علاماتُ ضبط المصحف الشريف وتوجيهُها عند المشارقة والمغاربة (القسم الثالث)
(جمع ودراسة مقارنة)

د: محمد بن عبد الله إبراهيم الحسانين
قسم القرآن وعلومه - كلية الشريعة
جامعة القصيم

علاماتُ ضبط المصحف الشريف وتوجيهُها عند المشارقة والمغاربة (القسم الثالث) (جمع ودراسة مقارنة)

د. محمد بن عبد الله إبراهيم الحسانين

قسم القرآن وعلومه - كلية الشريعة
جامعة القصيم

تاريخ تقديم البحث: ٥/ ٩/ ١٤٤٥هـ تاريخ قبول البحث: ١٦/ ٣/ ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

علاماتُ ضبط المصحف الشريف وتوجيهُها عند المشارقة والمغاربة (القسم الثالث) (جمع ودراسة مقارنة)

تم في هذا البحث دراسة مجموعة من علامات الضبط والشكل التي استعملها المشارقة والمغاربة لضبط كلمات القرآن الكريم؛ صيانة له من التحريف، وإمعانا في حفظه من التصحيف، وقد اجتهدتُ في إبراز طرائق إلحاق هذه العلامات عند كل فريق، وذكرت الحجج والوجوه لإثبات تلك العلامات عند الفريقين.

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث، وخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج. أما المقدمة ففيها خطة البحث ومنهجه وأهدافه وأهمية الموضوع والدراسات السابقة. وأما التمهيد ففيه: تعريف علم الضبط وأشهر مدارسه.

وأما المباحث الخمسة فهي من أهم مباحث الضبط، تناول الأول: ضبط همزة الوصل وتوجيه ذلك. والثاني: ضبط الحروف المحذوفة من الرسم وتوجيه ذلك. والثالث: ضبط المزيد في الهجاء وتوجيهه. والرابع: ضبط المختلس والمشم والممال وتوجيهه. الخامس: ضبط اللام ألف وتوجيه ذلك.

أجَلُّ أهداف البحث: أن يقف القارئ على الحجج والعلل التي من أجْلها أُلحِقت علامات الضبط الموجودة بالمصاحف شرقا وغربا على هذه الصورة. كما يهدف البحث إلى التعريف بالجهود الكبيرة لعلماء الأمة شرقا وغربا في العناية بالقرآن الكريم تلاوة وحفظا، ورسماً وضبطا.

أبرز النتائج التي توصل إليها البحث: أن العلامات التي وضعها علماء النقط لضبط المصاحف إنما وضعوها عن علم ومعرفة وقصد وتحقق، وأن المشارقة والمغاربة على السواء قد حاولوا باختياراتهم وَجها من الصِّحَّة وَالصَّوَاب، وقصدوا طَرِيقا سليماً من اللُّغَة وَالْقِيَاس. وأنه لا تخلو علامة من علامات الضبط من إشارة تدل القارئ وتعينه على معرفة الحكم وطريقة القراءة.

الكلمات المفتاحية: علامات الضبط- توجيه العلامات- مدرسة المشارقة- مدرسة المغاربة.

Signs of the Noble Qur'an's Punctuation and its Direction among Eastern and Western Scholars (Part Three) (Comparative Collection and Study)

Dr. Mohammad Bin Abdullah Al-Hasaean
Department of the Qur'an and its Sciences - Faculty of Sharia
Qassim University

Abstract:

In this research, a group of grammatical and form signs used by the Levant and Moroccans to adjust the words of the Holy Qur'an was studied. To protect it from distortion, and to carefully preserve it from corruption, I have endeavored to highlight the methods of attaching these signs according to each group, and I have mentioned the arguments and reasons to prove these signs according to both groups.

The research consists of an introduction, four sections, and a conclusion in which the most prominent results are mentioned. The introduction contains the research plan, methodology, objectives, importance of the topic, and previous studies. As for the introduction, it includes: defining the science of control and its most famous schools.

The main objectives of the research: for the reader to understand the arguments and reasons for which the grammatical marks found in the Qur'ans in the East and West were attached to this form. The research also aims to introduce the great efforts of the nation's scholars, both East and West, in caring for the Holy Qur'an in its recitation, memorization, drawing, and memorization.

The most prominent findings of the research: that the signs that the dotted scholars set to control the Qur'an were put in place with knowledge, knowledge, intention, and verification, and that the Levantines and Moroccans alike tried in their choices to be correct and correct, and they intended a sound path of language and analogy. And no sign of accuracy is devoid of a sign that guides the reader and helps him know the ruling and the method of reading.

key words: : punctuation marks - punctuation guidance - Al-Mashariqah School - Al-Magharibah School.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد:

فإن التاريخ الإنساني لم يعرف كتابًا من الكتب قط – سماوياً كان أو غير سماوي- لقيَ عنايةً وحفظًا مثل القرآن الكريم، وأولُ مظاهر العناية وأعظمُها: أن الله تعالى وعد بحفظه وصيانته فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

ومن مظاهر العناية بالقرآن الكريم حفظه عن طريق الكتابة في السطور، فقد اتخذ النبي ﷺ منذ بداية نزول الوحي عليه كُتَّابًا يكتبون له الوحي، وكانت الكتابة حينئذ مجردة من النقط والشكل، فلما تطاول الزمن ودخل الناس في دين الله أفواجا، احتيج للنقط والشكل؛ لضعف المعرفة بالعربية وقواعدها عند المسلمين الجدد وعند من خالطهم، فلم تعد الرموز المكتوبة كافية في الدلالة على الأصوات المنطوقة، فوضع علماء الأمة نقط الإعراب ثم نقط الإعجام ثم الشكل على مراحل؛ رأبا للصدع ورتقا للفتق.(١)

أسباب اختيار البحث:

١) أنه يسلط الضوء على اختلاف التنوع والثراء بين أهم مدرستين من مدارس الضبط في العالم الإسلامي.

٢) ندرة الدراسات التي تعرج على مسائل الضبط وتوجيهاته مقارنة بعلم القراءات وعلم الرسم العثماني.

---

(١) ينظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (٣/ ١٥٦)، والضبط المصحفي (ص:٦٦)، وبحث: أثر القرآن الكريم في الخط العربي (ص: ٢٩٩) وما بعدها.

الدراسات السابقة:

من الدراسات المتعلقة بموضوع البحث ما كتبه الدكتور: أحمد شرشال تحت عنوان: التوجيه السديد في رسم وضبط القرآن المجيد[١]، تحدث في جزء منه عن أسباب اختلاف المصاحف المعاصرة عند المشارقة والمغاربة في الرسم والضبط، وعرض ذلك بأمثلة تطبيقية. ويختلف هذا البحث عن الدراسة المذكورة في اختصاصه بذكر علامات الضبط دون الرسم، وذكر العلل والوجوه المتعلقة بتلك العلامات.

وكتب الدكتور: سالم بن عبد الله الزهراني تحت عنوان: ضبط القرآن الكريم نشأته وتطوره وعناية العلماء به.[٢] بحثا تناول فيه تعريف الضبط ومصطلحاته، وتحدث عن الفروق بين الرسم وبين الضبط، ثم عرج على مراحل الضبط وحكمه. ويختلف هذا البحث عن الدراسة المذكورة في ذكره لعلامات الضبط وكيفية رسمها عند المشارقة والمغاربة وذكر العلل المتعلقة بتلك العلامات.

وكتب الدكتور: أحمد خالد شكري بحثا بعنوان: علامات الضبط في المصاحف بين الواقع والمأمول.[٣] ذكر فيه تعريف الضبط وأهميته، ثم سرد بإجمال علامات الضبط المستخدمة في مصاحف المشارقة والمغاربة.[4]

---

(١) منشور بحولية كلية الشريعة والقانون بجامعة قطر لعام:١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، العدد العشرون.

(٢) نشر البحث في المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن وعلومه.

(٣)بحث منشور في: ندوة طباعة القرآن الكريم بمجمع الملك فهد ، المجلد الثالث، عام:١٤٣٦هـ.

(4)كما كتب الدكتور: بحثا آخر هو أسبق من البحث المذكور بعنوان: الترجيح والتعليل لرسم

ويختلف هذا البحث عن الدراسة المذكورة في تفصيله لعلامات الضبط وكيفية رسمها عند المشارقة والمغاربة.

وكتب الدكتور: غانم قدوري الحمد بحثا بعنوان: مذاهب العلماء في تقدير المحذوف وتحديد الزائد وأثرها في ضبط المصحف.[1] مزج فيه بين الرسم والضبط، فتحدث عن تقديرات العلماء للمحذوف من الرسم، وكذا تقدير الزائد على رسوم المصاحف. ويختلف هذا البحث عن الدراسة المذكورة في اختصاصه بمناقشة ضبط العديد من أبواب الضبط وذكر الوجوه والحجج لهذه الأبواب.

وكتب الشيخ: جمعة بن عبد الله الكعبي: المذهبة اللامعة الجامعة في خلاف ضبط المشارقة والمغاربة.[2] ذكر فيها كثيرا من مسائل الضبط التي اختلف فيها المتأخرون من المشارقة والمغاربة، غير أنه لم يعرج مطلقا على توجيه تلك العلامات، وأسرار الترجيح عند كل فريق، وهذا ما أضافته هذه الدراسة.

منهج البحث: اقتضت طبيعة البحث أن يكون المنهج المتبع في دراسته كالآتي:

وضبط بعض كلمات التنزيل، نشرته مجلة الإمام الشاطبي بجدة، العدد:٣، ١٤٢٨هـ. أغلب مباحثه موجودة في البحث الذي نشرته الندوة.

(١) بحث منشور في: ندوة طباعة القرآن الكريم بمجمع الملك فهد ، المجلد الثالث، عام: ١٤٣٦هـ.

(٢) رسالة علمية في قسم القرآن والتفسير في جامعة قطر عام٢٠١٣م، ١٤٣٤هـ

(١) المنهج الاستقرائي، وذلك باستقراء طرائق النَقط التي ذكرها الأئمة في كتب الضبط المختلفة عند المشارقة والمغاربة، وكذا مطالعة أشهر المصاحف المطبوعة شرقا وغربا.

(٢) المنهج الوصفي، وذلك بتوصيف وتحديد معالم طرائق الضبط عند المشارقة والمغاربة.

(٣) المنهج التحليلي، وذلك بتحليل أقوال الأئمة الواردة في المسائل التي تناولها البحث وبيان ما اشتملت عليه من طرائق للضبط، وتوجيه ذلك.

حدود البحث:

هذا البحث تتمة لبحثين سابقين[١] تناولتُ في الأول ضبط الحركات الأصلية التي تُضبَط بها الحروف وتوجيهها، وضبط السكون والتشديد والتنوين وتوجيهها. ودرست في الثاني: إعجام بعض الحروف، وأحكام النون الساكنة، وأحكام المد، وضبط الحروف المظهرة والمدغمة. وأحكام ضبط الهمز وتوجيه كل ذلك.

وقد تناول هذا البحث تتمة مسائل الضبط، من خلال دراسة المباحث المتبقية، وبهذا تكتمل مباحث الضبط وتوجيهها وعللها، والله محمود.

---

(١) علاماتُ ضبط المصحف الشريف وتوجيهُها عند المشارقة والمغاربة (جمع ودراسة مقارنة)، منشور في مجلة تبيان جامعة الإمام محمد بن سعود بالسعودية العدد:٤٣، عام ١٤٤٤هـ. والثاني: علاماتُ ضبط المصحف الشريف وتوجيهُها عند المشارقة والمغاربة٢ (جمع ودراسة مقارنة)، مقبول للنشر في مجلة العلوم الشرعية بجامعة الإمام بتاريخ

أهداف البحث:

١) أن يتعرف القارئ على أسرار علامات الضبط الموجودة بالمصحف وعللها، وهذا لعَمْري أبرز أهداف هذا البحث وأجلهُا.

٢) التعريف بطرائق الضبط لدى المدرسة المغربية وجهود روادها، لخفاء ذلك على الكثيرين.

خطة البحث: لقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

اشتملت المقدمة على نبذة مختصرة عن مظاهر العناية الفائقة بالقرآن الكريم منذ نزوله وصولا إلى نقطه وشكله. كما اشتملت المقدمة على بيان أهمية البحث وحدوده وأهدافه وخطته. **وأما التمهيد** ففيه: تعريف علم الضبط وأشهر مدارسه. (١)

وأما المباحث الخمسة فهي: المبحث الأول: ضبط همزة الوصل وتوجيه ذلك. المبحث الثاني: ضبط الحروف المحذوفة من الرسم وتوجيه ذلك. المبحث الثالث: ضبط المزيد في الهجاء وتوجيه ذلك. المبحث الرابع: ضبط المختلس والمشم والممال وتوجيه ذلك. المبحث الخامس: ضبط اللام ألف وتوجيه ذلك.

---

(١) اختصرت ما استطعت في عرض المطلب؛ لأني قد بسطت القول فيه في البحث الأول.

التمهيد: تعريف علم الضبط وأشهر مدارسه.

يطلق الضبط في اللغة ويراد به: بلوغ الغاية في إحكام حفظ الشئ[١] فمادة الكلمة تدور حول التمكن والقدرة على الشيء وعدم تفلته، وشدة الإحكام في حفظه والسيطرة عليه.

وأما في اصطلاح أئمة النقط فيراد به: "علامات مخصوصة تلحق الحرف للدلالة على حركة مخصوصة أو سكون أو مد أو تنوين أو شد أو نحو ذلك".[٢]

والمعنى: أن الضبط هو: العلم الذي يبحث في القضايا التي تتعلق بحركات الإعراب المصاحبة للحروف من فتح وكسر وضم وشد وسكون وتنوين ونحوها، وكذا ما يتعلق بنقاط الإعجام التي تمايز بين حروف الهجاء المتشابهة في الصورة، وأيضا البحث في المسائل الأدائية التي لا تدل عليها خطوط المصاحف كالروم والإشمام والمد والمحذوف من الرسم والزائد عليه ونحوها.[٣]

أشهر مدارس الضبط: اشتهر من مدارس ضبط المصحف مدرستان عريقتان، وعلى قواعد هاتين المدرستين جرى ضبط أغلب المصاحف شرقا

---

(١) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ١١٣٩).

(٢) كذا عرفه الشيخ الضباع في سمير الطالبين (ص:٧٩)، وانظر إرشاد الطالبين (ص:٥)، والسبيل (ص:١١).

(٣) ينظر: دليل الحيران (ص:٣٤٥)، وانظر: المقاصد في المشهور من علم ضبط المصاحف (ص:١).

وغربا، ألا وهما:

١) **مدرسة المشارقة** [١]:

وهي مدرسة عريقة نشأت بالبصرة، أول روادها وغارس بذرتها وواضع اللبنة الأولى في صرحها الممرد: الإمام أبو الأسود الدؤلي[ت:٦٩هـ]، وذلك في خلافة معاوية بن أبي سفيان [٤١-٦٠هـ] ، ثم جاء من بعده تلميذاه نصر بن عاصم [ت: قبل:١٠٠هـ] ويحيى بن يعمر [ت: قبل:٩٠هـ] في خلافة عبد المللك بن مروان [٦٥-٨٦هـ]، وقد وضع الأئمة الثلاثة نقط الإعراب ونقط الإعجام، ثم جاء المجدد المبتكر الخليل بن أحمد [ت:١٧٠هـ] في خلافة الدولة العباسية فأكمل جهود السابقين وحسّن العلامات وطوَّرها وتَمَّمَها.[٢]

٢) **مدرسة المغاربة** [٣]:

تعود أصول هذه المدرسة إلى الغازي بن قيس [ت: ١٩٩هـ]، الرائد الأول في إدخال قراءة الإمام نافع المدني [ت:١٦٩هـ]، وموطأ الإمام مالك [ت:١٧٩هـ] إلى الأندلس، وهذه المدرسة في أغلب أحوالها مرجعها إلى مدرسة المدينة النبوية.[٤] ولم تكتمل معالم هذه المدرسة إلا بظهور الإمام أبي

---

(١) يقصد بالمشارقة: علماء الضبط الذين ينتسبون إلى بلاد المشرق الإسلامي بدءا من أقصى الشرق إلى آخر بلاد مصر وحدودها الغربية مع ليبيا. ينظر: علامات الضبط في المصاحف (ص:١٤٩٦).

(٢) ينظر: صبح الأعشى (٣/ ١٥٥)، وإيقاظ الهمم (ص:٢٢٠).

(٣) يقصد بالمغاربة: علماء الضبط الذين ينتسبون إلى بلاد المغرب الإسلامي، بدءا من حدود مصر الغربية إلى أقصى المغرب. ينظر بحث: علامات الضبط في المصاحف (ص:١٤٩٦).

(٤) ينظر: المحكم (ص: ٨).

عمرو الداني الذي صنف كتاب: المحكم في نقط المصاحف، وكذا تلميذه سليمان بن نجاح [ت:٤٩٦هـ] الذي صنف في الضبط: أصول الضبط على جهة الاختصار.[١]

(١) ينظر: مختصر التبيين (١/ ٣٢٦).

المبحث الأول: ضبط همزة الوصل وتوجيهه

همزة الوصل هي: الهمزة التي تَثْبُت في ابتداء الكلام وتُحذف في الوصل والدرج، وتقع في الأسماء[1] نحو: ﴿ٱنۡقَامٍ - ٱسۡتِكۡبَارًا - ٱبۡنَ - ٱثۡنَيۡنِ - ٱسۡمُ - ٱمۡرَأَتَ﴾[2]، وفي الأفعال[3] نحو: ﴿ٱصۡطَفَىٰكِ - ٱذۡهَبۡ - ٱبۡتُلِيَ - ٱرۡجِعۡ

---

(١) لم تقع همزة الوصل في الأسماء من حيث اللغة إلا فى اثنى عشر اسما، منها تسعة واردة فى القرآن، وهى: مصدر الفعل الماضي الخماسي والسداسي، وابن وابنة وامرأ وامرأة واثنين واثنتين واسم". ينظر: العميد في التجويد (ص: ١٨٣).

(٢) يجب التنبيه هنا إلى أن قياس النحاة في إثبات همزة الوصل في كلمة: ﴿ ٱبۡنُ ﴾ يخالف مرسوم المصاحف العثمانية، وقياسهم يقضي بأن ألف ﴿ ٱبۡنَ ﴾ تثبت فِي الخطّ فِي كل مَوضِع إِلَّا إِذا كَانَ ﴿ ٱبۡنَ ﴾ صفة مُفردا وَاقعا بَين علمين أَو كنيتين فإِنَّه يُكتب بِغَيْر ألفٍ". ينظر: اللباب في علل الإعراب (٢/ ٤٨٩) وقد رسمت ﴿ ٱبۡنَ ﴾ في سائر المصاحف على خلاف قياس النحويين بإثبات الألف في كل حال، قال في المقنع:" وأجمع كتّاب المصاحف على إثبات ألف الوصل في قوله ﴿ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ ﴾ و﴿ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ﴾ حيث وقعا وهو نعت، كما أثبتوها في الخبر في نحو قوله: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ﴾ ". المقنع (ص: ٣٧). وأما ما يتعلق بضبطها فقد جرى كل من المشارقة والمغاربة على أصولهم، فجعل المشارقة رأس الصاد فوق ألف الوصل دائما، وجعل المغاربة علامة الوصل جرة يتحدد موضعها من الألف حسب حركة ما قبلها، كما جعل المغاربة علامة أخرى لبيان الابتداء عبارة عن نقطة خضراء وتوضع النقطة تحت الألف دائما، وبينها وبين الألف بياض قليل. ينظر:المصحف الحسني والمحمدي بالمغرب.

(٣) لم تقع همزة الوصل فى الأفعال الواردة فى القرآن إلا في ماضي الفعل الخماسي والسداسي، وكذا الأمر منهما، إضافة إلى الأمر من الفعل الماضي الثلاثي. ينظر: العميد في علم التجويد (ص: ١٨٤).

﴾ ، ولا تقع في الحروف إلا مقرونة بلام التعريف نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ - ٱلَّذِى - ٱلسَّمَآءِ - ٱلثَّمَرَٰتِ - ٱلصَّٰلِحَٰتِ - ٱلْأَنْهَٰرُ - ٱلْأَسْمَآءَ - ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ ، وسُمِّيت بذلك لأنه يُتوصَّل بها إلى النطق بالساكن.(1)

وقد اختلف المشارقة والمغاربة في هيئة العلامة المستعملة لضبط همزة الوصل(٢)، فأما أكثر المشارقة والمتأخرين منهم خاصة فإنهم يجعلون علامة همزة الوصل: رأس صاد لطيفة غير معرقة على ما اخترعه الخليل رحمه الله(٣)، وتوضع فوق الألف دائما، وَلَا يُنظر إلى مَا قبلهَا وَلَا إلى مَا بعْدهَا من الحركات(٤)، تنوينا كان أو غيره(٥)، كما أنه لا ينظر إلى إمكانية البدء بها من عدمه(٦)، فرأس الصاد توضع على همزة الوصل ولو لم تكن مبتدأة، نحو: ﴿

---

(1) ينظر: بغية المستفيد في علم التجويد (ص: ٦٠)، وأسرار العربية (ص: ٢٧٥).

(٢) قال في إرشاد الطالبين:" أما هيئتها ففيها أربعة مذاهب...". إرشاد الطالبين (ص:٣٥).

(٣) ينظر: صبح الأعشى (٣/ ١٦٦)، والضبط المصحفي (ص:١٣٠)، ومقدمة محقق الطراز (ص:٥٧).

(٤) يذهب د: أحمد شكري إلى أنه يمكن أن تستخدم رأس الصاد كعلامة على همزة الوصل مع تغيير موضعها من الألف حسب حركة الهمزة حال البدء بها، فتوضع حال الفتح فوق الألف، وحال الكسر تحتها، وحال الضم وسطها، كما يفعل بهمزة القطع. ينظر: بحثه: علامات الضبط (١٥٢١). والذي يراه الباحث أن هذا يتعارض مع قاعدة الضبط الكبرى والتي مبناها على أن الضبط مبني على الوصل، كما أن وضع رأس الصاد تحت الحرف ووسطه إغراب لم يقل به أحد من أئمة الضبط، وإذا وضعت في وسط الحرف فقد تلتبس بالصاد المتلوة، وقد وضعت أكثر العلامات فوق الحروف أو تحتها فرارا من مزاحمة المتلو والتباسها به.

(٥) ينظر: صبح الأعشى (٣/ ١٦٦)، والمطالع النصرية (ص: ٤٠٥).

(٦) يرى الدكتور أحمد شكري أن اقتصار الضبط في همزة الوصل على ما يمكن البدء به أولى من وضعها مطلقا. ينظر: بحث: علامات الضبط في المصاحف (ص:١٥٢١)، ويعترض على ذلك

وَتَٱللَّهِ – أَبِٱللَّهِ – فَٱذْهَبْ – وَٱدْعُ – فَٱلَّذِينَ ﴾ ، وعلى هذا جرى العمل عندهم.(١) وبعض المشارقة يجعلون علامة همزة الوصل دَالا مَقْلُوبَة، وتوضع أيضا على رأس الألف دائما.(٢) ولا عمل على هذا حاليا.

وأما المغاربة فإنهم يجعلون علامة همزة الوصل: جرة، وهي مدة بالقلم كالفتحة (٣)، فَإِذا تحرّك مَا قبل همزة الوصل بِالْفَتْح جعلت الجرة فوق الألف دلَالَة على انفتاح مَا قبلهَا، وعَلى سُقُوطهَا هي من اللَّفْظ نَحْو: ﴿تَتَّفُوٓاْ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِے﴾ و ﴿فَٱسِقُونَ ﴿١٥﴾ ٱعْلَمُوٓاْ﴾ و ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ﴾ ، وَإِن تحرّك ما قبلها بِالْكَسْرِ جعلت الجرة تحت الألف دلَالَة على انكسار مَا قبلهَا، نَحْو ﴿فُلُوبِ ٱلَّذِينَ ﴾ و﴿ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ و ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ ، وَإِن تحرّك ما قبلها بِالضَّمِّ جعلت الجرة فِي وَسط الألف دلَالَة على انضمام مَا قبلهَا، نَحْو قَوْله ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ ﴾ و ﴿مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ و ﴿ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ ﴾ ، فهذه الجرة عند المغاربة تدل على أمرين، الأول: الدلالة على سقوط همزة الوصل حال

بأنه يخشى إن رفعت العلامة من المواضع التي لا يمكن الابتداء بها أن يظن أنها ثابتة في التلاوة، وليس كذلك، فبقاؤها أولى لرفع اللبس، والعلامة في أصل وضعها لبيان السقوط من اللفظ في الدرج لا لبيان الابتداء، قال الشيخ الضباع:" وخصه جماعة بما يمكن الوقف على ما قبله وهو قليل". سمير الطالبين (ص:١١٨)، وانظر: السبيل (ص:٧٧).

(١) ينظر: سمير الطالبين (ص:١١٨)، والسبيل (ص:٧٦)، وأصول الضبط هامش (ص:٥٩).

(٢)ينظر: المحكم (ص: ٨٦)، وسمير الطالبين (ص:١١٨)، والسبيل (ص:٧٦)، وإرشاد الطالبين (ص:٣٥).

(٣) وتسمى الجرة أيضا: صلة؛ لأن وضعها مبني على وصل ما قبلها بما بعدها. كشف الغمام (٦٥٦/٣).

وصل ما قبلها بما بعدها. والثاني: أنها تدل بموقعها من همزة الوصل – فوقا أو تحتا أو وسطا- على حركة ما قبلها، وعلى هذا عملهم[1]. [2]

ونظرا لاختلاف القراء في التخلص من التقاء الساكنين إذا كان ثالث الفعل الذي تتصدره همزة الوصل مضموما ضما لازما [3]، فإن المغاربة يجعلون الجرة تحت الألف إذا كان التخلص بالكسر، سواء كان الساكن الأول تنوينا نحو: ﴿حَسِيباًۢ ﴿٨٦﴾ ٱللَّهُ﴾ و ﴿مُّرِيبٍ ﴿٢٥﴾ ٱلذِے﴾ و ﴿حَكِيمٌۢ ﴿٤٠﴾ إِنۢبِرُواْ﴾، أو غيره نحو: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ و﴿وَبِالْيَوْمِ ٱلاَخِرِ﴾ و﴿كَمَثَلِ ٱلذِے إِسْتَوْقَدَ﴾ و﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ ، ويجعلونها في وسط الألف إذا كان التخلص بالضم، سواء كان الساكن الأول تنوينا نحو:﴿ فَتِيلًا ﴿٤٩﴾ ٱنظُرْ﴾ و ﴿مُّبِينٍ ﴿٨﴾ ٱفْتَلُواْ﴾ و ﴿وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱدْخُلُوهَا﴾، أو غيره نحو: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ و ﴿أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ﴾ و ﴿

---

(١) قال الداني:" وَلَو جعل علامتها دارة صغرى لَكَانَ حسنا". المحكم (ص: ٨٦)، وأبو داود، أصول الضبط (ص:٦٥).

(٢) ينظر: المحكم (ص: ٨٤)، وكتاب النقط (ص: ١٤٠)، وأصول الضبط (ص:٥٨)، وصبح الأعشى (٣/ ١٦٥)، وكشف الغمام (٦٥٩/٣).

(٣) قال الداني:" عَاصِم وأبو عَمْرو وَحَمْزَة يكسرون النُّون من ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ - أَنِ ٱعْبُدُواْ - وَأَنِ ٱحْكُم -وَلَكِنِ ٱنظُرْ - أَنِ ٱغْدُواْ﴾ وَشبهه، وَالدَّال من ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ وَالتَّاء من قَوْله ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ والتنوين فِي نَحْو قَوْله:﴿فَتِيلًا ﴿٤٩﴾ ٱنظُرْ﴾ و﴿مُّبِينٍ ﴿٨﴾ ٱقْتُلُواْ﴾ وَشبهه إِذا كَانَ بعد السَّاكِن الثَّانِي ضمة لَازِمَة، وابتدأت الألف بِالضَّمِّ، وَعَاصِم وَحَمْزَة يكسران اللَّام من ﴿قُلِ﴾ وَالْوَاو من ﴿أَوِ﴾ فِي نَحْو قَوْله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ و﴿أَوِ ٱنقُصْ﴾ وَشبهه، وَالْبَاقُونَ يضمون ذَلِك كُله،...". التيسير (ص:٧٨- ٧٩).

عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ ﴾ وعليه العمل عندهم.[١]

وأما الابتداء بهمزة الوصل فلم يجعل لها المشارقة علامة عملا بقاعدة الضبط الكبرى التي تنص على أن الضبط مبني على الوصل، فالقياس عندهم ألا تجعل لهمزة الوصل علامة ابتداء، وعلى ذلك عملهم.[٢]

وأما المغاربة فقد رأوا أن الحاجة داعية إلى وضع علامة تدل على الابتداء بهمزة الوصل؛ لرفع اللبس وتبعيد اللحن، خاصة وأنها تقع في أوائل كثير من الآي ومواضع الابتداء، فوضعوا لها نقطة مدورة خضراء على ما قاله الشيخان[٣]، ولا توضع هذه النقطة إلا فيما يمكن الابتداء به[٤]، فإن سبق

---

(١) ينظر: المحكم (ص: ٨٥)، وأصول الضبط (ص:٧٠، ٦٠)، وإيقاظ الهمم (ص:٢٣٧-٢٣٨). وعلى هذا جرى ضبط مصاحف ورش وقالون ودوري أبي عمرو طبعة المجمع والمصحف الحسني والمحمدي بالمغرب. ومما هو جدير بالذكر أن مصحف الدوري عن أبي عمرو ضُبط بضبط المشارقة إلا في مسألة همزة الوصل والتخلص من الساكنين فقد أُخِذ فيها بضبط المغاربة، وعللت اللجنة العلمية ذلك بأنه روعي موافقة ضبط المصاحف القديمة بالسودان، تيسيرا لأهله الذين درجوا على قراءة هذه المصاحف. ينظر: مصحف دوري أبي عمرو طبعة المجمع.

(٢)ينظر: الطراز (ص:٢٣٣)، والسبيل (ص:٧٧)، ومصاحف حفص وشعبة طبعة المجمع ومصحف الشمرلي بمصر.

(٣) حكى الداني مشاهدته لمصحف من المصاحف العتق فقال:" ورأيت فِي مصحف كتبه ونقطه حَكِيم بن عمرَان الناقط ناقط أهل الأندلس فِي سنة سبع وَعشْرين وَمِائَتَيْنِ الحركات نقطا بالحمرة والهمزات بالصفرة **وألفات الْوَصْل المبتدأ بِهن بالخضرة**". المحكم (ص: ٨٧)، وانظر: أصول الضبط (ص:٦٨).

(٤) صرح بذلك التجيبي على ما قاله التنسي، وهو الظاهر من تمثيل الداني وابن نجاح، حيث لم يمثلا إلا بما يمكن الابتداء به. ينظر: المحكم: (ص:٨٤)، وأصول الضبط (٥٨-٥٩)، والطراز (ص:٢٤٨)، والجامع المفيد (ص:٧٩).

همزة الوصل حرف من حروف: [فَكُلْ وَتُبْ] نحو ﴿ وَتَٱللَّهِ – أَبِٱللَّهِ – فَٱذْهَبْ – وَٱدْعُ – فَٱلَّذِينَ – كَٱلَّذِينَ ﴾ فلا توضع لعدم الحاجة إليها، إذ الهمزة غير مبتدأ بها، وعليه العمل[1]، والمعتبر في محل النقطة وموضعها هو حركة همزة الوصل نفسها لا حركة ما قبلها، فتوضع النقطة فوق الألف إذا كانت همزة الوصل سيُبدأ بها مفتوحة، نحو ﴿ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ - ٱلْعَذَابُ ٱلاَلِيمٌ﴾ ، وتحتها إن بُدئ بها مكسورة نحو:﴿لِلذِينَ إتَّقَوْاْ - ٱلذِے إخْتَلَفُواْ - بِأَنَّهُمُ إسْتَحَبُّواْ ﴾ ، وفي وسطها إن بدئ بها مضمومة نحو:﴿ ٱجْتُثَّتْ - ٱنظُرْ كَيْفَ - ٱقْتُلُواْ يُوسُفَ -ٱسْكُنَ اَنتَ ﴾ ، ويكون بين النقطة الخضراء وبين الألف بياض قليل.[2]

التوجيه:

الوجه لجعل علامة لهمزة الوصل: أن القدماء لما رأوها تسقط في الوصل وضعوا لها علامة تدل عليها؛ لئلا تلتبس بالثابت رسما ولفظا.[3]

والوجه لتسمية أهل النقط الجرة [صلة]: أن الْكَلَام الَّذِي قبل الألف الَّتِي هِيَ علامته يُوصل بِالَّذِي بعده فيتصلان، وَتذهب هِيَ من اللَّفْظ بذلك.[4]

---

(١) ينظر: المحكم: (ص:٨٦)، وأصول الضبط (٥٨-٥٩)، والطراز (ص:٢٤٥)، والجامع المفيد (ص:٨٢).

(٢)ينظر: الطراز(ص:٢٤٥)، والجامع المفيد لابن القاضي(ص:٨١) والسبيل (ص:٧٨).

(٣)ينظر: الطراز (ص:٢٣١)، ودليل الحيران (ص:٣٩٧).

(٤) ينظر: المحكم (ص: ٨٥) وأصول الضبط (ص:٦٥)، وأسرار العربية (ص: ٢٧٥)، وكشف

والوجه لتسميتها [جرة]: أنها مأخوذة من الجرة والتي هي مدة بالقلم تشبه الفتحة.(١)

والوجه للمشارقة في جعلهم علامة همزة الْوَصْل رأس صاد: أنهم أخذوها من كلمة: صلة، إذ أن هذه الهمزة يتوصل بها إلى النطق بالساكن عند الابتداء، ولا شك أن رأس الصاد أدل على المراد حيث أنها أول حرف من مسمى الحكم.(٢)

والوجه للمشارقة في وضع رأس الصاد على ما سُبق بحروف (فكل وتب) بالرغم من عدم إمكانية البدء به: التنبيه على سقوط هذه الألف في حال الوصل؛ خشية أن يعتبرها البعض حرفا ثابتا خطا ولفظا فيحاول التلفظ بها.

والوجه لبعض المشارقة في جعلهم صلَة ألف الْوَصْل دَالا مَقْلُوبَة: أنهم أخذوها من حرف الدال في كلمة: زائد، فدلوا بذلك على زيادتها وسقوطها.(٣)

والوجه للمشارقة في عدم وضع علامة تدل على الابتداء بهمزة الوصل: مراعاة قاعدة الضبط التي تنص على أن الضبط مبني على الوصل، وهمزة الوصل لا وجود لها وصلا، فلا وجه لوضع علامة لما لا يلفظ به في

الغمام (٣/٦٥٦).

(١) خص علماء الرسم اسم الصلة بألف الوصل، والجرة بالهمزة المنقولة حركتها. الطراز(ص:٢٣٤).

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٦٨٢).

(٣) ينظر: المحكم (ص: ٨٦)، وأصول الضبط (ص:٦٦)، والطراز (ص:٢٣٣).

حالة الوصل.[١]

والوجه لإثبات ألف الوصل في كلمة ﴿ٱبۡنَ﴾ في كل موضع: الدلالة على الأصل، والتنبيه على أن الحذف ليس بمتعين.[٢]

والوجه للمغاربة في مخالفة قياس أئمة النقط ووضع علامة تدل على الابتداء بهمزة الوصل: الخشية من أن يُظن أن الجرة التي ضبطت بها همزة الوصل تدل على سقوط الحرف وصلا وابتداء، وليس الأمر كذلك. وأخرى: أن لا يُتوهم أن الابتداء بهمزة الوصل تابع لموضع الجرة، فإن كانت الجرة أعلى الهمزة ابتدئ بها مفتوحة، وإن كانت تحتها كسرت، وإن كانت في وسطها ضمت، وليس كذلك.[٣]

والوجه للمغاربة في جعل علامتين لهمزة الوصل -الجرة والنقطة الخضراء-: بيان حالها في درج الكلام وأثنائه. وكذا الإعلام بكيفية النطق بها في حال الابتداء بها؛ "لاضطرار القارىء الى معرفَة ذَلِك إذا هُوَ قطع على الْكَلِمَة الَّتِي قبلهَا".[٤]

والوجه لتفضيل النُقَّاط الجرة كعلامة للصلة على الدارة وعلى الدال: دلالة الجرة على أمرين: الأول: وجودها يدل على سقوط ألف الوصل من

---

(١)ينظر: أصول الضبط (ص:٧٠) وفيها يقول أبو داود:" ونقاط أهل المشرق لا يفعلون ذلك؛ إذ النقط كما قدمنا آنفا مبني على الوصل فتركوه لذلك". وانظر: الطراز(ص:٢٣٣)، ودليل الحيران (ص:٣٩٧).

(٢) ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص:٣١٨-٣١٩)، والطراز (ص:٤١٠).

(٣)ينظر: الطراز(ص:٢٣٤)، وأصول الضبط (ص:٦٩)، ودليل الحيران (ص:٣٩٧)..

(٤)المحكم (ص: ٨٦)، وأصول الضبط (ص:٦٨)، وكشف الغمام (٦٥٩).

النطق في درج الكلام. والثاني: موضعها من الألف- فوقا أو تحتا أو وسطا- يدل على حركة ما قبلها.[١]

والوجه لتوحيد علامة الهمزة المنقولة وهمزة الوصل وجعلهما جرة: أن الهمزة المنقولة لما كانت تسقط في وصل الكلام، ولا تثبت إلا عند الابتداء لم يكن بينها وبين همزة الوصل فرق فعوملت معاملتها وضبطت بنفس علامة ضبطها.[٢]

والوجه لتلوين علامة الابتداء بهمزة الوصل بالأخضر: الدلالة والتنبيه على مخالفتها لقاعدة الضبط الكبرى والتي تقضي بأن: الضبط في الأصل مبني على الوصل، فالنقطة الخضراء علامة ضبط أريد بها بيان طريقة الابتداء في حال اختيار القارئ لذلك، أو عند انقطاع نفسه على ما قبلها، فلهذا غايروا لونها.[٣] " فرقا بَين حركتها الَّتِي لَا تُوجد الا فِي حَال الِابْتِدَاء فَقَط، وَبَين حركات الهمزات وَسَائِر الْحُرُوف اللائي يثبتن فِي الْحَالين من الْوَصْل والابتداء".[٤]

والوجه لجعل العلامة الدالة على الابتداء بهمزة الوصل نقطا وليس شكلا: التفريق بين الحركة التي تثبت في كل حال، والحركة التي لا توجد إلا في

---

(١)ينظر: الطراز(ص:٢٣٩،٢٣٦)، ودليل الحيران (ص:٣٩٨).

(٢)ينظر: الطراز(ص:٢٣٤)، ودليل الحيران (ص:٣٩٧).

(٣)ينظر: أصول الضبط (ص:٦٩)، والطراز(ص:٢٤٥)، وكشف الغمام (٦٨٣/٣)، ودليل الحيران (ص:٤٠١) .

(٤)المحكم (ص: ٨٦)، وانظر: أصول الضبط (ص:٦٨) والطراز(ص:٢٤٥)، وكشف الغمام (٦٨١/٣).

حال الابتداء.[1]

والوجه لفصل النقطة الخضراء عن ألف الوصل وجعل بياض بينهما: أن هذه النقطة هي حركة همزة الوصل لمن أراد الابتداء بها، وشأن الحركات الانفصال عن الحروف إجماعا.[2]

(١) كشف الغمام (٦٨٢/٣).

(٢) ينظر: الطراز(ص:٢٤٥-٢٤٦)، ودليل الحيران (ص:٤٠١).

المبحث الثاني: ضبط الحروف المحذوفة من الرسم[1]

من قواعد الرسم الكبرى[٢] وخصائصه قاعدة الحذف لحروف كان اللفظ يقتضي وجودها فيه[٣]، وأكثر ما وجد من ذلك: الحذف في حروف المد الثلاثة[٤]، وقد اعتنى أئمة النقط بهذا المبحث كثيرا، فقيدوه وضبطوه، وألحقوا المحذوف من الكلمة في موضعه[٥] كما لو كان ثابتا، بلون مغاير للسواد[٦] أو

---

(1) الحروف المحذوفة من الرسم خمسة هي: حروف المد، واللام والنون، وقد وقع الحذف كثيرا في حروف المد، وأكثرها حرف الألف- وكذا في حرف اللام، وأما النون فقد وقع الحذف فيها في مواضع معدودة. الطراز (ص:٢٦٠).

(٢) قواعد الرسم الكبرى ستة هي: قاعدة الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والفصل والوصل، وما فيه قراءتان. ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٤/ ١٦٩)، ومعجم علوم القرآن (ص: ١٥٩)

(٣) هذا الحذف لم يقع منهم رضي الله عنهم اعتباطا ولا كيفما اتفق، بل وقع منهم عن معرفة وقصد، وعلم عندهم قد تحقق، "وَلَيْسَ شَيْء من الرَّسْم وَلَا من النقط اصْطلحَ عَلَيْهِ السّلف رضوَان الله عَلَيْهِم إلا وَقد حاولوا بِهِ وَجها من الصِّحَّة وَالصَّوَاب، وقصدوا فِيهِ طَرِيقا من اللُّغَة وَالْقِيَاس، لموضعهم من الْعلم ومكانهم من الفصاحة، علم ذَلِك من علمه وجهله من جَهله، وَالْفضل بيد الله يؤتيه من يَشَاء، وَالله ذُو الْفضل الْعَظِيم". ينظر: المحكم (ص: ١٩٦).

(٤) ينظر: الطراز (ص:٢٦٠)، ودليل الحيران (ص:٤٠٤)، وسمير الطالبين (ص:١٢٠)، والسبيل (ص:٨١).

(٥) خير الإمام الخراز في متن الذيل الناقط بين إلحاق الحرف المحذوف الناقص من الهجاء وعدم إلحاقه فقال:٩٠- القول في النقص من الهجاء- إن شئت أن تلحق بالحمراء. قلت: والعمل على الإلحاق في مصاحف المشارقة والمغاربة رفعا للبس وتبعيدا للحن وإمعانا في صيانة القرآن من الخطأ والتحريف .

(٦) قال في المحكم:" وَالَّذِي يَسْتَعْمِلهُ نقاط أهل الْمَدِينَة فِي قديم الدَّهْر وَحَدِيثه من الألوان فِي نقط مصاحفهم الْحمرَة والصفرة لَا غير، فَأَما الْحمرَة فللحركات والسكون وَالتَّشْدِيد وَالتَّخْفِيف، وَأما الصُّفْرَة فللهمزات خَاصَّة". المحكم (ص: ١٩). والمعمول به في المصاحف المطبوعة في زماننا هو

بحرف أصغر من الحجم المعتاد فوق السطر أو فيه[1]، الأمر الذي حدا بأبي داود سليمان بن نجاح إلى أن يحث كُتَّاب المصاحف على ترك مسافة وفسحة لإلحاق الحروف المحذوفة من الرسم حتى لا يشوه إلحاقها صورة المصحف فقال:" ويحتاج الناسخ لكل مصحف يضبطه أن يترك لموضع الألف والياء والواو، في كل ما ذكرناه وشبهه فسحة، نحو: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ - يَٰٓأَيُّهَا - يَٰنُوحُ - يَٰلُوطُ - تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ ...، وشبهه مما حذفت منه الألف، والياء، والواو...".[2] وقد توقع أبو داود ما يمكن أن يحدث من خلل وتصحيف إذا لم تلحق هذه الحروف الساقطة من الرسم فقال:" فيحتاج الناسخ أن يراعي هذا الباب كله حسب ما بيناه، في أول كتابنا هذا، ويترك فسحة مكان الهمزة وحركتها، وأن لا يقع في حرج ويوقع غيره في أعظم من ذلك، إذا كان جاهلا بالخط أو مستهزئا بالأمر، وغير مراع لما يجب عليه من ذلك".[3] قلت: وعلى الإلحاق جرى العمل سلفا وخلفا، قديما وحديثا؛ إمعانا منهم في تبعيد اللحن وتجنبه.[4]

إلحاق الحروف بالسواد فوق السطر أو فيه، والاكتفاء بتصغير حجم الخط وتنحيفه، وتتأكد أهمية استخدام الألوان في حق من يلحق بعض المحذوف من الرسم ويصله بخط المصحف. والباحث من خلال هذا البحث يدعو المجامع العلمية المختصة بطباعة المصاحف للأخذ بذلك؛ متابعة لما نص عليه أئمة النقط المتقدمون، وتفريقا بين ما رسمه الصحابة رضي الله عنهم وما ضبطه التابعون ومن بعدهم.

(١) قال المارغني:" والعمل عندنا- أي المغاربة- على عدم إيصال الألف الملحقة، وعلى إيصال غيرها من سائر الملحقات". دليل الحيران (ص: ٣٩٣)، وانظر ما قاله ابن القاضي في الجامع المفيد (ص:٨٦).

(٢)مختصر التبيين (٢/ ٣٥)، وانظر الجامع المفيد (ص:٨٦).

(٣)مختصر التبيين (٣/ ٦٧٧).

(٤)دليل الحيران (ص:٤٠٥) وما بعدها، ومذاهب العلماء في تقدير المحذوف، د: غانم قدوري

وأسباب الحذف لحروف المد من الرسم ثلاثة هي:

١) **الحذف لاجتماع المثلين كالألفين** نحو: ﴿تَرَىٰٓ - جَآءَنَا قَالَ﴾ أو الواوين نحو: ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟ - وَلَا تَلْوُۥنَ - ٱلْغَاوُۥنَ - مَا وُۥرِىَ - لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ أو الياءين في نحو: ﴿رَبَّنِيٓـِٔنَ - وَٱلنَّبِيٓـِٔنَ - ٱلْأُمِّيٓـِٔنَ - ٱلْحَوَارِيٓـِٔنَ﴾.[1]

٢) **الحذف لإرادة الاختصار**، وهو في القرآن كثير، كحذف ألفات جمع المذكر وجمع المؤنث، وألف لفظ الجلالة وغيرها، نحو: ﴿ٱللَّهَ - ٱللَّهُمَّ - ٱلشَّٰهِدِينَ - ٱلرَّٰزِقِينَ - ٱلصَّٰلِحَٰتِ - ٱلْأَنْهَٰرُ - أَزْوَٰجٌ - ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ﴾.[2]

٣) **الحذف لوجود عوض عن حرف المد من ياء أو واو** نحو: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ - ٱلْحَيَوٰةَ - هَدَىٰهُمْ - وَضُحَىٰهَا - يَغْشَىٰ - ٱهْتَدَىٰ﴾.[3] وسأفصل القول في طريقة ضبط كل سبب على حدة.

أولا: ضبط المحذوف بسبب اجتماع المثلين سواء كان صورة للهمز أم لا:

يقع الأول من المثلين ساكنا نحو ﴿وَالنَّبِيِّـۧنَ﴾:[4] بالهمز- ﴿تَرَىٰٓ﴾ و ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾ على قراءة الجمع[5] و ﴿جَآءَنَا قَالَ﴾ على قراءة التثنية [1]، ويقع

(ص:١٣١٣-١٣١٩).

(1)ينظر: الطراز (ص:٢٦٠) وما بعدها، ودليل الحيران (ص:٤٠٥) وما بعدها.

(2)ينظر: الطراز (ص:٢٨٤) وما بعدها، ودليل الحيران (ص:٤١٠-٤١١).

(٣) ينظر: الطراز (ص:٢٨٨-٢٨٩)، ودليل الحيران (ص: ٤١١).

(٤) انفرد نافع من بين العشرة بالهمز. ينظر: السبعة (ص: ١٥٧) والتيسير (ص: ٧٣)، والنشر (١/ ٤٠٦).

(٥) قرأ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَخَلَفٌ وَأَبُو بَكْرٍ بِالْيَاءِ وَنَصْبِ الْمَمْزَةِ، وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ بِالنُّونِ وَنَصْبِ الْمَمْزَةِ

مضموما نحو: ﴿وَلَا تَلْوُۥنَ - يَسْتَوُۥنَ - ٱلْغَاوُۥنَ - فَأْوُۥا﴾، ويقع مشددا نحو: ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ - رَبَّنِيِّـۧنَ - وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ بالياء.

فإن كان أول المثلين ساكنا، وكان الثاني حرف أصليا نحو: ﴿تَرَّىٰ﴾ [٢]، أو دالا على الجمع نحو: ﴿وَالنَّبِيِّـۧـِۧينَ﴾ على قراءة الهمز[٣] و ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾ [٤] على قراءة الجمع، أو دالا على التثنية نحو: ﴿جَآءَنَا فَالَ﴾ عند من قرأ بالتثنية [٥]، فيحتمل أن يكون المحذوف من المثلين هو الأول، ويحتمل أن يكون

عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ وَضَمِّ الْهَمْزَةِ، وَبَعْدَهَا وَاوُ الْجَمْعِ. السبعة (ص: ٣٧٨)، والتيسير (ص: ١٣٩)، والنشر (٢/ ٣٠٦).

(١) قَرَأَ الْمَدَنِيَّانِ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرٍ بِأَلِفٍ بَعْدَ هَمْزَةٍ عَلَى التَّثْنِيَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ أَلِفٍ عَلَى التَّوْحِيدِ. ينظر: السبعة (ص: ٥٨٦)، التيسير (ص: ١٩٦)، والنشر (٢/ ٣٦٩).

(٢) الألف الأولى في ﴿تَرَّىٰ﴾ هي ألف البناء لإقامة وزن (تفاعل)، والثانية ألف أصلية وهي بدل من لام الكلمة، إذ لام الكلمة في الأصل ياء (تراءَيَ) مثل تضارب، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. ينظر: المحكم (ص: ١٥٧)، وأصول الضبط (ص:١٨١)، والطراز (ص:٢٦٣)، وإيفاء الكيل (ص:١٠٨).

(٣)الياء الأولى من ﴿وَالنَّبِيِّـۧـِۧينَ﴾ على قراءة الهمز زائدة، وقد جيء بها لإقامة (بناء فعيل)، والياء الثانية علامة الجمع والإعراب. ينظر: الطراز (ص:٢٦٥)، وسمير الطالبين (ص: ١٢٠)، وإيفاء الكيل (ص:١٠٩).

(٤) الواو الأولى التي بعد السين من ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾ على قراءة الجمع هي عين الفعل، والثانية واو الجماعة. ينظر: الطراز (ص:٢٦٧)، وسمير الطالبين (ص: ١٢١) وإيفاء الكيل (ص:١٠٩).

(٥)الألف الأولى في ﴿جَآءَنَا﴾ على قراءة التثنية ألف أصلية إذ هي عين الفعل، والثانية مزيدة للتثنية عند من قرأ بذلك، وأصل الفعل (جاء) جيأ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فاجتمع مثلان لأجل ذلك. ينظر: المحكم (ص: ١٦٢).

الثاني، والذي عليه العمل في مصاحف المشارقة والمغاربة أن الثابت هو الأول والمحذوف هو الثاني في: ﴿وَالنَّبِيِّـِيـِينَ﴾ بالهمز[1]، و ﴿جَآءَنَا فَالَ﴾ بالتثنية[2]، وعلى هذا فطريقة الضبط لكلمة: ﴿وَالنَّبِيِّـِيـِينَ﴾ في مصاحف المغاربة على ما رجحه أبو داود وسار عليه العمل عندهم تكون بإثبات الياء الأولى سوداء وفوقها علامة المد – إذ هي من المد المتصل على قراءة نافع بالهمز– وتحت مطة الياء الأولى رأس العين أو النقطة الصفراء، وبعدها الياء الثانية ملحقة بقلم دقيق في السطر متصلة بما قبلها وما بعدها[3] وسيأتي الحديث عن ضبطها عند المشارقة لاحقا في المشدد.

وأما ﴿ جَآءَنَا قَالَ ﴾ فطريقة الضبط المختارة عند المدرستين هي إثبات الألف الأولى التي بعد الجيم متصلة بالجيم وفوقها علامة المد، وبعدها رأس العين

---

(١) ذكر الداني جواز الوجهين ورجح أن المحذوفة هي الأولى، والثابتة هي الثانية، وقال:" وَالْمذهب الأول أوجه لما بَينته". المحكم (ص: ١٦٥)، وخالفه أبو داود فذكر الوجهين ورجح أن المحذوفة هي الثانية، والثابتة هي الأولى، وعلى ما رجحه أبو داود عمل المشارقة والمغاربة جميعا. ينظر: أصول الضبط (ص:١٩٣)، والطراز (ص:٢٦٥).

(٢) ذكر الداني جواز الوجهين، ورجح إثبات الألف الأولى وحذف الثانية وقال:" وَذَلِكَ الْوَجْه عِنْدِي؛ لَأن عين الْفِعْل الَّذِي هُوَ من سنخ الْحَرْف قد أعْل بِالْقَلْبِ، فَلم يكن ليعل بالحذف فَلَا يبْقى لَهُ أثر فِي الرَّسْم". ينظر: المحكم (ص: ١٦٣)، ووافقه أبو داود، ينظر: أصول الضبط (ص:١٨٤–١٨٥)، والدرة الصقيلة (ص:٤١٢).

(٣) ينظر: السبيل (ص:٨٢)، ومصحف ورش وقالون طبعة المجمع والمصحف الحسني والمحمدي برواية ورش. وهذا من المواضع التي يتأكد فيها استخدام الحمرة لما ألحق ضبطا. وقد اعترض الدكتور أحمد شرشال على طريقة المغاربة في الإلحاق وجعل الملحق متصلا بما قبله وما بعده خاصة مع عدم استخدام الألوان، وذكر أن ذلك يؤدي إلى الخلط بين ما رسمه الصحابة رضي الله عنهم وما ألحقه من بعدهم. ينظر: القول السديد (ص:٤٧–٤٨).

أو النقطة الصفراء في السطر، وتلحق بعدها الألف الثانية – عند من يقرأ بالتثنية– خنجرية بقلم دقيق هكذا:﴿ جَآءَنَا فَالَ ﴾.(١)

وأما: ﴿ لِيَسُۥٓـُٔواْ ﴾ على قراءة الجمع فالعمل عند الفريقين على حذف الأول، وإثبات الثاني(٢). وقد ألحق المشارقة الواو الأولى من ﴿لِيَسُۥٓـُٔواْ ﴾ في مطة السين فوق السطر بقلم دقيق، وجعلوا علامة المد فوق الواو الملحقة، وبعدها رأس العين في نهاية مطة السين، وبعدها الواو الثانية سوداء في السطر. بينما ألحق المغاربة الواو الأولى بقلم دقيق في نفس مطة السين﴿ ﴾(٣) وجعلوا دارة الواو في السطر، وتعريقتها أسفل السطر، وفوقها علامة المد، وبعدها رأس العين في نهاية مطة السين، وبعدها الواو الثانية سوداء في السطر هكذا: ﴿ ﴾.(٤)

وأما ﴿ تَرَىٰٓ ﴾ فالعمل عند الفريقين على حذف الألف الأولى وإثبات الثانية(٥)، وعلى هذا فضبطه عند كلا المدرستين يكون بإلحاق الألف الأولى

---

(١)ينظر: الدرة الصقيلة (ص:٤١٢)، وإيفاء الكيل (ص:١١٠)، ومصاحف ورش وقالون وشعبة طبعة المجمع.

(٢) ذكر الداني الوجهين في المحكم ورجح حذف الأولى التي هي عين الكلمة وقال بعد ذكر الوجهين:" وَالْمذهب الأول – حذف الأولى– أوجه؛ لَأن معنى الْجَمِيع يخْتل بِسُقُوط علامته". المحكم (ص: ١٦٩)، ووافقه على ذلك أبو داود، في أصول الضبط (ص:١٩٦-١٩٧)، واللبيب في الدرة الصقيلة (ص:٤٧٧)، وسمير الطالبين (ص: ١٢٠-١٢١).

(٣) ينظر: مصحف ورش طبعة المجمع.

(٤)ينظر: السبيل (ص:٨٣)، ومصاحف ورش وقالون وحفص والدوري طبعة المجمع والمصحف الحسني والمحمدي.

(٥) ذكر الداني جواز الوجهين في المحكم، ورجح إثبات الثانية، وقال:" وَهَذَا الْمَذْهَب عِنْدِي فِي

خنجرية بقلم دقيق وعليها علامة المد، وبعدها رأس العين في السطر، وبعدها الألف الثانية سوداء مرسومة.[١]

ومما يلحق بهذا النوع: ﴿وَتُؤْوِيَ إِلَيْكَ - ٱلَّتِى تُؤْوِيهِ﴾ حيث اجتمعت في هذا الفعل واوان، الأولى ساكنة وهي صورة الهمزة، وهي كذلك فاء الكلمة، والثانية مكسورة وهي عين الكلمة[٢]، وقد أجمع كتاب المصاحف شرقا وغربا على كتابتها بواو واحدة هي الثانية، وعلى هذا فطريقة الضبط لهذه الكلمة تكون بوضع الواو الأولى التي هي صورة الهمزة رأس عين أو نقطة صفراء في مطة التاء، وبعدها الواو السوداء في السطر، وعليه العمل عند المدرستين.[٣]

وأما إذا كان الأول من المثلين مضموما، وكان الثاني علامة لجمع المذكر نحو: ﴿وَلَا تَلْوُۥنَ - يَسْتَوُۥنَ - ٱلْغَاوُۥنَ - فَأَوُۥٓا﴾[٤]، أو كان زائدا لإقامة

ذَلِك أوجه وَهُوَ الَّذِي أخْتَار وَبِه أنقط". المحكم (ص: ١٥٩)، والدرة الصقيلة (ص:٤١٠)، وقد اضطرب فيها كلام أبي داود فقال في مختصر التبيين:" والثانية هي المحذوفة عندي". (٤/ ٩٢٧) بينما قال في أصول الضبط:" وهذا الوجه الثاني- إثبات الألف الثانية وحذف الأولى- أحسن لما قدمته من العلة في الكتاب الكبير". أصول الضبط (ص:١٨٢-١٨٣).

(١)ينظر: السبيل (ص:٨٢)، وإيفاء الكيل (ص:١٠٩)، والمصحف الحسني والمصحف المحمدي المطبوعين بالمغرب.

(٢)في المحكم:" وأما: ﴿وَتُؤْوِيَ إِلَيْكَ - ٱلَّتِى تُؤْوِيهِ﴾ فَإِنَّهُمَا رسما بواو وَاحِدَة وَهِي الثَّانِيَة الْمَكْسُورَة الَّتِي هِيَ عين الْفِعْل لَا الاولى الَّتِي هِيَ همزَة سَاكِنة وَفَاء من الْفِعْل وَذَلِكَ لخمسة معَان ...". (ص: ١٧٠)، وأصول الضبط (ص:١٩٩).

(٣) ينظر: المحكم (ص: ١٦٩-١٧٠)، ومذاهب العلماء في تقدير المحذوف (ص: ١٣٤٣) والمصحف الحسني والمحمدي.

(٤) الواوان في هذه الأمثلة وما شاكلها إحداهما عين للكلمة وهي الأولى المضمومة، والثانية الساكنة هي علامة الجمع. ينظر: المحكم (ص: ١٧٣)، وأصول الضبط (٢٠٨)، والطراز (ص:٢٧٠)،

بناء الكلمة نحو: ﴿ وُرِيَ [1] – دَاوُدَ [2]–ٱلْمَوْءُدَةُ ﴾ [3] فقد اتفقت المصاحف على كتابة ذلك كله بواو واحدة، وعلى هذا فيحتمل أن تكون الواو المحذوفة هي الأولى، ويحتمل أن تكو ن الثانية، والذي عليه العمل عند المشارقة والمغاربة في الحالتين هو إثبات الواو الأولى، وحذف الثانية رسما وإلحاقها ضبطا باللون الأحمر أو بقلم دقيق.[٤] وعلى هذا فطريقة ضبط هاتين الصورتين على المذهب المختار يكون بكتابة الواو الأولى سوداء في السطر، وإلحاق الواو الثانية بعدها بقلم أحمر

وسمير الطالبين (ص:١٢١).

(١) الواو الأولى فاء الكلمة، والثانية لإقامة بناء الكلمة (فوعل). ينظر: المحكم (ص: ١٧٣)، وأصول الضبط (٢٠٩).

(٢) الواو الأولى هي عين الكلمة، والثانية لإقامة بنائها (فاعول). ينظر: المحكم (ص: ١٧٣)، وأصول الضبط (٢٠٩).

(٣) الواو الأولى في ﴿ٱلْمَوْءُدَةُ﴾ ليست مضمومة وهي فاء الكلمة وهي الثابتة رسما، والثانية لإقامة البناء (مفعول)، وضبط الكلمة على المذهب المختار عند المشارقة والمغاربة كنظائرها بإثبات الأولى وحذف الثانية وإلحاقها. وقد ذكر الداني وابن نجاح جواز الوجهين ورجحا إثبات الأولى. ينظر: المحكم (ص: ١٧١)، وأصول الضبط (٢٠١-٢٠٢).

(٤) ذكر الداني رحمه الله الوجهين ورجح إثبات الأولى، حيث قال وهو يتحدث عن ضبط الواوين إذا كانت الثانية علامة للجمع أو للبناء:" وَالْأَوْجه هَاهُنَا أَن تكون المرسومة الْوَاو الأولى لتحركها، والمحذوفة الْوَاو الثَّانِيَة لسكونها من حَيْثُ كَانَ السَّاكِن أولى بالحذف من المتحرك فِي ذَلِك لتولده مِنْهُ، ولدلالة حَرَكَة المتحرك عَلَيْهِ". المحكم (ص: ١٧٣)، وبنحوه قال أبو داود في أصول الضبط (ص:٢٠٧)، وقال الداني وهو يتحدث عن حذف إحدى الواوين من الرسم إذا كانت الثانية لإقامة بناء الكلمة:" ويجوز عندي أن تكون- الثابتة- الأولى لكونها من نفس الكلمة، وذلك عندي أوجه فيما دخلت فيه للبناء خاصَّة". المقنع (ص: ٤٤)، وقد خير الداني وأبو داد الناقط بين إلحاق الثانية وبين عدم إلحاقها اكتفاء بدلالة ما قبلها عليها. ينظر: المحكم (ص: ١٧٣)، وأصول الضبط (ص:٢٠٨).

دقيق.[١]

ومما يلحق بهذا النوع ما حذفت منه إحدى الواوين من الرسم إذا كانت الأولى منهما صورة للهمزة، وكانت الثانية علامة للجمع نحو: ﴿ مُتَّكِـُٔونَ – مُسْتَهْزِءُونَ – ٱلْخَـٰطِـُٔونَ – لِيُوَاطِـُٔوا – يُطْفِـُٔوا – أَنۢبِـُٔونِى – وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ ﴾[٢]، أو كانت للبناء نحو: ﴿ يَـُٔوسًا[٣] مَذْءُومًا – مَسْـُٔولًا[٤] ﴾[٥] وطريقة ضبط هذا عند المشارقة والمغاربة تكون بوضع الواو الأولى نقطة صفراء أو رأس عين في مطة الحرف الذي قبلها، أو في السطر إن لم يكن ما قبلها موصولا بها، وبعدها الواو السوداء في السطر.[٦] ويجعل المشارقة رأس العين أعلى المطة دائما فيما اتصل،

---

(١)ينظر: دليل الحيران (ص:٤٠٧) والسبيل (ص:٨٣)، ومصاحف ورش وقالون والدوري وحفص وشعبة طبعة المجمع.

(٢) الواو الأولى في هذه الأمثلة هي صورة الهمزة وهي لام الكلمة، والثانية هي علامة الجمع. المحكم (ص: ١٧٣).

(٣) الواو الأولى من ﴿ يَـُٔوسًا ﴾ هي صورة الهمزة، وهي عين الكلمة، والثانية لإقامة بناء (فعول). أصول الضبط (٢٠٥).

(٤)الواو الأولى من كلمتي ﴿مَذْءُومًا –مَسْـُٔولًا ﴾ هي صورة الهمزة، وهي عين الكلمة، والثانية لإقامة بناء (مفعول). ينظر: المحكم (ص: ١٧٢)، وأصول الضبط (٢٠٥-٢٠٦).

(٥) قال في المحكم:" وكل همزَة مَضْمُومَة جَاءَت قبل وَاو مرسومة سَوَاء كَانَت للْجمع أَوْ للْبِنَاء وَسَوَاء تحرّك مَا قبل الْهمزَة أَوْ سكن فَإِن الْمَصَاحِف اتّفق رسمها على حذف صُورَة الْهمزَة؛ لما تقدم من كَرَاهَة توالي صُورَتَيْنِ متفقتين". (ص: ١٧٢).

(٦) قال في المحكم:" فَإِذا نقط ذَلِك جعلت الْهمزَة نقطة بالصفراء وحركتها أمامها نقطة بالحمراء قبل الْوَاو السَّوْدَاء فِي بَيَاض السطر على مَا تَرَاهُ فِي الْحُرُوف الْمُتَقَدّمَة". المحكم (ص: ١٧٣)، وأصول الضبط (٢٠٥-٢٠٦)..

بينما يجعلها المغاربة أسفل المطة إذا كانت مكسورة، وأعلاها إذا كانت مضمومة.(١)

ومما يلحق كذلك ما حذفت منه الواو التي هي صورة الهمزة، وذلك في لفظ: ﴿ٱلرُّءۡيَآ﴾ وما تصرف منها، فقد كتبت في جميع المصاحف من غير واو، قال في المحكم:" واتفقت الْمَصَاحِف على حذف الْوَاو الَّتِي هِيَ صُورَة الْهمزَة فِي قَوْله: ﴿ٱلرُّءۡيَآ - رُءۡيَاكَ- رُءۡيَىَ﴾ فِي جَمِيع الْقُرْآن على مُرَاد تحقيقها دون تسهيلها".(٢) وطريقة الضبط لهذه الكلمة يكون بوضع رأس العين وحدها في السطر بين الراء وبين الياء، وعليه العمل شرقا وغربا، وحسّن الداني إلحاق واو حمراء فوقها رأس العين أو النقطة الصفراء.(٣) -

وأما إذا كان الأول من المثلين مشددا نحو: ﴿ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ — رَبَّنِيِّـۧنَ - ٱلنَّبِيِّـۧنَ - ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ﴾(٤) فإنه يرسم أيضا بياء واحدة كراهة الجمع بين الصورتين في الخط، وعلى هذا فقد تكون المحذوفة هي الياء الأولى وقد تكون الثانية، وقد اختلف الشيخان في تقدير الياء المحذوفة من الياءين، فرجح الإمام الداني أن المحذوفة هي الأولى، وأن الثابتة هي الثانية، وغلَّب هذا المذهب على غيره.(٥)

---

(١) ينظر: مصاحف حفص وشعبة وورش وقالون والدوري طبعة المجمع وكذا مصحف الشمرلي والمصحف الحسني.

(٢) المحكم (ص: ١٨٤).

(٣) ينظر: المحكم (ص: ١٨٤)، والسبيل(ص:٨٧).

(٤) الياء الأولى في هذه الأمثلة وما شاكلها زائدة لإقامة بناء فعيل، والثانية هي علامة الجمع والإعراب. ينظر: المحكم (ص: ١٦٥)، وأصول الضبط (ص:١٩١).

(٥) ذكر الداني الوجهين في المحكم، وقال مرجحا:" وَالْمذهب الأول- حذف الأولى- أوجه لما

وخالف أبو داود سليمان بن نجاح شيخه الداني فرجح أن تكون المحذوفة هي الثانية، والثابتة هي الأولى، وغلّب ذلك على مختار شيخه الداني.[١]

والعمل في مصاحف المشارقة والمغاربة على ما اختاره ورجحه أبو داود من جعل الصورة للأولى وحذف الثانية وإلحاقها[٢]، غير أن طريقة الإلحاق تختلف عند المدرستين، فأما المشارقة فإنهم يكتبون الياء الأولى سوداء في السطر، ويلحقون الثانية في مطة الياء الأولى فوق السطر مردودة إلى الخلف بقلم دقيق. وأما المغاربة فإنهم يكتبون الياء الأولى سوداء في السطر، ويلحقون الثانية أيضا في السطر متصلة بما قبلها وما بعدها بقلم أحمر[٣] دقيق.[٤] ﴿ ٱلۡأُمِّيِّـيـنَ - لِلۡحَوَارِيِّـيـنَ - رَبَّنِيِّيـنَ ﴾. قال المارغني: "والعمل عندنا على عدم إيصال الألف الملحقة، وعلى إيصال غيرها من سائر الملحقات".[٥]

بَينته، ولأن الْيَاء الثَّانِيَة لما جَاءَت مؤدية عَن معنى الْجمع لزم اثباتها". المحكم (ص: ١٦٥).

(١) قال أبو داود:" وكيفية نقط ذلك على الوجه الثاني – إثبات الأولى وحذف الثانية– الذي اخترته أنا وغلبته على الوجه الذي اختاره أستاذنا أبو عمرو...". أصول الضبط (ص:١٩٢– ١٩٣) مختصر التبيين (٢/١٥٢– ١٥٣).

(٢) يقول الدكتور: غانم قدوري:" وأجد أن ما ذهب إليه أبو داود في تقدير الياء المحذوفة فيما اجتمع فيه ياءان ليست إحداهما همزة أرجح من رأي الداني؛ لأن الياء المشددة أقوى في النطق وفي البنية من الياء المخففة، ومن ثم كانت المخففة أولى بأن يقدر حذفها لا سيما أنها جاءت ثانية". بحث مذاهب العلماء في تقدير المحذوف (ص:١٣٤٠).

(٣) إلحاق المحذوف من الرسم وجعله في الخط متصلا بما قبله وما بعده كما هي طريقة المغاربة في بعض الملحقات يستوجب أن يستخدم اللون الأحمر في الإلحاق فرقا بين ما رسم خطا وما ألحق ضبطا.

(٤) ينظر: دليل الحيران(ص:٤٠٨) وسمير الطالبين (ص:١٢١)، وإرشاد الطالبين (ص:٣٨).

(٥)دليل الحيران (ص: ٣٩٣)، وانظر بحث مذاهب العلماء في تقدير المحذوف (ص:١٣٣٧–

ومما يلحق بهذا النوع ما اجتمعت فيه ياءان الأولى منهما صورة الهمزة والثانية علامة الجمع، نحو: ﴿ مُتَّكِـِٔينَ - ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ - خَـٰسِـِٔينَ ﴾[1]، وطريقة ضبط هذا عند الفريقين تكون بوضع الياء الأولى نقطة بالصفراء أو رأس عين في مطة الحرف الذي قبلها، أو في السطر إن لم يكن ما قبلها موصولا بها، وبعدها الياء السوداء[2].[3]

ومما يلحق كذلك قوله تعالى: ﴿وَرِءْيًا ﴾[4] فقد رسمت كلمة ﴿وَرِءْيًا ﴾ فِي جَمِيع الْمَصَاحِف بياء وَاحِدَة[5]، وهذه موافقة تصريحية لقِرَاءَة من لم يهمز[1]،

١٣٣٨).

(١) الياء الأولى في هذه الأمثلة صورة الهمزة وهي لام الكلمة، والثانية هي علامة الجمع والإعراب. المحكم (ص: ١٦٧).

(٢)قال في المحكم:" فَأَما مَا كَانَ الْحَرْف الْوَاقِع فِيهِ الْيَاء وَالنُّون همزَة نَحْو قَوْله: ﴿ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ - مُتَّكِـِٔينَ - خَـٰسِـِٔينَ ﴾ وَشبهه فَإِن الْيَاء المرسومة قبل النُّون فِي ذَلِك تحْتَمل أن تكون صُورَة للهمزة لتحركها وتحرك مَا قبلهَا، وأن تكون عَلامَة للْجمع وَذَلِكَ الأوجه؛ لما بَيناهُ قبل، ولأن الْهمزَة لكَونهَا حرفا من الْحُرُوف قد تَسْتَغْنِي عَن الصُّورَة". المحكم (ص: ١٦٧)، وانظر: المقنع (ص: ٥٦) وقد وافقه على ذلك أبو داود. ينظر: أصول الضبط (ص:١٩٣-١٩٤).

(٣)ينظر: بحث: مذاهب العلاء في تقدير المحذوف وتحديد الزائد (ص:١٣٣٩)، ومصاحف ورش وقالون طبعة المجمع.

(٤)في النشر:" وَأَمَّا ﴿وَرِءْيًا ﴾ فَقَرَأَهُ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ أَبُو جَعْفَرٍ، وَقَالُونُ وَابْنُ ذَكْوَانَ، وَانْفَرَدَ هِبَةُ اللَّهِ ، عَنْ زَيْدٍ، عَنِ الدَّاجُونِيِّ، عَنْ ، عَنْ هِشَامٍ بِذَلِكَ، وَرَوَاهُ سَائِرُ الرُّوَاةِ عَنْهُ بِالْهَمْزِ وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ". النشر (١/ ٣٩٤)،

(٥) الياء الأولى المحذوفة هي صورة الهمزة وهي عين الكلمة، والثانية المرسومة هي لام الكلمة، قال في المقنع:" وكذلك حذفت- صورة الهمزة- في قوله في مريم ﴿أَثَـٰثًا وَرِءْيًا ﴾ ولا أعلم همزة ساكنة قبلها كسره حذفت صورتها إلا في هذا الموضع خاصة؛ وذلك كله لكراهة اجتماع ياءين

وأما على قِرَاءَة من همز فقد حذفت مِن اللفظ احدى اليَاءين، وَهِي الأولى الَّتِي هِيَ صُورَة الْهمزَة الساكنة[٢] وعلى هذا فطريقة الضبط لمن قرأ بالهمز تكون بوضع صورة الهمزة –رأس العين أو النقطة الصفراء– في السطر، وَعَلَيْهَا عَلامَة السّكُون، وبعدها الياء الثانية سوداء في السطر متصلة بألف العوض التي بعدها.[٣]

ومما يلحق أيضا: ﴿ إِۦلَٰفِهِمۡ ﴾ فقد رسمت من غير ياء في جميع المصاحف[٤]، وهذه موافقة تصريحية لقِرَاءَة من حذف الياء[٥]، وأما على قِرَاءَة من أثبت الياء فالموافقة تقديرية، وقد أجمع أهل الضبط على إلحاق هذه الياء، قال الداني في كتاب النقط:" ﴿ إِۦلَٰفِهِمۡ ﴾ رسم بغير ياء، فيلزم أن تلحق بالحمراء ليخرج اللفظ بذلك كله على حده ويؤتي بجميعه على حقّه".[٦] وطريقة الضبط لهذه الكلمة عند المغاربة يكون بإلحاق الياء بقلم أحمر دقيق متصلة بما بعدها، هكذا ﴿ اِيلَٰفِهِمْ ﴾ قال في المحكم:" وإذا نقط الْحَرْف الثَّانِي– يعني ﴿ اِيلَٰفِهِمْ

في الخط". المقنع (ص: ٥٦)، والنشر (١/ ٤٤٧).

(١) قال اللبيب:" قال الطلمنكي: إنما حذفت الياء من ﴿وَرِءۡيًا ﴾ لأجل قراءة قالون وابن ذكوان، وهو عندهما من ري الشارب". الدرة الصقيلة (ص:٤٥٩).

(٢) المحكم بتصرف (ص: ١٦٧)، وانظر: أصول الضبط (ص:١٩٥).

(٣) ينظر: المحكم (ص: ١٦٧)، وأصول الضبط (ص:١٩٥).

(٤) قال في المقنع:" وفي لايلف: ﴿ إِۦلَٰفِهِمۡ ﴾ بغير ياء". المقنع (ص: ٩٤).

(٥) قال في النشر:" (وَاخْتَلَفُوا) فِي: ﴿ إِۦلَٰفِهِمۡ ﴾ فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ...، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْهَمْزَةِ وَيَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا". النشر (٢/ ٤٠٤)، وانظر: تحبير التيسير (ص: ٦١٨).

(٦) كتاب النقط (ص: ١٤١)، وانظر: أصول الضبط (ص:٢١٠).

﴾ – جعلت الْهمزَة وحركتها فِي الألف، ورسمت الْيَاء بعْدهَا ليتأدى بذلك لَفظهَا على قِرَاءَة الْجَمَاعَة".[1] وقال المارغني: "والعمل عندنا على عدم إيصال الألف الملحقة، وعلى إيصال غيرها من سائر الملحقات".[2] وأما المشارقة فإنهم يلحقون هذه الياء مردودة إلى الخلف بقلم دقيق ولا يصلونها بما بعدها، هكذا ﴿ إِلَىٰٓ لَفِهِمۡ ﴾.[3]

ومما يلحق أيضا: ﴿مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖۗ﴾ على قراءة من قرأ بفك الإدغام، فقد رسمت في جميع المصاحف بياء واحدة، وهي بذلك موافقة لقراءة المدغمين تصريحا كما قال أبو عمرو: "ووجدت فيها – أي مصاحف أهل المدينة والعراق– ﴿مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖۗ﴾ في الأنفال بياء واحدة، وكذلك حكى الغازي بن قيس أنها في الخط بياء واحدة، وذلك عندي على قراءة من أدغم".[4] وأما من قرأ بالإظهار[5] فموافقة الرسم عندهم تقديرية، والياء المحذوفة هي الأولى على الراجح

---

(١)المحكم (ص: ١٨٨)، وانظر: أصول الضبط (ص:٢١٠)، ومصاحف ورش وقالون طبعة المجمع.

(٢)دليل الحيران (ص: ٣٩٣)، وانظر اعتراض د: شرشال على إيصال الملحق بالمرسوم. القول السديد (ص:٤٧-٤٨).

(٣) ينظر: السبيل (ص:٨٦)، ومصاحف حفص وشعبة والدوري طبعهة المجمع ، وكذا مصحف الشمرلي المطبوع بمصر.

(٤)المقنع (ص: ٥٦).

(٥) قال في النشر: (وَاخْتَلَفُوا) فِي ﴿مَنۡ حَيَّ﴾ فَقَرَأَ الْمَدَنِيَّانِ وَيَعْقُوبُ وَخَلَفٌ وَالْبَزِّيُّ وَأَبُو بَكْرٍ بِيَاءَيْنِ ظَاهِرَتَيْنِ الْأُولَى مَكْسُورَةٌ وَالثَّانِيَةُ مَفْتُوحَةٌ، وَاخْتُلِفَ عَنْ قُنْبُلٍ، والْبَاقُونَ بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ مُشَدَّدَةٍ. النشر (٢/ ٢٧٦).

عند أهل الضبط[١] وقد اختلف المشارقة والمغاربة في طريقة إلحاق هذه الياء، فأما المغاربة فرسموها في السطر متصلة بما قبلها وما بعدها بقلم دقيق، هكذا: ﴿حَيِىَ﴾.[٢] وأما المشارقة فألحقوها معقوصة فوق السطر في مطة الحاء، هكذا: ﴿ ﴾.[٣]

ومما يلحق بهذا كذلك: ما حذفت منه الياء اجتزاء بكسر ما قبلها عنها عند من قرأ بإثباتها وصلا فقط، أو وصلا ووقفا[٤]، نحو: ﴿ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِۦٓ إِذَا دَعَانِۦ – وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۦ – يَوْمَ يَاتِۦ لاَ تَكَلَّمْ – فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۦ –ٱلْجَوَارِۦ فِى– يُنَادِ ٱلْمُنَادِۦ – مِن يَخَافُ وَعِيدِۦ – إِذَا يَسْرِۦ ﴾.[٥]

وطريقة الضبط لهذه الياءات أن تلحق مردودة إلى الخلف بقلم دقيق منفصلة عما قبلها باتفاق المشارقة والمغاربة[٦]، إذ هي معزولة عن الخط كما قال

---

(١) ينظر: دليل الحيران (ص: ٤١٨)، والسبيل (ص:٨٦).

(٢) ينظر: مصاحف ورش وقالون طبعة مجمع الملك فهد، والمصحف الحسني والمحمدي المطبوعين بالمغرب.

(٣) ينظر: السبيل (ص: ٨٦)، وإرشاد الطالبين (ص:٤٠)، ومصحف شعبة الذي طبعه مجمع الملك فهد.

(٤) أجمل ابن الجزري مذاهب القراء في ياءات الزوائد فقال:" فَأَمَّا نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ فَقَاعِدَتُهُمْ إِثْبَاتُ مَا يُثْبِتُونَ بِهِ مِنْهَا وَصْلًا لَا وَقْفًا. وَأَمَّا ابْنُ كَثِيرٍ وَيَعْقُوبُ فَقَاعِدَتُهُمَا الْإِثْبَاتُ فِي الْحَالَيْنِ، وَالْبَاقُونَ، وَهُمْ: ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَخَلَفٌ، فَقَاعِدَتُهُمَا الْحَذْفُ فِي الْحَالَيْنِ، وَرُبَّمَا خَرَجَ بَعْضُهُمْ عَنْ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ". النشر (٢/ ١٨٢).

(٥) ينظر: المقنع (ص: ٣٨).

(٦) قال في المحكم:" وَكَذَا أيضا تلْحق الياءات المحذوفة على قِرَاءَة من أثبتهن فِي الْوَصْل دون الْوَقْف، أَو فِي الْوَصْل وَالْوَقْف، نَحْو قَوْله: ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۦ﴾... وشبهه مِمَّا قد ذكرنَا جَمِيعه فِي المرسوم

الإمام الشاطبي:

٤ ٢٠	وَدُونَكَ يَاءَاتٍ تُسَمَّى زَوَائِدَا	لأَنْ كُنَّ عَنْ خَطِّ المَصَاحِفِ مَعْزِلَا

ثانيا: ضبط الألف المحذوفة من الرسم لإرادة الاختصار:

سبقت الإشارة إلى أن الحروف المحذوفة من الرسم خمسة هي: حروف المد الثلاثة واللام[١] والنون[٢]، ومن أبرز أسباب حذف هذه الحروف رسما: إرادة الاختصار، وكذا التخفيف على الكاتب والناقط، والذي يحذف من أواسط الكلم رغبة في الاختصار [الألف] وحدها، سواء كانت محل اتفاق عند القراء في الإثبات، نحو: ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ - ٱلۡكَٰفِرِينَ - ٱلۡفَٰسِقِينَ - لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ - فَأَدۡرَءۡتُمۡ﴾ وَهَذَا الضَّرْب كثير الدّور فِي الْقُرْآن، أو مختلفا فيها بين الإثبات والحذف، نَحْو: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ - وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ - فَأَزَلَّهُمَا - وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ - وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ﴾ وهو أيضا كثير جدا[٣]، والعمل عند المشارقة والمغاربة على وجوب إلحاق هذه

وَغَيره". المحكم (ص: ١٩٢).

(١) قال في العقيلة: ٢٣٦- لام التي اللائي وكيف أتى الـ : ذي مع الليل فاحذف واصدق الفكرا. وانظر النص على الكلمات في: المقنع (ص: ٧٢).

(٢)قال في العقيلة: ٨٣- ونون ننجي بها والأنبيا حذفوا. وقد أسند الداني عن اليزيدي حذف النون فقال :"...،حدثنا اليزيدي قال:" فنجى من نشاء، ونجى المؤمنين، هما مكتوبان بنون واحدة". المقنع (ص: ٩٥) وتجدر الإشارة إلى أن العمل استقر على إلحاق حروف المد وحرف النون، أما اللام فلا. ينظر: أصول الضبط من (ص:٢١٠-٢١٨).

(٣) قال في الطراز: ٩٨- وألحقن ألفا توسطا : مما من الخط اختصارا سقطا:" وخص الحكم بالألف لأن الواو والياء لا يحذفان من الوسط اختصارا، وإنما يحذفان في الطرف وذلك في الزوائد

الألف[1] تجنبا للتصحيف وتبعيدا للحن، وقد حكى الإمام الداني مشاهدته لمصحف قديم فيه إثبات الألفات المحذوفة للاختصار فقال:" ورأيت فِي مصحف كتبه ونقطه حَكِيم بن عمرَان الناقط، ناقط أهل الاندلس فِي سنة سبع وَعشْرين وَمِائَتَيْنِ الحركات نقطا بالحمرة، والهمزات بالصفرة، وألفات الْوَصْل المبتدأ بِهن بالخضرة، والصلات والسكون وَالتَّشْدِيد بقلم دَقِيق بالحمرة ...، والألفات المحذوفات من الرَّسْم اختصارا مثبتات بالحمرة...".[2]

ويشترط لإلحاق الألف المحذوفة أن تقع وسط الكلمة، والمقصود بالوسط أن تقع في حشو الكلمة، وذلك بأن يقع قبلها حرف أو أكثر، وبعدها حرف أو أكثر، نحو: ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ - ٱلْبَيِّنَٰتِ - مُسْلِمَٰتِ مُّؤْمِنَٰتِ قَٰنِتَٰتِ تَٰٓئِبَٰتِ عَٰبِدَٰتِ سَٰٓئِحَٰتِ ثَيِّبَٰتِ - ٱلسَّمَٰوَٰتِ - يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ - فِي ٱلْمِيعَٰدِ﴾[3].[4]، كما

والصلات". الطراز (ص:٢٨٦).

(١) قال في المحكم:" وَكَذَا تلْحق الألفات المحذوفات من الرَّسْم اختصارا بالحمراء فِي الْمُتَّفق عَلَيْهِ والمختلف فِيهِ، فالمتفق عَلَيْهِ نَحْو ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ - ٱلْكَٰفِرِينَ - ٱلْفَٰسِقِينَ﴾...، وَشبهه وَهَذَا الضَّرْب كثير الدّور فِي الْقُرْآن، والمختلف فِيهِ نَحْو: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ -وَمَا يَخْدَعُونَ -فَأَزَلَّهُمَا -بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ- دَفْعُ ٱللَّهِ -وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ﴾... وَهُوَ كثير جدا ". المحكم (ص: ١٩٠-١٩٢)، وقال في كتاب النقط:" وقد جرت عادة أهل بلدنا قديما وحديثا عَلَى الحاق الالفات المتوسطات المحذوفات من الرسم بالحمراء". (ص: ١٤٢).والطراز(ص:٢٨٥)، والجامع المفيد (ص:١٩٤).

(٢)المحكم (ص: ٨٧).

(٣) قال في المقنع:" وكذلك حذفت الألف بعد العين في قوله في الانفال ﴿فِي ٱلْمِيعَٰدِ﴾ في هذا الموضع خاصة وسائر المواضع بالألف". المقنع (ص: ٢٨) وانظر: مختصر التبيين (٣/ ٦٠١).

(٤) ينظر: الطراز (ص:٢٨٦).

يشترط كذلك أن لا يسكن ما بعده؛ لأن ما بعده ساكن يجوز فيه الإلحاق، وهو الذي عليه العمل، كما يجوز التعويض بمدة من غير إلحاق.(١)

ويلحق بالألف المحذوفة من وسط الكلمة للاختصار، ما وقع طرفا وأريد بحذفه الاختصار كذلك، نحو: ﴿بِنـــهِ ٱللَّهِ (٢) - هَٰذَا - يَٰجِبَالُ - يَٰنُوحُ - هَٰٓؤُلَآءِ - يَٰٓأَيُّهَا﴾ وما أشبهه.(٣)

وطريقة الضبط لهذه الألفات أن تلحق بقلم دقيق في مواضعها التي تنطق فيها، أو في مطة الحروف التي قبلها إن اتصلت بما بعدها، وتكون مرتفعة عن السطر قليلا.(٤)

ضبط لفظ الجلالة:

اتفق أئمة الرسم على حذف الألف المعانقة للَّام في لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ على أي وجه ورد، سواء كان مجردا من الزوائد، أو اتصلت الزوائد بأوله نحو: ﴿بِٱللَّهِ - تَٱللَّهِ﴾ أو بآخره نحو ﴿ٱللَّٰهُمَّ﴾؛ لأن لفظ ﴿ٱللَّهُ﴾ موجود في الجميع.(٥) ولم يعوض أهل الضبط هذه الألف المحذوفة بإلحاق عوض عنها، قال الخراز في الذيل:

---

(١) ينظر: السبيل (ص:٨٤).

(٢) قال في المقنع:" واعلم انه لا خلاف في رسم ألف الوصل الساقطة من اللفظ في الدرج إلا في خمسة مواضع فإنها حذفت منها في كل المصاحف. فأولها: التسمية في فواتح السور وفي قوله في هود ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ لا غير، وذلك لكثرة الاستعمال". المقنع (ص: ٣٦).

(٣)ينظر: الطراز (ص:٢٩١).

(٤) ينظر: أصول الضبط (ص:١٧٦-١٧٧)، والطراز (ص:٢٨٥)، وإيفاء الكيل (ص:١١٠).

(٥) ينظر: دليل الحيران (ص: ٤١٤)، وإيقاظ الهمم (ص:٢٢٦).

١٠ ٣	لكن مع اسم الله رسما حطا	واللات بالإلحاق فرقا خطا

اختلاف المشارقة والمغاربة في إلحاق ألف: ﴿ٱلَّـٰتِىٓ - ٱلَّـٰتِى﴾:

اختلف المشارقة والمغاربة في إلحاق الألف المحذوفة من كلمة ﴿ٱلَّـٰتِىٓ - ٱلَّـٰتِى﴾ ، فأما المشارقة فألحقوا الألف خنجرية بعد اللام فوق السطر، وأما المغاربة فلم يلحقوا هذه الألف ﴿ٱلتِى- ٱلبِئ﴾. كما اختلفوا في ضبط حرف اللام بالحركات، فأما المشارقة فوضعوا فوق اللام علامة الشدة والفتحة ﴿ٱلَّـٰتِىٓ - ٱلَّـٰتِى﴾، وأما المغاربة فأخلوها من الحركة ومن الشدة ﴿ٱلتِى-ٱلبِئ﴾. (١)

ضبط النون المحذوفة:

حذفت النون **الثانية** من الرسم في موضعين اثنين، **هما** ﴿فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ - نُـۢجِى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ وهي بذلك موافقة تصريحا لقراءة من قرأ بنون واحدة في

(١) ينظر: مصحف ورش الذي طبعه مجمع الملك فهد، وقد اعترض على طريقة ضبط المغاربة د: أحمد شرشال في: القول السديد في رسم وضبط القرآن المجيد فقال:" تمسك أهل المغرب بمذهب الداني فالتبست صيغة المفرد بصيغة الجمع، حيث لم يجعلوا على اللام علامة التشديد ولا الحركة، ولم يلحقوا الألف الحمراء...فيقع الجاهل الذي ما شرع الضبط وجازت زيادته إلا من أجله في الخطأ" (ص:٣٣:٣٦)، ثم قال في نهاية مناقشته: وبناء عليه يجب أن توضع الشدة والفتحة على اللام، وتلحق الألف بعدها في صيغة الجمع، عملا بمذهب أبي داود. ينظر: (ص:٣٧). وتجدر الإشارة إلى أن مصحف قالون الذي طبعه مجمع الملك فهد ألحقت فيه الألف، وضبطت فيه اللام بالشدة والفتحة، وقد ذكرت اللجنة العلمية أنها أخذت في المواضع الأربعة عشر للكلمتين بمختار أبي داود؛ تيسيرا على القارئ ومنعا للبس، واتباعا للمصاحف المغربية المطبوعة برواية قالون.

الموضعين، أسند الداني قال:"... حدثنا أبو عبيد قال: رأيت في الذي يقال له الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه " ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ [1] في يوسف، و﴿نُـٔۡجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ في الانبياء بنون واحدة". قال أبو عمرو: ثم اجتمعت عليها المصاحف في الامصار كلها فلا نعلمها اختلفت". وأسند الداني أيضا:" ...، حدثنا اليزيدي قال ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ و﴿نُـٔۡجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [2] هما مكتوبان بنون واحدة". [3] وأما من قرأ بنونين فيجب على قراءته أن تلحق النون المحذوفة وهي الثانية بالحمراء، قال الداني في كتاب النقط:" وكذلك تلحق النون الساكنة في قوله: ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ و﴿نُـٔۡجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ بالحمراء وتُعرَّ من علامة السكون".[٤]

وقد اختلف المشارقة والمغاربة في طريقة الإلحاق، فأما المغاربة فألحقوا النون الثانية المحذوفة من الرسم بقلم دقيق، وجعلوها متصلة بما قبلها وما بعدها، هكذا: ﴿فَننجِي مَن نَّشَآءُ - وَكَذَٰلِكَ ننجِي﴾ ، قال التنسي:" الجاري عند جمهور الأئمة أن الملحق يصل إلى السطر، وذلك بأن تجعل ضرسا بالحمراء بين

---

(١) اختلف القراء في قراءة هذه الكلمة، قال في النشر:" وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَيَعْقُوبُ وَعَاصِمٌ بِنُونٍ وَاحِدَةٍ عَلَى تَشْدِيدِ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْيَاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِنُونَيْنِ، الثَّانِيَةُ سَاكِنَةٌ مُخْفَاةٌ عِنْدَ الْجِيمِ، وَتَخْفِيفِ الْجِيمِ، وَإِسْكَانِ الْيَاءِ، وَأَجْمَعَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى كِتَابَتِهِ بِنُونٍ وَاحِدَةٍ". النشر (٢/ ٢٩٦)، والتيسير (ص: ١٣٠).

(٢)في التيسير:" ابْن عَامر وأبو بكر﴿نُـٔۡجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ بنُون وَاحِدَة مشددا، وَالْبَاقُونَ بنونين مخففا". (ص: ١٥٥).

(٣)المقنع (ص: ٩٥)، وانظر: مختصر التبيين (٣/ ٦٥٠).

(٤)النقط (ص: ١٤٢)، وانظر أصول الضبط (ص:٢١٦-٢١٧)، والطراز (ص:٣٠٨).

النون الكحلاء والجيم".[١] وقال المارغني عن هذا الوجه:" وبالأول جرى العمل".[٢] وقال في موضع آخر:" والعمل عندنا على عدم إيصال الألف الملحقة، وعلى إيصال غيرها من سائر الملحقات".[٣]

وأما المشارقة فأخذوا برأي عبد الغني اللبيب وألحقوا النون معرقة فوق السطر غير متصلة بالخط، هكذا ﴿نُنجِي﴾ قال التنسي:" والجاري على مذهب اللبيب أن تجعل نونا معرقة فوق السطر حمراء".[٤]

ثالثا: ضبط الألف المحذوفة من الرسم لوجود عوض عنها:

يقصد بالمحذوف لوجود عوضه: الألفات التي كتبت في رسم المصاحف واوا أو ياء لعلة من العلل، سواء وقعت وسطا نحو: ﴿وَءَانَيْنَٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ - ذِكْرَىٰهُمْ - مُزْجَىٰهَا - وَمَرْعَىٰهَا﴾ و ﴿ٱلصَّلَوٰةَ -ٱلزَّكَوٰةَ -كَمِشْكَوٰةٍ -بِٱلْغَدَوٰةِ -ٱلْحَيَوٰةَ﴾ ، أو وقعت طرفا [٥] نحو ﴿وَٱلضُّحَىٰ - وَبُشْرَىٰ - يَخْشَىٰ -ٱلْعُلَىٰ - ٱلرِّبَوٰاْ﴾ وقد أجمع المشارقة والمغاربة على إلحاق هذه الألفات بالحمراء فوق الحرف الذي عُوِّض به

---

(١) الطراز بتصرف يسير (ص:٣٠٨)، وانظر: دليل الحيران (ص:٤١٧).

(٢) دليل الحيران (ص:٤١٧).

(٣)دليل الحيران (ص: ٣٩٣).

(٤) ينظر الطراز (ص:٣٠٨)، وإرشاد الطالبين (ص:٤٠)، وقد رجعت إلى شرح اللبيب لقول الناظم: ٨٣- ونون ننجي بها والأنبيا حذفوا. فلم أجد فيه تصريحا بجعل النون الملحقة معرقة. الدرة الصقيلة (ص:٢٩٦-٢٩٧).

(٥) شرط الإلحاق لما وقع طرفا أن يكون بعده متحرك، فإن وقع بعد الألف المتطرفة خطا ساكن فلا تلحق، نحو: ﴿مُوسَى ٱلْهُدَىٰ - ذِكْرَى ٱلدَّارِ - عِيسَى ٱبْنَ﴾. ينظر: الطراز (ص:٢٩١-٢٩٢)، وإيفاء الكيل (ص:١١١).

عنها.(١)

وطريقة الضبط للواوي منها يكون بإلحاق ألف خنجرية فوق الواو، ولليائي منها بإلحاق ألف خنجرية فوق الياء، وعلى ذلك العمل عند الجميع شرقا وغربا.(٢)

التوجيه:

الوجه لإلحاق الحروف المحذوفة من الرسم: التنبيه على وجودها في اللفظ؛ لئلا يتوهم أنها ساقطة خطا ولفظا، وكذا الإعانة على تحقيق التلاوة بإقامة لفظ الكلمة ووزنها.(٣)

والوجه لتكرر الحذف وكثرته في حروف المد خاصة: كثرة دورانها دون غيرها، فلو أُثْبِتت في كل موضع لأدى ذلك إلى تشويه المصحف.(٤)

---

(١) قال في المحكم:" ورسم فِي كل الْمَصَاحِف﴿ٱلصَّلَوٰةَ – ٱلزَّكَوٰةَ – ٱلْحَيَوٰةَ – بِٱلْغَدَوٰةِ – بِٱلْغَدَوٰةِ – كَمِشْكَوٰةٍ – ٱلنَّجَوٰةِ – وَمَنَوٰةَ﴾ بِالْوَاو على الأصل أَوْ على لُغَة أهل الْحجاز ...، فَإِذا نقط ذَلِك جعل على الْوَاو ألف بالحمراء ليدل على استقرارها فِي اللَّفْظ دون الْوَاو، وقال:" وَكَذَا يفعل بِسَائِر مَا رسم من ألفات التَّأْنِيث، والألفات المنقلبات عَن الْيَاء بِالْيَاءِ، تجْعَل على الْيَاء ألف حَمْرَاء ليدل على أن لفظ الْيَاء انْقَلب إليها نَحْو قَوْله: ﴿أَبَىٰٓ – لَا يَخَٰفَ – فَسَوَّىٰهُنَّ – سَمَّىٰكُمُ – ذِكْرَىٰهَآ – ٱلذِّكْرَىٰ – لِلْيُسْرَىٰ – ٱلْمَوْتَىٰ﴾ وَشبهه". المحكم (ص:١٨٨– ١٨٩)، وأصول الضبط (ص:٢١٣).

(٢) ينظر: المحكم (ص:١٨٨– ١٨٩)، وأصول الضبط (ص:٢١٣) وما بعدها، وإيفاء الكيل (ص:١١١).

(٣) ينظر: أصول الضبط (ص:٢١٧)، والطراز (ص:٢٦٠)، وسمير الطالبين (ص:١٢٠)، وإيفاء الكيل (ص:١٠٨).

(٤) ينظر: الطراز (ص:٢٦٠).

توجيه ضبط الألف المحذوفة:

الوجه لترجيح حذف الألف الأولى وإثبات الثانية في ﴿ تَرَىٰهَا ﴾: أن لا يجتمع إعلالان [الانقلاب عن الياء والحذف] على حرف واحد هو الألف الثانية.(١) وأهم من ذلك أن الثانية من نفس الْكَلِمَة إذ هِيَ لَام مِنْهَا، وألف الْبناء زَائِدَة، وإثبات الأصلي أولى من إثبات الزَّائِد.(٢)

والوجه لمن قال بأن الأولى في ﴿ تَرَىٰهَا ﴾ هي الثابتة وأن الثانية أولى بالحذف – وليس على ذلك العمل–: أن الأولى دَاخِلَة لِمَعْنى لَابُد من تأديته وَهُوَ إقامة بِنَاء تفَاعل، وأن الثانية واقعة فِي الطّرف الَّذِي هُوَ مَوضِع التَّغْيِير، فضلا عن سُقُوطهَا من اللَّفْظ فِي حَال الْوَصْل لسكونها وَسُكُون ما بعدها.(٣)

والوجه لترجيح إثبات الألف الأولى وحذف الثانية من قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا ﴾ على قراءة التثنية: الفرار من توالي إعلالين [الانقلاب عن الياء والحذف] على حرف واحد، إضافة إلى أن الثانية زائدة، وقد حصل بها الثقل، فضلا عن أن حذف الثانية يجعل الخط صالحا لاحتمال القراءتين، ولا يحتجر على قراءة واحدة، بخلاف ما لو أثبتت الألف الثانية فإن الخط سيحتجر على قراءة التثنية وحدها.(٤)

والوجه لإلحاق الألفات المحذوفة من الرسم على مراد الاختصار: الدلالة

---

(١) ينظر: المحكم (ص:١٥٩)، والطراز هامش (ص:٢٦٣).

(٢) ينظر: المحكم (ص: ١٥٩)، والدرة الصقيلة (ص:٤١٠).

(٣) ينظر: المحكم (ص: ١٥٨).

(٤) ينظر: المحكم (ص: ١٦٣)، وأصول الضبط (ص:١٨٥)، والدرة الصقيلة (ص:٤١٢)، والطراز (ص:٢٨٤).

على مواضعهن من الكلمة؛ لئلا تسقط من اللفظ كما سقطت من الخط، وبذا تتحقق التلاوة ويُجتَنب اللحن.

والوجه لإلحاق ألفي ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ﴾: أنهم لما رأوا تكرار الحذف في ألفيها جعلوا الإلحاق جبرا لذلك[1]، ويمكن أن يكون الإلحاق خوف توهم أن يكون الفعل من باب افتعل، ومعناه المدارة، وليس كذلك، فحقيقته أنه من باب تفاعل، من الدرء بمعنى الدفع.[2]

والوجه لحذف الألف من لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهِ﴾ وتطويل الباء من ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾: ما ذكره البغوي بقوله:" وَأُسْقِطَتِ الْأَلِفُ مِنَ الِاسْمِ طلبا للخفة لكثرة اسْتِعْمَالِهَا، وَطُوِّلَتِ الْبَاءُ، قَالَ الْقُتَيْبِيُّ: ليكون افتتاح كِتَابِ اللَّهِ بِحَرْفٍ مُعَظَّمٍ....، وَقِيلَ: لَمَّا أَسْقَطُوا الْأَلِفَ رَدُّوا طُولَ الْأَلِفِ عَلَى الْبَاءِ لِيَكُونَ دَالًّا عَلَى سُقُوطِ الْأَلِفِ".[3]

وقال الفخر الرازي:" طَوَّلُوا الْبَاءَ مِنْ (بِسْمِ اللَّهِ) وَمَا طَوَّلُوهَا فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ، وَذَكَرُوا فِي الْفَرْقِ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَمَّا حُذِفَتْ أَلِفُ الْوَصْلِ بَعْدَ الْبَاءِ طَوَّلُوا هَذِهِ الْبَاءَ لِيَدُلَّ طُولُهَا عَلَى الْأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا كَتَبُوا ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ بِالْأَلِفِ رَدُّوا الْبَاءَ إِلَى صِفَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ، الثَّانِي: قَالَ الْقُتَيْبِيُّ، إِنَّمَا طَوَّلُوا الْبَاءَ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ لَا يَسْتَفْتِحُوا كِتَابَ اللَّهِ إِلَّا بِحَرْفٍ مُعَظَّمٍ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ

---

(١) ينظر: الطراز (ص:٣٠٥)، ودليل الحيران (ص: ٤١٦).

(٢)الطراز (ص:٣٠٤)، والسبيل (ص:٨٥). وقد اعترض الدكتور شرشال على إلحاق الألف فقال:" وبعد طول نظر وتأمل تعين عندي عدم الإلحاق... وهو الذي ينبغي أن تكون عليه المصاحف" القول السديد (ص:٤٩-٥٠).

(٣) تفسير البغوي (١/ ٧٠)، وانظر الثعلبي في الكشف والبيان (١/ ٩٢)، وما ذكره في الجامع المفيد (ص:٧٢).

الْعَزِيزِ يَقُولُ لِكُتَّابِهِ طَوِّلُوا الْبَاءَ، وَأَظْهِرُوا السِّينَ. وَدَوِّرُوا الْمِيمَ تَعْظِيمًا لِكِتَابِ اللَّهِ".(١)

والوجه: لعدم إلحاق الألف في لفظ الجلالة ﴿ ٱللَّهِ ﴾ مع كونه متوسطا موجودا في اللفظ –والقاعدة فيما كان هكذا لزوم إلحاقه–: التفريق في الخط بين اسم الرب تبارك اسمه وتعالى جده ﴿ ٱللَّهِ ﴾ وبين لفظ ﴿ ٱللَّٰتَ ﴾ الذي هو اسم للصنم المذكور في قوله تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ ، لا سيما على مذهب من يقف على:﴿ ٱللَّٰتَ ﴾ بالهاء، هذا فضلا عن إرادة التخفيف على الكاتب والناقط لكثرة دوران لفظ الجلالة ﴿ ٱللَّهِ ﴾ وورود فناسبه التخفيف بخلاف ﴿ ٱللَّٰتَ ﴾ الذي لم يرد إلا في موضع واحد. فإن قلت: الفرق بينهما موجود خطا بكون آخر اسم الجلالة ﴿ ٱللَّهِ ﴾ هاء، وآخر اسم الصنم﴿ ٱللَّٰتَ ﴾ تاء! فالجواب: أنهم قصدوا بذلك تقوية الفرق بينهما، وتأكيده، فمهما أمكنهم من فرق أتوا به؛ زيادة في أبعاد كل من اللفظين عن الآخر، ولذلك فرقوا بينهما كذلك في اللفظ أيضا بالتفخيم في لفظ الجلالة﴿ ٱللَّهِ ﴾ والترقيق في الآخر﴿ ٱللَّٰتَ ﴾.(٢) وبهذا تكون الفروق بين لفظ الجلالة ﴿ ٱللَّهِ ﴾ وبين اسم الصنم من خمسة وجوه كما قال بعضهم، ألا وهي: الفرق في الرسم، والفرق في الضبط، والفرق في الإلحاق، والفرق في اللفظ وطريقة النطق، والفرق في الاعتقاد.(٣)

---

(١)تفسير الرازي (١/ ١٠٣) وانظر ما ذكره الداني في: المقنع (ص: ٣٦).

(٢) ينظر: الطراز (ص:٢٩٩-٣٠٠)، ودليل الحيران (ص:٤١٤- ٤١٥)، وإيقاظ الهمم (ص:٢٢٦).

(٣) هذه الفروق نقلها محقق الطراز د: أحمد شرشال عن حلة الأعيان للرجراجي، ينظر: الطراز (ص:٣٠٢).

والوجه لإلحاق ألف ﴿فِي ٱلۡمِيعَٰدِۚ﴾ في موضع الأنفال: إقامة بنية الكلمة والدلالة على المحذوف منها.

والوجه لحذف الألف من الرسم ما قاله اللبيب:" قال الطلمنكي: وسبب حذف الألف في هذا الموضع دون غيره هو أن ما في كتاب الله من ذكر ﴿ٱلۡمِيعَٰدَ﴾ فهو صدق وحق؛ لأمه يصدر عن الله، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ حيث وقع، والذي في الأنفال هو ميعاد لم يكن، ولو كان لاختلف فيه...". (١)

والوجه لحذف الألف فيما وقع فيه خلاف بين الإثبات والحذف عند القراء: استيعاب الخط لكل القراءات وعدم تحجره على واحدة منها.

والوجه لإلحاق الألف فوق ما عُوِّض به عنها من واو أو ياء: الدلالة على استقرارها في اللفظ والنطق دون الواو والياء.(٢)

توجيه ضبط الواو المحذوفة:

الوجه لحذف الواو الأولى من ﴿لِيَسُۥٓـُٔواْ﴾ وإثبات الثانية: أن الشأن في الساكنين تغيير الأول، وأن الثانية جيء بها لمعنى، والمعنى يختل بحذفها إذ هي علامة الجمع.(3)

والوجه لإثبات الواو الأولى وحذف الثانية إذا كان الأول من المثلين

---

(١) ينظر: الدرة الصقيلة (ص:٣٩٢-٣٩٣)، وقال محقق مختصر التبيين: في هامش أحد النسخ توجيه حسن لحذف الألف هو: أنه منسوب إلى الخلق وما عداه منسوب إلى الله. مختصر التبيين (٣/ ٦٠١).

(٢) ينظر: المحكم (ص: ١٨٩).

(3) ينظر: المحكم (ص: ١٦٩)، وأصول الضبط (ص:١٩٧)، والطراز (ص:٢٦٧).

مضموما، وكان الثاني علامة للجمع، أو لإقامة البناء: أن الْوَاو الأولى متحركة، والمتحرك لا يصح إسقاطه بالكلية، والثَّانِيَة ساكنة جامدة[1]، والسَّاكِن الجامد أولى بالحذف من المتحرك لتولده مِنْهُ، ولدلالة حَرَكَة المتحرك -وهي الضمة- على الساكن حال حذفه ونيابته عنه.[2]

والوجه لترجيح إثبات الأولى وحذف الثانية في ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾: أنها من أصل الكلمة، والأصلي أولى بالثبوت من الزائد، إضافة إلى أن ضمة الْهمزَة الْوَاقِعَة بَين الواوين تدل على الْوَاو الثَّانِيَة إذا حذفت من الرَّسْم، وَلَا شَيْء فِي الْكَلِمَة يدل على الأولى إذا حذفت، فضلا عن أن الثقل إنما حصل بالثانية لا بالأولى.[3]

والوجه لكتابة كلمات: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ – ٱلزَّكَوٰةَ – كَمِشْكَوٰةٍ – ٱلْحَيَوٰةَ﴾ ونحوها بالواو: الدلالة على الأصل، أو أنها كتبت على لغة أهل الحجاز.[4] وأما لفظ: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ فيمكن أن يكون كتب بالواو ليتسع الخط لاحتمال القراءتين، قال في الوسيلة:" وليس رسمها بالواو كرسم ﴿ٱلصَّلَوٰةَ –ٱلزَّكَوٰةَ﴾ لأن ذلك رسم على مراد التفخيم". وقال موجها:" ففي رسمه بالواو تنبيه على أنه لم يرد غدوة

---

(١) وصف السكون هنا بالجمود لإخراج ما اجتمعت فيه واوان، الثانية منهما لينة لانفتاح ما قبلها، نحو:﴿ءَاوَوا۟﴾ ، فهذا لا يدخل في هذه القاعدة. ينظر: أصول الضبط (ص:٢٠٧) وانظر الهامش كذلك.

(٢) ينظر: المحكم (ص: ١٧٣)، وأصول الضبط (ص:٢٠٧-٢٠٨)، والطراز (ص:٢٧٧).

(٣) ينطر: المحكم (ص: ١٧١)، وأصول الضبط (ص:٢٠٢)، ومختصر التبيين (٥/ ١٢٧٢)، والطراز (ص:٢٨٠).

(٤) ينظر: المحكم (ص:١٨٨- ١٨٩)، والوسيلة (ص:٣٩٣-٣٩٥)، والدرة الصقيلة (ص:٥١٦).

مخصوصة معينة، مع أنه وجه من وجوه القراءات".[١]

والوجه لحذف الواو الأولى من ﴿وَتُؤۡوِيهِ﴾ وإثبات الثانية: أن الاولى هِيَ السَّابِقَة وهي السَاكِنة ، فضلا عن أنها قد تَسْتَغْنِي عَن الصُّورَة، وقد تبدل واوا سَاكِنة لأجل ضمة التَّاء قبلهَا ثمَّ تُدْغَم فِي الْوَاو الَّتِي بعْدهَا للتماثل.[٢]

والوجه لحذف الواو الأولى وإثبات الثانية مما اجتمعت فيه واوان الأولى منهما صورة للهمزة: كراهة الجمع بين متفقتي الصورة، وأن الهمزة قد تستغني عن الصورة، فضلا عن اختلال اللفظ إذا حذفت الثانية؛ لأنها هي التي تدل على الجمع أو البناء.[٣]

والوجه لحذف الواو التي هي صورة الهمزة من لفظ ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾: أنها كتبت على مُرَاد التحقيق دون التسهيل، وَذَلِكَ من حَيْثُ كَانَت الْهمزَة حرفا من سَائِر الْحُرُوف فاستغنت بذلك فِي حَال تحقيقها عَن الصُّورَة.[٤] والوجه لإلحاق رأس العين بين الراء والياء: إقامة بنية الكلمة ليوافق المرسوم المتلو.

توجيه ضبط الياء المحذوفة:

الوجه لإثبات الياء الأولى وحذف الثانية إذا كان الأول منهما مشددا: أن بناء الكلمة يخْتل بِحَذْف الأولى، وأن الثّقل وَالْكَرَاهَة للْجمع بَين صُورَتَيْنِ إنما حصل بِالثَّانِيَةِ لَا بالأولى.[٥] إضافة إلى أن كسرة الأولى باقية، ودالة على الياء

---

(١) ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص:١٣٦-١٣٧).

(٢) ينظر: المحكم (ص: ١٧٠).

(٣) ينظر: المحكم (ص: ١٧٢).

(٤) ينظر: المحكم (ص: ١٨٤).

(٥) ينظر: المحكم (ص: ١٦٥).

الثانية، تنوب عنها، وتدل عليها، فكأنها لم تحذف، وأيضا فإن الأصل في هذه الكلمات ثلاث ياءات، فلما حذفت الأولى الساكنة لاندغامها في المتحركة على الأصل، وجب أن تكون المتحركة هي المرسومة؛ لأنه لا يصح إسقاط المتحرك بالكلية.(١)

والوجه لأبي عمرو الداني في اختياره حذف الأولى من الياءين وإثبات الثانية إذا كان الأول منهما مشددا – وإن كان غير معمول به حاليا–: أن الياء الأولى زائدة لإقامة البناء، وأنها أول الياءين، وأن الْيَاء الثَّانِيَة جَاءَت مؤدية معنى الْجمع، فلزم إثباتها ليتأدى بذلك الْمَعْنى الَّذِي جَاءَت لَهُ، وكذا فَإِنَّهَا مُلَازمَة للنون لَا تفارقها ولا تنفصل عَنْهَا من حَيْثُ كَانَتَا مَعًا عَلامَة للْجَمِيع فَوَجَبَ لذَلِك إثباتها ضَرُورَة".(٢)

والوجه لكتابة كثير من الألفات المحذوفة على صورة الياء: أنها كتبت على مراد الإمالة وتغليب الأصل.(٣)

والوجه لحذف الياء الأولى وإثبات الثانية مما اجتمعت فيه ياءان الأولى منهما صورة للهمزة: كراهة الجمع بين متفقتي الصورة، وأن الهمزة قد تستغني عن الصورة، إضافة إلى أن الثانية هي علامة الجمع وهي ملازمة للنون، فلزم إثباتها لذلك.(٤)

والوجه لحذف الياء الأولى وإثبات الثانية من قوله تعالى: ﴿أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾:

---

(١) ينظر: مختصر التبيين (٢/١٥٢– ١٥٣)، وانظر ما قاله في أصول الضبط (ص:١٩٢–١٩٣).

(٢) ينظر: المحكم (ص: ١٦٥)، وأصول الضبط (ص: ١٩١)، والطراز (ص:٢٧٧).

(٣) ينظر: المقنع (ص: ٦٨)، والدرة الصقيلة (ص:٥١٩).

(٤) ينظر: المحكم (ص: ١٦٦–١٦٧).

لئلا يجمع بين الصورتين في الخط[١]، وأن الْهمزَة فِي حَال تحقيقها قد تَسْتَغْنِي عَن الصُّورَة، وأنها إِذا سهلت فِي ذَلِك الموضع ستبدل يَاء سَاكِنة تُدْغَم فِي الْيَاء الَّتِي بعْدهَا للتماثل، وعَلى هَذَا فلا صورة لها، فضلا عن أَن الألف المعوضة من التَّنْوِين قد جَاءَت مثبتة فِي آخر هَذِه الْكَلِمَة فَلَزِمَ أَن تكون الْيَاء الْمُتَّصِلَة فِي الرَّسْم بهَا هِيَ الَّتِي يلْحقهَا الاعراب لَا غير.[٢] كما يمكن القول أنها رسمت كذلك: رعاية لقراءة قالون وابن ذكوان وأبي جعفر، وحمزة وقفا بتشديد الياء، بلا همز.[٣]

والوجه للمغاربة في إلحاق الياء المحذوفة من ﴿ إِيلَٰفِهِمْ ﴾ متصلة بكلمتها في السطر: إقامة لفظ الكلمة ووزنها حتى تُقرأ بشكل صحيح على مذهب من يثبت الياء، خشية أن يتبادر إلى ذهن القارئ أن الياء محذوفة من الرسم واللفظ.[٤] قال المارغني: "والعمل عندنا على عدم إيصال الألف الملحقة، وعلى إيصال غيرها من سائر الملحقات".[٥]

والوجه للمشارقة في إلحاق الياء معقوصة غير متصلة﴿ إِۦلَٰفِهِمْ ﴾ : التفريق بين ما رسمه الصحابة رضي الله عنهم وما ألحقه التابعون ومن بعدهم، إذ التحفظ على مرسوم الصحابة رضي الله عنهم أولى من خلطه بغيره. [٦] ويمكنني القول أن الكلمة رسمت كذلك من غير ياء رعاية لقراءة أبي جعفر المدني.

---

(١) قال في المقنع:" ولا اعلم همزة ساكنة قبلها كسره حذفت صورتها إلا في موضع خاصة؛ وذلك كله لكراهة اجتماع ياءين في الخط". المقنع (ص: ٥٦)، وانظر الوسيلة (ص:٣٤٣).

(٢)المحكم (ص: ١٦٧) بتصرف يسير.

(٣)ينظر: الدرة الصقيلة (ص:٤٥٩)، ومختصر التبيين، هامش (٤/ ٨٣٦).

(٤) ينظر: كتاب النقط (ص: ١٤١)، والمحكم (ص: ١٨٨)، وأصول الضبط (ص:٢١٠).

(٥)دليل الحيران (ص: ٣٩٣).

(٦)يرى الدكتور أحمد شكري أن الراجح في إلحاق الياء أن تكون ملتصقة بالسطر مع تلوينها لمنع

والوجه لألحاق الياء الأولى من ﴿حَيِيَ عَنۢ بَيِّنَةٍۗ﴾ على قراءة المظهرين: إقامة لفظها، ومراعاة حركتها، إذ لا توجد حركة غير قائمة بحرف، كما أنه لا يصح أن يستغنى عن الياء هنا بالمد في موضعها، إذ ليست بحرف مد فتعين إلحاقها.(١)

توجيه وجوب إلحاق النون:

الوجه لإلحاق النون المحذوفة من الرسم في كلمتي:﴿فَنَنجِي مَن نَّشَآءُۗ - نُنجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ عند من قرأ بنونين: إقامة اللفظ والدلالة على الحرف الذاهب من الرسم.

والوجه للمشارقة في تعريق النون فوق السطر ﴿نُنجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾: إرادة التفريق بين ما أُثبت رسما وما أُلحق ضبطا رغبة منهم في عدم خلط الملحق ضبطا بالمرسوم.(٢)

الالتباس كما هي طريقة المغاربة. ينظر بحث: علامات الضبط في المصاحف (ص:١٥٢٠). والذي يراه الباحث أنه لابد من التفريق بين ما أثبت رسما وما ألحق ضبطا، سواء كان ذلك باستخدام الألوان تمييزا، أو بعدم إيصال الملحق إلى السطر تفريقا. ينظر مثلا: اعتراض د: أحمد شرشال على إيصال الملحق بالمرسوم وكتابته بالسواد في: القول السديد (ص:٤٧-٤٨).

(١) ينظر: الطراز(ص:٣١٠)، ودليل الحيران (ص: ٤١٨).

(٢) ينظر هامش الطراز (ص:٣٠٨)، ويرى الدكتور أحمد شكري أن الراجح في إلحاق النون أن تكون ملتصقة بالسطر مع تلوينها لمنع الالتباس كما هي طريقة المغاربة. ينظر بحث: علامات الضبط في المصاحف (ص:١٥٢٠).

المبحث الثالث: ضبط المزيد في الهجاء وتوجيه ذلك.

يراد بالمزيد رسما الحروف التي تكتب في المصحف ولا يُلفَظ بها [(١)]، والحروف التي تزاد في رسم المصحف ثلاثة هي أحرف العلة: (الواو والألف والياء)[(٢)]، وزيادة الألف أكثر من أختيها، ويراد بالهجاء هجاء المصاحف العثمانية، أي: رسمها.

أولا: ضبط الألف الزائدة: تزاد الألف في عشرة أنواع هي:

١) ما زيدت فيه الألف بعد همزة مفتوحة معانقة للام نحو: ﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾ [(٣)]، والألف الزَّائِدَة في هذا النوع هي الْمُنْفَصِلَة عَن اللَّام، والألف المعانقة

---

(١) الفرق بين مصطلح الزيادة عند أئمة القراءات وأئمة الرسم: أن أئمة القراءات يقصدون بالزائد ما زاد اللفظ فيه على ما هو مرسوم في المصاحف. وأما أئمة الرسم فيقصدون بالزائد الحروف المثبتة رسما ولا حظ لها في النطق ، فحقيقة الزيادة عند كل فريق على النقيض من الفريق الآخر. ينظر : د: أحمد شرشال في هامش الطراز (ص:٣٣٤).

(٢) ينظر الطراز (ص:٣٣٥)، والسبيل (ص:٨٩)، وإيفاء الكيل (ص:١١٤).

(٣) يدخل في هذا النوع ﴿ لَّاتَوَهَا ﴾ و﴿ وَلَأَوْضَعُواْ ﴾ وغيرها، عند من قال بزيادة الألف فيها، والعمل شرقا وغربا على عدم الزيادة إلا في موضع النمل. قال أبو داود بعد سرد المواضع المختلف فيها:" وأنا أختار كتب هذه المواضع الخمسة المذكورة بغير ألف لمجيء ذلك كذلك في أكثر المصاحف، وموافقة لسائر ما جاء في القرآن من ذلك على اللفظ والأصل ...، والموضع الذي اجتمعت عليه المصاحف هو: ﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾ في النمل فأكتبه بألف بعد اللام ألف حسبما اجتمعت عليه المصاحف". مختصر التبيين (٢/ ٣٨١)، وأصول الضبط (ص:٢٢٠)، وفي العقيلة:٧٦- وزاد اللام ألف ألفا: لا أوضعوا جلهم وأجمعوا زمرا، ٧٧- لا أذبحن وعن خلف معا لا إلى.

للام هي صورة الْهمزَة، وَهذا قَول أصحاب الْمَصَاحِف.[1] وطريقة نقط هذا النوع على هذا المذهب تكون بوضع رأس العين فوق الألف المعانقة للام ومعها حركتها- على الطرف الأيمن عند المغاربة، هكذا ﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ ، وعلى الطرف الأيسر عند المشارقة، هكذا ﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [2]- ثم توضع الدارة فارغة الوسط على الألف المنفصلة دلالة على الزيادة.[3]

٢) ما زيدت فيه الألف بعد همزة مكسورة معانقة للام وهو: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ﴾ و ﴿لَإِلَى ٱلْجَحِيمِ ﴾ لا غير[4]. وقد اختلف النقاط في تحديد الألف الزائدة، والراجح عندهم أن الزائدة هي الثانية، والمعانقة للّام هي صورة الهمزة، وَهُوَ قَول أصحاب الْمَصَاحِف.[5] وطريقة الضبط على ذلك يكون بوضع رأس العين أو النقطة الصفراء تحت الألف الأولى المعانقة للام ﴿ لَإِلَى

(١) ينظر: المحكم (ص: ١٧٦)، ومختصر التبيين (٤/ ٩٤٤)، ودليل الحيران (ص: ٢٦٤).

(٢) اختلف المشارقة والمغاربة في تحديد موضع الألف عند تظفيرها مع اللام، فأما المشارقة فيجعلون الطرف الأيسر هو الألف، وأما المغاربة فبالعكس، وسيأتي بيان ذلك مفصلا في موضعه.

(٣) ينظر ما قاله في: أصول الضبط (ص:٢٢١)، والمحكم (ص: ١٧٨).

(٤) قال في الطراز:" ولم يوجد من هذا النوع إلا هذه اللفظة". ينظر: (ص:٣٣٨).

(٥)المحكم (ص: ١٧٦)، والطراز (ص:٣٣٨)، وقد حكى الداني الوجه المرجوح:" وَإِذا كَانَت الزَّائِدَة من إِحْدَى الالفين الْمُتَّصِلَة فِي الرَّسْم بِاللَّامِ، وَكَانَت الْهمزَة الْمُنْفَصِلَة عَنْهَا، وَهُوَ قَول الْفراء وثعلب فزيادتها لمعنيين". المحكم (ص: ١٧٨).

ٱللَّهِ﴾ ويُجعل في رأس الألف المنفصلة دارة صغرى حمراء فارغة الوسط ويكون بينهما بياض.[1]

٣) ما زيدت فيه الألف بين كسرة وفتحة، نحو: ﴿ مِّاْئَةٌ ﴾ و ﴿ مِاْئَتَيْنِ ﴾[٢]. وطريقة نقط هذا النوع يكون بوضع دارة حمراء فارغة الوسط على الألف منفصلة عنه، وتوضع رأس العين أو النقطة الصفراء على الياء وفوقها الحركة.[٣]

٤) ما زيدت فيه الألف بين كسرة وياء ناشئة عنها، وهو: ﴿ وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ و ﴿ وَجِاْيٓءَ يَوْمَىِٕذِۭ ﴾ لا غير.[4] وطريقة الضبط في هذا النوع تكون بجعل دارة حمراء على الألف منفصلة عنه، ووضع علامة المد على الياء، وبعدها الهمزة رأس عين أو نقطة في السطر وعليها الحركة.[5]

٥) ما زيدت فيه الألف بين فتحة وياء ساكنة، وهو في: ﴿تَاْيْـَٔسُواْ ﴾ و ﴿يَاْيْـَٔسُ﴾ في الموضعين، و﴿ لِشَاْيْءٍ﴾ بالكهف [٦]، وطريقة الضبط في هذا

---

(1) المحكم (ص: ١٧٨)، وأصول الضبط (ص:٢٢١-٢٢٢)، وقد ذكر د:محيسن أن بعض المشارقة يجعلون علامة الزائد ألفين متعانقين، أشبه ما تكون بعلامة الضرب عند أهل الحساب(×)، ولا عمل عليه. إرشاد الطالبين (ص:٤٢).

(٢) قال في العقيلة في باب من الزيادة ١٦٣- وزاد في مائتين الكل مع مائة.

(٣) ينظر: أصول الضبط (ص: ٢١٩)، والطراز: (ص:٣٤٨).

(4) قال التنسي:" وليس ثم غيره". الطراز: (ص:٣٤٩)، وقال في العقيلة:١١٨- وجائ أندلس تزيده ألفا معا .

(5)ينظر: أصول الضبط (ص:٢٢٢-٢٢٣)، والطراز: (ص:٣٥٠).

(٦) قال في العقيلة عن زيادة الألف في ﴿تَاْيْـَٔسُواْ﴾ و ﴿يَاْيْـَٔسُ﴾:٨٤- لاتايئسوا ومعا يايئس بها

النوع تكون بجعل دارة حمراء على الألف منفصلة عنه في: ﴿تَأْيَـٔسُواْ﴾ و ﴿يَأْيَـٔسُ﴾ وبعدها الياء وعليها سكونها، وتوضع الهمزة رأس عين أو نقطة صفراء في مطة الياء فوق السطر وبينهما بياض قليل.(١) وأما: ﴿لِشَاْىْءٍ﴾ فتجعل الدارة الحمراء على الألف، وبعدها الياء وعليها سكونها(٢)، وبعدها رأس العين أو النقطة الصفراء في السطر مصحوبة بعلامة التنوين المتراكب.(٣)

٦) ما زيدت فيه الألف بعد واو متطرفة دالة على الجمع، وهو كثير جدا نحو: ﴿ٱذْهَبُواْ﴾ و ﴿دَخَلُواْ﴾ و ﴿قَالُواْ﴾ و ﴿تَأْكُلُواْ﴾.

٧) ما زيدت فيه الألف بعد واو المفرد(٤) المتطرفة في الأفعال، ويقصد بذلك أن تكون الواو من بنية الكلمة، نحو: ﴿يَنَفَيَّؤُاْ﴾ و ﴿يَرْجُواْ﴾ و ﴿أَدْعُواْ

ألف. وقال عن زيادة الألف في ﴿لِشَاْىْءٍ﴾ :١٦٢- في الكهف شين لشائ بعده ألف: وقول في كل شيء ليس معتبرا.

(١) الطراز (ص:٣٥٢)، والجامع المفيد (ص:١٦٧)، وإيفاء الكيل (ص:١١٥)، ومصاحف حفص ورش وقالون.

(٢) ترسم الياء معقوصة عند المغاربة لسكونها، وموقوصة عند المشارقة.

(٣) ينظر: أصول الضبط (ص: ٢٢٣)، والطراز: (ص:٣٥٤) وكذا المصاحف المطبوعة المذكورة سابقا.

(٤) اختص الرسم بهذه الزيادة، وأما أئمة النحو فلا يزيدونها بعد المفرد، ويزيدونها بعد واو الجماعة. الطراز (ص:٣٦٣).

﴾، وطريقة النقط لهذين النوعين [١] بأن تلحق الدارة الحمراء فارغة الوسط فوق الألف في كل موضع دلالة على زيادتها.[٢]

٨) ما زيدت فيه الألف بعد واو متطرفة جُعلت صورة للهمزة على خلاف الأصل[٣]، وهذا النوع ينقسم إلى: ما قبل همزته ألف نحو: ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ﴾ و ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ و ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾، وإلى: ما ليس قبل همزته ألف نحو: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ و ﴿يَعۡبَؤُاْ﴾ و ﴿وَيَدۡرَؤُاْ﴾ و ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾.[٤] وطريقة الضبط لهذا النوع بقسميه يكون بوضع رأس العين أو النقطة الصفراء على الواو وبعدها الألف وعليها دارة حمراء فارغة الوسط وعليه العمل.[٥]

٩) ما زيدت فيه الألف بعد الواو المعوضة من الألف في الطرف، وهو في: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، ﴿مِّن رِّبًا﴾ عند من قال برسمه على الواو[٦]، وطريقة النقط لهذا

---

(١) قال في العقلية مشيرا إلى هذا النوع:١٠٩- وزد بنوا ألفا في يونس ولدى: فعل الجميع وواو الفرد كيف جرى.

(٢)ينظر: أصول الضبط (ص: ٢٢٣)، والطراز: (ص:٣٥٩).

(٣) قياس ما قبل همزته ألف نحو: ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ﴾ أن تكتب الهمزة على السطر من غير صورة لوقوعها بعد ساكن، وقياس ما ليس قبل همزته ألف نحو: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ أن تكتب الهمزة على الألف لانفتاح ما قبلها. الطراز (ص:٣٦٤:٣٦٨).

(٤) قال في العقيلة مشيرا إلى هذا النوع:٢١٠- وصورت طرفا بالواو مع ألف : في الرفع في أحرف وقد علت خطرا... ٢١٥- تفتؤا مع يتفيؤا والبلاء وقل: تظمؤا مع أتوكؤا يبدؤا انتشرا.

(٥)ينظر: الطراز (ص:٣٦٧،٣٦٩)، ودليل الحيران (ص: ٤٢٧).

(٦) قال في المقنع:" وكتبوا : ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ بالواو والألف في جميع القرآن، إلا حرفا واحدا في سورة الروم: ﴿مِّن رِّبًا﴾ ففي بعض المصاحف بغير واو، وكتبوا في بعضها بالواو. المقنع (ص: ٨٨).

النوع بإلحاق ألف حمراء على الواو، وبعدها الألف الزائدة وعليها الدارة الحمراء.[1]

١٠)ما زيدت فيه الألف بعد واو متطرفة جُعلت صورة للهمزة على القياس نحو: ﴿ٱمۡرُؤٌاْ﴾ و ﴿لُؤۡلُؤٌ﴾ و ﴿ٱللُّؤۡلُؤُ﴾ المرفوع والمجرور[2] عند من قال بزيادة الألف فيهما، وطريقة نقط ﴿ٱمۡرُؤٌاْ﴾ وكذا ﴿ لُؤۡلُؤٌ﴾- عند من زاد الألف- بأن توضع رأس العين أو النقطة الصفراء على الواو، وبعدها الألف الزائدة وعليها الدارة الحمراء.[3] وقد اختلف المشارقة والمغاربة في إلحاق الألف، فأما المشارقة فالعمل عندهم على عدم الإلحاق في المواضع الثلاثة، وأما المغاربة فقصروا الزيادة على موضع الرحمن وحده ﴿ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤۡ وَٱلۡمَرۡجَانُ ﴾[4]، قال المارغني:" والعمل عندنا على عدم زيادة الألف في الذي في الطور والواقعة، وعلى زيادتها في الذي في الرحمن[5]".[1]

---

(١)ينظر: الطراز (ص:٣٧٠)، ودليل الحيران (ص: ٤٢٧).

(٢) وقع المرفوع في الطور آية: ٢٤، وفي الرحمن آية:٢٢، ولم يقع المخفوض إلا في الواقعة آية:٢٣.

(٣)ينظر: الطراز (ص:٣٧٣)، وإيفاء الكيل (ص:١١٥).

(٤) اختار أبو داود الحذف في موضع الطور. مختصر التبيين (٤/ ١١٤٩)، وكذا موضع الواقعة. (٤/ ١١٧٧)، وأما موضع سورة الرحمن فذكر الوجهين ولم يذكر اختيارا، قال:" ﴿ٱللُّؤۡلُؤُ﴾ بألف بعد الواو المهموزة المضمومة، كذا رسمه الغازي ، وفي بعضها: ﴿ٱللُّؤۡلُؤُ﴾ بغير ألف، وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب ما شاء. مختصر التبيين (٤/ ١١٦٧).

(٥) قال محقق مختصر التبيين في سورة الطور: "وخالف أهل المغرب واختاروا زيادتها في الرحمن". هامش (٤/ ١١٤٩). قلت: لعل مراد الدكتور بالمخالفة أنهم لم يجروا المواضع الثلاثة على سنن واحد من الحذف؛ لأن الحرف إذا دار بين الزيادة وعدمها، فحمله على عدم الزيادة أولى، خاصة وأنه قد رُجح الحذف في نظائره. ولعل المغاربة أخذوا بما رجحه أبو داود من الحذف في

ثانيا: ضبط الياء الزائدة:

تزاد الياء في ثلاثة أنواع: هي:

ما زيدت فيه الياء بعد همزة مكسورة، وهذا النوع ينقسم إلى ما فيه قبل الهمزة ألف، نحو: ﴿ءَانَآيٍ﴾ و ﴿مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ و ﴿وَإِيتَآيِ﴾ و ﴿تِلۡقَآيِ﴾ وإلى ما ليس فيه قبل الهمزة ألف نحو: ﴿نَبَإِيٓ﴾ و ﴿أَفَإِيْن﴾ و ﴿وَمَلَإِيْهِۦٓ﴾.(٢)

وقد اختلف المشارقة في ضبط الياء فيما فيه قبل الهمزة ألف: فأما المشارقة فجعلوا الياء صورة للهمزة؛ ولذا فقد وضعوا رأس العين أو النقطة الصفراء تحت الياء ومعها حركتها، ولا يجعلون على الياء دارة (٣) هكذا ﴿ءَانَآيٍ﴾،﴿تِلۡقَآيِ﴾ وعلى هذا جرى العمل في مصاحفهم.(٤)

موضعي الطور والقمر، واختاروا الإثبات في موضع الرحمن لإباحته كلا الوجهين من غير تقديم لأحدهما على الآخر.

(١)دليل الحيران (ص: ٢٧٧)، وانظر مصاحف ورش وقالون طبعة المجمع الملك فهد، والمصحف الحسني والمحمدي.

(٢) ينظر: إيفاء الكيل (ص:١١٦).

(٣) قال الداني مبينا المختار في نفط هذا النوع:" وأن شئت جعلت الهمزة وحركتها تحت الياء في هذه الحروف وشبهها؛ لأنه يجوز أن تكون صورة لها في ذلك، وهو عندي هذه المواضع أوجه". النقط (ص: ١٤٤).

(٤) ينظر: أصول الضبط (ص:٢٢٦)، والطراز (ص:٣٨٣)، وقال محقق مختصر التبيين:" واقتصر هنا على الوجه المختار وهو أن تكون الياء صورة للهمزة إما بالقياس ...، وإما باعتبار الوصل، وهذا الوجه اختاره أبو عمرو في كتابيه المحكم والمقنع، واختاره أبو داود، وقال التجيبي: وهو أحسن الوجوه. وبه جرى عمل أهل المشرق في مصاحفهم فيضعون الهمزة تحت الياء بدون

وأما المغاربة فاختاروا زيادة الياء، وجعلوا رأس العين أو النقطة الصفراء بعد الألف في السطر مع حركتها، وبعدها الياء معقوصة وعليها الدارة الحمراء منفصلة عنها، هكذا ﴿مِن تِلْقَآءِيْ﴾ ، ﴿ وَمِنَ ـانَآءِيْ ﴾، ﴿مِنْ وَّرَآءِيْ حِجَابٍ ﴾ [1]، وبهذا جرى العمل في نقط مصاحفهم، ومستندهم في هذا قول الداني :"فأمّا ما وقع قبل الهمزة فيه ألف نحو قوله: ﴿مِن تِلْقَآءِيْ﴾ ...، فأنك تجعل النقطة الصفراء في ذلك بعد الألف في السطر وحركاتها تحتها، وتجعل أيضا على الياء دارة علامة لزيادتها".[2] وقول الخراز: ١١٥- وزيد أيضا ياء من آناءي: وبابه....[3]

ومما يلحق بهذا في الضبط كلمة: ﴿أَلَّتِى﴾، وظاهر كلام الشيخين الداني وابن نجاح أن الياء فيه ليست زائدة[4]، قال المارغني:" وأما ﴿ أَلَّتِى ﴾ فقد

دارة". ينظر: مختصر التبيين (٣/ ٦٥٢).

(١) تحدث التنسي عن اتصال الدارة بالحروف الزوائد وعدم اتصالها ثم قال:" والصحيح كونها منفصلة كما هي في الساكن وكذلك في المخفف عند من يثبتها فيه، إذ المراد في الجميع الدلالة على الخلو". الطراز (ص:٤١٦).

(٢)النقط (ص: ١٤٤)، وانظر: الطراز (ص:٣٨٤).

(٣) قال في الطراز مرجحا وجه المشارقة:" على أن الصواب عندي جعل الصفراء تحت الياء لأنها صورة لها، فلا ينبغي جعلها في السطر مع وجود صورتها".(ص:٣٨٤-٣٨٥). وقال د:شرشال" وخالف أهل المغرب، واختاروا زيادة الياء، وبه جرى عملهم في نقط مصاحفهم، وحينئذ توضع الدارة على الياء علامة لزيادتها، والهمزة في السطر قبلها، وهو مرجوح؛ لأن الحرف إذا دار بين الزيادة وعدمها، فحمله على عدم الزيادة أولى. مختصر التبيين (٣/ ٦٥٢).

(٤) قال أبو عمرو:" فَأَما ﴿ أَلَّتِى ﴾ على قِرَاءَة من لين الْهمزَة فَفِي نقط الْيَاء الَّتِي هِيَ خلف من الْهمزَة وَجْهَان: إِن شَاءَ الناقط جعل تحتهَا نقطة بالحمراء وَجعل فَوْقهَا دارة عَلامَة لتخفيفها

رسم بالياء في جميع المصاحف حيثما وقع في القرءان، فيحتمل أن تكون ياؤه ليست بزائدة، وإنما هي صورة للهمزة، إما إلحاقا بما استثني مما بعد ساكن نحو: ﴿ لَنَنُوٓأُ ﴾، أو على مراد وصل الهمزة بما بعدها...، وهذا الاحتمال هو ظاهر كلام الشيخين حيث بنيا ضبط: ﴿ ٱلَّتِى﴾ على هذا الاحتمال؛ لكونه هو المختار عندهما مع تجويزهما زيادة الياء في ﴿ٱلَّتِى﴾، ولو على احتمال مرجوح عندهما[1]، وهو فهم صحيح".[2] وعلى هذا فطريقة الضبط لمن قرأ بالتسهيل كورش تكون بجعل النقطة الحمراء تحت الياء المعقوصة وفوقها دارة فارغة الوسط علامة لتخفيفها ودلالة على التسهيل ﴿ أَزْوَٰجَكُمْ ٱلَّتِى ﴾.[3] وأما طريقة الضبط لمن قرأ بتحقيق الهمزة مع حذف الياء كقالون فترسم الياء معقوصة وفي عقصتها رأس العين وتحتها الكسرة، والياء في هذه الحالة صورة الهمزة، هكذا﴿ ﴾ .[4] وأما طريقة الضبط لمن قرأ بإبدال الهمزة ياء ساكنة مع المد المشبع كالدوري في أحد أوجهه فتكون برسم

وَدلَالَة على أنها همزَة ملينة. وَإِن شَاءَ أعراها من النقطة إِذْ كسرهَا لَيْسَ بخالص وَجعل الدارة وَحدهَا عَلَيْهَا". المحكم (ص: ٩١)، وأصول الضبط (ص:١٣٦).

(١) قال محقق الطراز:" والصواب في ذلك أنه رسم على هذه الصورة لاحتمال القراءات، ليس فيه زيادة، فالياء صورة الهمزة عند من حذف الياء، وصورة الياء عند من أبدلها ساكنة". ينظر: هامش (ص:٣٨٥).

(٢) ينظر: دليل الحيران (ص: ٤٣٠) بتصرف.

(٣) ينظر: المحكم (ص:٩١)، وأصول الضبط (ص: ١٣٦)، ومصحف ورش طبعة المجمع، والمصحف الحسني والمحمدي.

(٤)ينظر: مصحف قالون الذي طبعه مجمع الملك فهد، وتقرير لجنته العلمية.

الياء موقوصة وفوقها السكون، وقبلها ألف ملحقة عليها علامة المد المشبع، هكذا﴿ 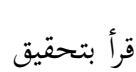 ﴾ .[١] وأما طريقة الضبط لمن قرأ بتحقيق الهمزة وإثبات الياء كالكوفيين فتكون بإثبات الياء موقوصة من غير حركة عليها، وقبلها ألف ملحقة عليها علامة المد –في مطة اللام– وفي نهاية مطة اللام وقبل الياء توضع رأس العين أو النقطة الصفراء فوق الخط وتحتها الكسرة، هكذا ﴿ٱلَّتِى﴾.[٢] وأما طريقة النقط لما ليس فيه قبل الهمزة ألف نحو: ﴿نَبِّئْ﴾ فيكون بجعل رأس العين أو النقطة الصفراء تحت الألف ومعها الحركة، وبعدها الياء الزائدة وعليها الدارة الحمراء، وعليه العمل شرقا وغربا.[٣] قال المارغني عن ضبط هذا القسم:" ضبط القسم الأول بجعل الهمزة صفراء مع حركتها في السطر، وجعل الدارة على الياء دلالة على زيادتها، وهذا الضبط في القسمين هو الذي جرى به العمل عندنا".[٤]

١) ما زيدت فيه الياء بعد ياء ساكنة، وهو ﴿ بِأَيْيِدٍ ﴾ لا غير. وقد كتبت هذه الكلمة بياءين في جميع المصاحف[٥] والقياس أن ترسم بياء واحدة على اللفظ، وقد اختلف المشارقة والمغاربة في طريقة الضبط لهذا الموضع، فأما

---

(١)ينظر: مصحف الدوري الذي طبعه مجمع الملك فهد، وتقرير لجنته العلمية.

(٢) ينظر: مصاحف حفص وشعبة التي طبعها مجمع الملك فهد، وكذا مصحف الشمرلي برواية حفص المطبوع بمصر.

(٣)ينظر: كتاب النقط (ص: ١٤٣)، وأصول الضبط (ص:٢٢٥)، والطراز (ص: ٣٧٧).

(٤)دليل الحيران (ص: ٤٢٩).

(٥) قال الداني في المقنع في باب ذكر ما اتفق على رسمه مصاحف أهل الأمصار:" وفي والذاريات كتبوا " ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴾ بياءين". المقنع (ص: ٩٣).

المشارقة فوضعوا علامة السكون- رأس الخاء- على الياء الأولى، ووضعوا دارة فارغة الوسط على الياء الثانية دلالة على زيادتها رسما، هكذا ﴿ بِأَيْيْدٍ ﴾.[1]

وأما المغاربة فوضعوا على الياء الأولى سكونا في صورة جرة [مدة بالقلم تشبه الفتحة]، وجعلوا على الياء الثانية دارة فارغة الوسط دلالة على زيادتها رسما، هكذا ﴿ بِأَيَيْدٍ ﴾.[2] ويلاحظ هنا أن المغاربة خالفوا منهجهم في هيئة علامة السكون، حيث أن المختار المعمول به عندهم جعل السكون دارة فارغة الوسط، وقد جعلوها في هذا الموضع جرة – مدة بالقلم تشبه الفتحة – على مذهب أهل الأندلس قديما[3] فرارا من اشتباهها بعلامة الحروف الزائدة والتي هي أيضا دارة فارغة الوسط، يقول التنسي:" ولهذا المعنى اختار القدماء أن يجعل على الأولى جرة تكون علامة للسكون ليظهر الزائد من غيره".[4] وقال المارغني معللا:" وإنما جعلوا الجرة هنا علامة للسكون دون الدارة مخافة الالتباس بين الزائد، والأصلي من الياءين".[5] والذي يظهر للباحث أن اللبس

---

(١) ينظر: مصاحف حفص وشعبة والدوري التي طبعها مجمع الملك فهد، وكذا مصحف الشمرلي برواية حفص.

(٢) ينظر: أصول الضبط (ص:٢٢٨-٢٢٩)، ودليل الحيران (ص: ٤٣٢)، ومصاحف ورش وقالون التي طبعها المجمع.

(٣) الجرة في اصطلاح أهل الأندلس الذين يستعملون نقط أبي الأسود هي علامة السكون، والمغاربة في هذا الموضع قد أخذوا بنقط أبي الأسود مع أنهم يستعملون في سائر نقطهم شكل الخليل. ينظر أصول الضبط (ص:٢٢٨).

(٤) الطراز (ص:٤٠٣).

(٥)دليل الحيران (ص: ٤٣٢).

لا يزال قائما، فهذه الجرة التي اجتلبوها كعلامة بديلة للسكون تشبه الفتحة وتلتبس بها، كما أن الدارة الدالة على الزيادة وعدم النطق تلتبس بعلامة السكون المختارة عندهم، وكان الأولى المغايرة في الهيئة بين علامة السكون وعلامة الحروف الزائدة لرفع الالتباس(١) والسير على سنن واحد من الضبط.(2)

٢) ما زيدت فيه الياء قبل ياء مشددة، نحو: ﴿بِأَيِّيكُمُ﴾ ومقتضى القياس في هذا النوع أن يرسم بياء واحدة كأي مشدد؛ لأن اللسان يعمل فيه عملا واحدا، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ و ﴿إِنَّ﴾ و﴿ضَلَّ﴾ و﴿جَهَنَّمَ﴾ و﴿ثُمَّ﴾ وغيرها كثير، إلا أن كتاب المصاحف رسموه هنا بياءين(٣)، وعلى هذا فطريقة النقط لهذا النوع بأن تعرى الياء الأولى من الحركة وتشدد الياء الثانية دلالة على إدغام الياء الأولى فيها، وعليه العمل.(٤) وينبغي التنبيه هنا إلى أن وصف الياء بالزيادة هنا تجوّز، إذ هو في الحقيقة فك للإدغام لبيان الأصل(٥)، كما في قراءة ابن

---

(١) ينظر ما قاله د: أحمد شرشال في التوجيه السديد (ص:٦٧-٦٨)، وقد طالعت مصحفا برواية قالون مطبوع في الديار التونسية فإذا هم قد وضعوا دارة على الياء الأولى، ودارة أخرى مماثلة على الياء الثانية، وهذا كما قال التنسي مما يوقع في اللبس، إذ لا يدرى هل الأولى هي الزائدة أم الثانية. ينظر: الطراز (ص:٤٠٣).

(2) ينظر ما كتبه د: أحمد شرشال محقق أصول الضبط في هامش (ص:٢٢٨)، والطراز هامش (ص:٤٠٣).

(٣) في المقنع في باب ما اتفق على رسمه أهل الأمصار:" وفي ن والقلم كتبوا: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ بياءين". (ص: ٩٤).

(٤) ينظر: أصول الضبط (ص:٢٢٩)، والطراز (ص:٤١٩)، ودليل الحيران (ص: ٤٣٤)، والسبيل (ص:٩٢).

(٥) ينظر: الطراز (ص:٤١٨).

كثير ﴿ 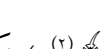 ﴾ بنونين[1]، وكذا ﴿ 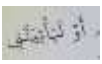 ﴾[2] ، وكما في قراءة المدنيين وابن عامر ﴿مَنْ يَّرْتَدِدْ﴾ بدالين[3]، ونظائر ذلك.

ثالثا: ضبط الواو الزائدة:

أجمعت مصاحف الأمصار على زيادة الواو في نوع واحد ألا وهو: ما زيدت فيه الواو بعد همزة مضمومة، وذلك في خمس كلمات هي: ﴿أُوْلَآءِ﴾ ومثلها ﴿ أُوْلَئِكَ﴾ و ﴿ وَأُوْلَـٰٓئِكُمْ ﴾[4]، و ﴿ وَأُوْلِى ﴾، و﴿ وَأُوْلُواْ ﴾، و﴿ وَأُوْلَـٰتُ ﴾ حيث وردت[5]، إضافة إلى ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ في موضعيه[6].

وأما ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ ﴾ في موضعي طه والشعراء، فقد اختلفت المصاحف فيها بين الزيادة وعدمها[7]، والعمل على عدم الزيادة شرقا وغربا.

---

(١) ينظر للقراءة: التيسير (ص: ١٤٦)، والنشر (١/ ٣٠٣)، وللرسم: المقنع (ص: ١٠٨)، ومختصر التبيين (٣/ ٨٢١).

(٢) ينظر للقراءة: السبعة (ص: ٤٧٩)، والنشر (٢/ ٣٣٧)،وللرسم: المقنع (ص: ١١٤)، ومختصر التبيين (٤/ ٩٤٥).

(٣) ينظر للقراءة: السبعة (ص: ٢٤٥)، والنشر (٢/ ٢٥٥)، وللرسم: المقنع (ص: ١٠٧)، ومختصر التبيين (٣/ ٤٤٩).

(٤) لا يدخل في هذا النوع ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾؛ لأن الواو فيه صورة للهمزة على مراد الوصل في مذهب أهل المصاحف، وعلى هذا فطريقة نقط ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ تكون بجعل رأس العين أو النقطة الصفراء فوق الواو ومعها حركتها، وقبلها الهاء وفي مطتها ألف خنجرية. ينظر: الطراز (ص:٣٩٨)، ودليل الحيران (ص: ٢٨٣).

(٥) ينظر: المقنع (ص: ٥٩)، ودليل الحيران (ص: ٢٨٣).

(٦) ينظر: المقنع (ص: ٥٩).

(٧)في المقنع:" واختلفت- أي مصاحف أهل المدينة والعراق- في قوله ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ ﴾ في طه

وطريقة النقط لهذا النوع عند المشارقة بأن توضع الهمزة رأس عين كانت أو نقطة صفراء فوق الألف، ثم توضع دارة فارغة الوسط على الواو، وعليه العمل.[١] وأما المغاربة فيجعلون الهمزة المضمومة في وسط الألف من جهة اليسار ثم يضعون الدارة على الواو﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ ﴾ وعليه العمل.[٢] قال المارغني:" والعمل عندنا على زيادة الواو في: ﴿ سَأُوْرِيكُمۡ ﴾ في السورتين، وعلى عدم الزيادة في موضعي: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ ﴾ الآخِرين كالأول- يعني موضع الأعراف-".[٣]

التوجيه: أولا: توجيه ضبط الألف الزائدة:

الوجه لجعل علامة الحروف المزيدة دارة فارغة الوسط: أنها أخذت من الصفر الذي يستعمله أهل الحساب دلالة على خلو المنزلة من العدد. وقد أشبهت علامة السكون عند المغاربة لاشتراكهما في العدم، فالساكن معدوم الحركة، والزائد معدوم اللفظ. [٤]

والوجه لإلحاق الدارة فوق الحروف الزوائد: الدلالة على أنها لا حظ لها

والشعراء ففي بعضها بإثبات واو بعد الهمزة، وفي بعضها بغير واو، واجتمعت على حذف الواو في الاعراف". المقنع (ص: ٥٩).

(١) ينظر مصاحف حفص وشعبة والدوري التي طبعها مجمع الملك فهد، ومصحف الشمرلي برواية حفص المطبوع بمصر.

(٢) ينظر: الطراز (ص:٣٩٤)، ومصاحف ورش وقالون التي طبعها المجمع ، وكذا المصحف الحسني والمحمدي بالمغرب.

(٣)دليل الحيران (ص: ٢٨٤).

(٤)كشف الغمام (١٠٢٥/٤).

في النطق ؛ لئلا تلتبس بما يجب لفظه ونطقه.[١]

والوجه لاختصاص حروف (الواو والألف والياء) بالزيادة دون غيرها: أنهم رأوا ذلك كالجبر لما كان يعتريها من الحذف الذي كثر فيها.[٢] فكما خصت بالحذف للاختصار خصت بالزيادة للبيان.[٣]

والوجه لزيادة الألف الثانية في ﴿ لَأَأَذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾: أن الثانية قد تكون صُورَة لفتحة الْهمزَة، ويمكن أَن تكون الألف الثانية هي الفتحة نَفسهَا لَا صُورَة لَهَا، والعرب قد تصور الحركات بالحروف[٤]، ويمكن أن الألف تكون إشارة لإشباع فَتْحة الْهمزَة وعدم اختلاسها لخفاء الْهمزَة وَبُعد مخرجها، ورابعة هي: أَن تكون الألف الثانية تَقْوِيَة للهمزة وبيانا لَهَا.[٥]

والوجه لزيادة الألف في ﴿ إِلَىٰ ٱللَّهِ ﴾ و ﴿إِلَىٰ ٱلْجَحِيمِ﴾ عند من قال به: تقوية

---

(١) كشف الغمام (١٠٢٥/٤).

(٢) ينظر: الطراز (ص:٣٣٥).

(٣) كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام (٩٢٥/٤) تحقيق حسن حميتو.

(٤) يذهب الدكتور غانم قدوري إلى أن مسألة تصوير الحركات بالحروف عند العرب فكرة قد ثبت خطؤها، ينظر ما قاله في: مذاهب العلماء في تقدير المحذوف (ص:١٣٥٢).

(٥) ينظر: المحكم (ص: ١٧٦-١٧٧)، وكشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام (٩٣١/٤). وقد ذكر المراكشي تعليلا آخر لهذه الزيادة فقال:" هذا يكون باعتبار معنى زائد، مثل: ﴿أَوْ لَأَأَذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾ أو ﴿وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ ﴾ زيدت الألف تنبيها على أن المؤخر أشد وأثقل من المقدم عليه لفظا. فالذبح أشد من العذاب، والإيضاع أشد فسادا من زيادة الخبال. وظهرت الألف في الخط لظهور القسمين في العلم" عنوان الدليل (ص: ٥٦). ولم أجد لما قاله أثرا في كتب الرسم ولا في كتب التفسير.

الهمزة وبيانها [1]

والوجه لزيادة الألف في: ﴿مِّاْئَةٌ﴾ و ﴿مِاْئَتَيْنِ﴾: إرادة الْتفريق بَين ﴿مِّاْئَةٌ﴾ وَبَين ﴿مِنْهُ﴾[2] من حَيْثُ اشتبهت صورتهما[3]، ثمَّ أُلحقت التَّثْنِيَة في ﴿مِاْئَتَيْنِ﴾ بِالْوَاحِدِ فزيدت فِيهَا الألف؛ لتأتيا مَعًا على طَرِيقَة وَاحِدَة من الزِّيَادَة[4]. وأخرى: أن تكون الزيادة تَقْوِيَة للهمزة من حَيْثُ كَانَت حرفا خفِيا

---

(١) قال في عنوان الدليل مبينا سر زيادة الألف عند من قال به:" فمن رأى أن مرجعهم إلى الجحيم أشد من أكل الزقوم وشرب الحميم وأن محشرهم إلى الله أشد عليهم من موتهم أو قتلهم في الدنيا أثبت الألف، ومن لم ير ذلك لأنه غيب عنا فلم يستو القسمان في العلم بهما لم يثبته وهو أولى". عنوان الدليل (ص: ٥٦).

(٢) يرد على هذا لزوم الزيادة في ﴿فِئَةٌ﴾ لالتباسها بكلمة ﴿فِيهِ﴾ قاله في الوسيلة (ص:٣١٧)، وقد أجاب التنسي عن هذا بالقول:" وهو غير لازم؛ لأن التعليل إنما يطلب فيما خرج عن الأصل، و﴿فِئَةٌ﴾ جاء على الأصل فلا سؤال فيه...، وإنما طلب الفرق في بعض المواضع تنبيها على أن الخط العربي يجوز فيه الأمران". الطراز (ص:٣٤٦).

(٣) أغرب التنسي فنقل أنه يمكن أن تكون زيادة الألف في ﴿مِّاْئَةٌ﴾ فرقا بينها وبين اسم (مية) اسم امرأة، وهذا بعيد جدا إذ ليست من القرآن، وما ذكره من تعليل ردا على من يحاجه بعدم الورود ضعيف لا تقوم به حجة. ينظر الطراز هامش (ص:٣٤٤)، وقال المراكشي:" ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذِۭ بِجَهَنَّمَ﴾ زيدت الألف دليلا على أَنّ هذا المجيء هو بصفة من الظهور ينفصل بها عن معهود المجيء. وقد عبر عنه بالماضي، ولا يتصوّر إلا بعلامة من غيره ليس مثله". وقال في الزمر:" ومن تأوله بمعنى البروز في المحشر لعظيم حساب الخلق أثبت الألف فيه". عنوان الدليل (ص: ٦٢).

(٤)ينظر: الوسيلة (ص:٣١٧)، وكشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام (٤/٩٣١). وقد أغرب التنسي أخرى فقال عن زيادة الألف في ﴿مِاْئَتَيْنِ﴾:" وعندي أنها زيدت فيه فرقا بينه وبين (ميتين) تثنية (ميت) ضد الحي...". الطراز (ص:٣٤٥)، والذي قاله من العجب بمكان، إذ

بعيد الْمخْرج فقووها بالألف؛ لتتحقق بذلك نبرتها.(١)

والوجه لزيادة الألف في: ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ في الموضعين: إرادة التفريق بينها وبين ﴿حَتَّىٰٓ﴾ التي كتبت ألفها ياء، وقيل: فرقا بينها وبين ﴿مَنۡ حَيَّ﴾ لتماثل الصورتين.(٢)

والوجه لزيادة الألف في ﴿تَأۡيۡـَٔسُواْ﴾ و ﴿يَأۡيۡـَٔسُ﴾: مراعاة قراءة البزي(٣) بالألف(٤) ، وقيل دلالة على إشباع حركة التاء والياء وتوفيتهما من غير

لفظ (ميتين) ليس موجودا في كلام الله تعالى فلا مجال للمشابهة.

(١)ينظر: المحكم (ص: ١٧٥)، والدرة الصقيلة (ص:٤٣٠)، وكشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام (٤/٩٣١).

(٢) ينظر: الطراز (ص:٣٤٩) وهامشها، وقد أغرب التنسي ثالثة فذكر أن الأولى عنده أن تكون الزيادة في ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ فرقا بينه وبين ﴿حَيِّۢ﴾ الذي هو ضد ميت، وهذا في غاية الغرابة والبعد لعدم ورودها في القرآن.

(٣) قال في النشر مبينا سر زيادة الألف في المواضع الثلاثة:" تَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ رُسِمَتْ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ مِنْ رِوَايَتَيِ الْبَزِّيِّ وَابْنِ وَرْدَانَ...، وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّهُ قُصِدَ بِزِيَادَتِهَا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ وَبَيْنَ ﴿يَئِسَ﴾ وَ ﴿يَيۡـَٔسُواْ﴾، فَإِنَّهَا لَوْ رُسِمَتْ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ لَاشْتَبَهَتْ بِذَلِكَ، فَفُرِّقَ بَيْنَ ذَلِكَ بِأَلِفٍ كَمَا فُرِّقَ بِزِيَادَةِ الْأَلِفِ فِي مِائَةٍ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مِنْهُ، وَلِتَحْتَمِلَ الْقِرَاءَتَيْنِ أَيْضًا". النشر (١/ ٤٤٩).

(٤) قال في التيسير:" البزى من قراءتي على ابْن خواستي الْفَارِسِي عَن النقاش عَن أبي ربيعَة عَنهُ: ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ﴾ ، ﴿وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ﴾، و ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾، وَفِي الرَّعْد: ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ بالألف وَفتح الْيَاء من غير همز فِي الْخَمْسَة. (ص: ١٢٩)، وقال أبو داود:" ﴿ٱسۡتَيۡـَٔسَ﴾ بألف، وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب ما شاء من ذلك، إلا أنه إن كان ضبط المصحف لابن كثير، فاستحب له كتب ذلك

اختلاس، وقيل تقوية للهمزة وبيانا لها، ويمكن أن تكون الزيادة رغبة في التفريق بين ﴿تَأْيَـٔسُواْ﴾ وبين ﴿قَدْ يَـٔسُواْ﴾ إذ المشابهة بينهما تامة. وكذا في ﴿يَأْيَـٔسُ﴾ إرادة التفريق بينها وبين ﴿نَبَيَّنَ﴾ و ﴿يَئِسَ﴾ ولاحتمال القراءتين كذلك.(١)

والوجه لزيادة الألف في: ﴿لِشَاْىْءٍ﴾: تقوية الهمزة وبيانها، وقيل: هي علامة فتحة الشين عند من يصور الحركات حروفا، وقيل: هي دلالة على إشباع الشين وعدم اختلاسها، وقيل: فرقا بينها وبين ﴿لَشَتَّىٰ﴾(٢)، وقيل: فرقا بينها وبين ﴿لَشَىْءٌ﴾ مفتوح اللام لتساويهما خطا. (٣) ويرد على هذا وجوب الزيادة في ﴿قَوْلُنَا لِشَىْءٍ﴾ موضع النحل، والجواب على هذا الاستشكال بما قاله التنسي:" كأنهم لم يفعلوا ذلك والله أعلم لقصدهم أن يفرقوا بين ما في الكهف وما في النحل، لكون ما في النحل مرادا لله فلم يناسب أن يدخل فيه تغيير، وما في الكهف لما كان مرادا للمخلوق ناسب أن يدخله التغيير، إذ مراد العباد قد يكون إذا ساعدته إرادة الله تعالى، وقد لا يكون إن لم تساعده إرادة الله تعالى".(٤)

بألف لا غير؛ موافقة للمرسوم في بعض المصاحف، ولقراءة البزّي ذلك كذلك بألف ". مختصر التبيين (٣/ ٧٣٢).

(١) ينظر: الدرة الصقيلة (ص:٤٢٩)، والطراز (ص:٣٥١-٣٥٢)، وكشف الغمام (٤/٩٤٤).

(٢) ينظر: الوسيلة (ص:٣١٧)، وكشف الغمام (٤/٩٤٥).

(٣) ضعف ذلك التنسي، وقال ابن البناء:" فزيدت الألف تنبيها على اعتبار المعدوم من جهة تقدير الوجود، إذ هو موجود في الأذهان حقا معدوم في الأعيان حقا". عنوان الدليل (ص: ٦٣).

(٤)ينظر: الطراز: (ص:٣٥٤).

والوجه لزيادة الألف بعد واو الجماعة: إرادة التفريق بين واو الجمع وبين غيرها، وكذا التفريق بين ما بعده ضمير منفصل نحو: ﴿غَضِبُوا۟ هُمْ﴾ فتجعل فيه الألف، وبين ما بعده ضمير متصل فلا تجعل فيه نحو: ﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾، ومن الحجج كذلك الإشعار بانقضاء الكلمة وانفصالها عما بعدها، ومن الحجج: الدلالة على أن الفعل قد تم بفاعله.(١)

والوجه لزيادة الألف بعد واو الفرد: الإشعار بانقضاء الكلمة وانفصالها عما بعدها وإمكانية الوقف عليها، وكذا: الحمل على واو الجماعة تشبيها؛ ليكون الحكم واحدا في كل موضع.(٢)

والوجه لإلحاق الدارة فوق الألف التي بعد واو الجماعة وواو الفرد: الدلالة على الزيادة في الرسم والسقوط من اللفظ، حتى لا يُظن ثبوتها لفظا كما ثبتت رسما.(٣)

والوجه لزيادة الألف في نحو: ﴿عُلِّمْتُمْ﴾ و ﴿تَفْتَؤُا۟﴾ وما شابههما: الحمل على واو الجماعة والتشبيه بها، وكذا تقوية الهمزة، وكذا الدلالة على تمام اللفظ وانفصاله عما بعده وإمكانية الوقف عليه.(٤)

والوجه لرسم الهمزة واوا في نحو: ﴿عُلِّمْتُمْ﴾ مما زيدت فيه الألف بعد واو متطرفة جعلت صورة للهمزة على خلاف الأصل: أن الواو صورة للهمزة على

---

(١) ينظر: الطراز (ص:٣٥٦-٣٥٧) وكشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام (٤/٩٤٠).

(٢)ينظر: الطراز: (ص:٣٦٣)، وكشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام (٤/٩٤٠).

(٣)ينظر: الطراز (ص:٣٥٦-٣٥٧)

(٤)ينظر: الطراز: (ص:٣٦٥-٣٦٨).

مراد الاتصال بما بعدها[١]، ويمكن أن تكون الواو صورة لحركة الهمزة، أو تكون الواو هي الحركة نفسها، أو أنها زيدت تقوية للهمزة وبيانا لها، ويمكن أن تكون دلالة على إشباع حركة الهمزة.[٢]

والوجه لرسم الهمزة واوا فيما ليس قبل همزته ألف نحو: ﴿تَفَتَؤُاْ﴾: أن الواو صورة للهمزة على مراد الاتصال بما بعدها، أو يقال: إن الواو والألف معا صورتان للهمزة، الواو لبيان حالة الوصل، والألف لبيان حالة الوقف.[٣]

والوجه لزيادة ألف بعد واو ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾: الحمل على واو الجماعة والتشبيه بها، وكذا التنبيه على تمام اللفظ وانتهائه.[٤] والوجه لكتابة ألف ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ واوا: الدلالة على الأصل والتنبيه عليه، إذ هي من ربا يربو، أو أنها كتبت بالواو على مراد التفخيم وعدم الإمالة.[٥]

والوجه لكتابة ﴿مِّن رِّبًا﴾ بالألف في أكثر المصاحف: أنها كتبت على اللفظ، إذ منتهى الصوت ألف لا واو، أو يقال: كتبت بالألف على مراد الجمع بين اللغتين.[٦]

والوجه لزيادة الألف بعد واو: ﴿ٱمۡرُؤٌاْ﴾ و ﴿لُؤۡلُؤٗ﴾ المرفوع والمخفوض:

---

(١) بوب الداني لهذا الباب: " ذكر ما رسمت فيه الواو صورةً للهمزة على مراد الاتصال أو التسهيل". المقنع (ص: ٦١).

(٢) ينظر: الطراز (ص:٣٦٤-٣٦٥)، ودليل الحيران (ص: ٤٢٧).

(٣)ينظر: الطراز (ص: ٣٦٨).

(٤)ينظر: الطراز (ص: ٣٧٠-٣٧١).

(٥) ينظر: الوسيلة (ص:٣٦٤)، والدرة الصقيلة (ص: ٤٧٩).

(٦) ينظر: الدرة الصقيلة (ص: ٤٧٩)، والوسيلة (ص:٣٦٥).

الحمل على واو الجماعة، وكذا تقوية الهمزة.[١] ويمكن أن تكون زيادة الألف في ﴿لُؤْلُؤٌ﴾ للفصل بين الكلم حملا على واو الجماعة.[٢]

توجيه ضبط الياء الزائدة:

الوجه لزيادة الياء فيما ليس فيه قبل الهمزة ألف نحو: ﴿نَبَإِيٌ﴾: تقوية الهمزة، والدلالة على إشباع حركتها، ويمكن أن تكون الياء صورة الحركة، أو الحركة نفسها، أو أنها زيدت كصورة للهمزة على مراد وصل الكلمة بما بعدها، وتكون الألف في هذه الحالة زيدت للتقوية أو الدلالة على إشباع حركة الهمزة، ويمكن أن تكون الألف والياء معا صورتان للهمزة مراعاة لحال الوصل والوقف، أو مراعاة لقراءتي التسهيل والتحقيق.[٣]

والوجه لزيادة الياء فيما فيه قبل الهمزة ألف نحو: ﴿ءَانَآيِ﴾: أن الياء صورة الهمزة على مراد وصل الكلمة بما بعدها، أو على مراد التسهيل، أو تكون الياء صورة الحركة، أو الحركة نفسها، أو أنها زيدت تقوية للهمزة، أو للدلالة على إشباع حركتها.[٤]

والوجه لرسم ﴿ٱلَّتِى﴾ بالياء في جميع المصاحف حيثما وقع: احتمالية أن تكون الياء ليست بزائدة، وإنما هي صورة للهمزة عند من قرأ بحذف الياء كقالون، وصورة للياء عند من بإبدال الهمزة ياء ساكنة، وبهذا يحتمل الخط

---

(١) ينظر: المقنع (ص: ٤٧)، ومختصر التبيين (٤/ ٨٧٤)، والطراز (ص:٣٧٢).

(٢)ينظر: الطراز (ص:٣٧٣)، ودليل الحيران (ص: ٢٧٧).

(٣) ينظر: الطراز (ص:٣٧٦-٣٧٧)، وكشف الغمام (٤/٩٧٠).

(٤)ينظر: الطراز (ص:٣٨٢-٣٨٣)، وكشف الغمام (٤/٩٧٦).

القراءات الواردة في اللفظ.[١]

والوجه لجعل الدارة على الياء في ﴿ٱلَّتِى﴾ على قراءة من سهل: الدلالة على عدم خلوص حركة الهمزة.[٢]

والوجه لزيادة الياء في ﴿بِأَيۡيُدٍ﴾: التفريق بَين الأيد الَّذِي مَعْنَاهُ الْقُوَّة، وَبَين الأيدي الَّتِي هِيَ جمع يَد، والتي هي عضو من الأعضاء المعبر عنها بالجوارح.[٣] وقد تحملوا الجمع بين صورتين متشابهتين في هذا الموضع للتعريف بالفرق والتنبيه على الأصل.[٤] ويجوز أن تكون ﴿بِأَيۡيُدٍ﴾ قد رسمت بياءين على مراد التحقيق والتسهيل[٥]، فتكون الألف صورة للهمزة المحققة، والياء صورة للمسهلة، فكتبت

---

(١)ينظر: هامش الطراز (ص:٣٨٥).

(٢) ينظر: المحكم (ص:٩١)، وأصول الضبط (١٣٦)، والطراز (ص:٣٩٩).

(٣) ينظر: المحكم (ص: ١٧٧)، والطراز(ص:٣٩٩-٤٠٠)، وكشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام (٩٨٤/٤)، ودليل الحيران (ص: ٢٨٢).

(٤) ينظر: مذاهب العلماء في تقدير المحذوف وتحديد الزائد (ص:١٣٥٥).

(٥) ذهب الدكتور غانم قدوري إلى أن حمل رسم هذه الكلمات ﴿بِأَيۡيُدٍ -بِأَيۡيَٰتِ ٱللَّهِ- بِأَيۡيِكُمُ﴾ على إرادة التسهيل والتحقيق هو الوجه لا غير، كما ذهب إلى أن الضبط الموجود في المصاحف لهذه الكلمات الثلاث خلاف الأولى، وأنه ينبغي أن تخضع الكلمات لقاعدة واحدة في الضبط...". مذاهب العلماء في تقدير المحذوف (ص:١٣٥٩-١٣٦٠). والباحث يخالف الدكتور فيما ذهب إليه، إذ لا يلزم في التعليل الواحد أن يطرد في كل موضع، ولا يبعد أن يكون لكل موضع من هذه المواضع علة تخصه، والعلة قد تجري في بعض المواضع دون بعض، ونصوص الأئمة المتقدمين تدعم ذلك، فمثلا علة الزيادة في ﴿بِأَيۡيُدٍ﴾ وأنها للفرق لا تصلح علة للكلمات الأخرى وهكذا.

كذلك لتحتمل القراءتين جميعا.[١]

ولا يظن ظانٌّ أن هذا التوجيه يدخل في باب تأويل الصفات، كما هو الحال عند بعض الفِرَق، فقد قال في أضواء البيان:" هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ لَيْسَ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ الْمَعْرُوفَةِ بِهَذَا الِاسْمِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ لَيْسَ جَمْعَ يَدٍ: وَإِنَّمَا الْأَيْدُ الْقُوَّةُ، ... وَالْأَيْدُ، وَالْآدُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ بِمَعْنَى الْقُوَّةِ، وَرَجُلٌ أَيْدٌ قَوِيٌّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ أَيْ قَوَّيْنَاهُ بِهِ، فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهَا جَمْعُ يَدٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَقَدْ غَلِطَ غَلَطًا فَاحِشًا، وَالْمَعْنَى: وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِقُوَّةٍ".[٢]

والوجه لكتابة ﴿بِأَيِّيكُمُ﴾ بياءين: الدلالة على الأصل، وأن الحرف المدغم الذي يرتفع اللسان به وبما أدغم فيه ارتفاعه واحدة إنما هو حرفان في الأصل وفي الوزن.[٣] ويجوز أن تكون ﴿بِأَيِّيكُمُ﴾ قد رسمت بياءين على مراد التحقيق والتسهيل، فتكون الألف صورة للهمزة المحققة، والياء صورة للمسهلة، فكتبت على اللغتين جميعا.[٤] ويجوز أن تكون الكلمة قد رسمت بياءين على الأصل المرفوض- أي بفك الإدغام في الكتابة- تنبيها على أن الأصل بياءين، كما رسمت ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ على الأصل المرفوض تنبيها على أصلهما الواوي.[٥]

---

(١) ينظر: أصول الضبط (ص:٢٢٩)، والطراز (ص:٤٠٢)، ومذاهب العلماء في تقدير المحذوف (ص:١٣٥٦).

(٢)أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٧/ ٤٤٢)، وانظر: التحرير والتنوير (٢٧/ ١٦).

(٣) ينظر: الطراز (ص:٤١٨)، ودليل الحيران (ص: ٢٨٢).

(٤) ينظر: أصول الضبط (ص:٢٢٩)، ومختصر التبيين (٥/ ١٢١٩) وهامش نفس الصفحة.

(٥) كشف الغمام (٤/٩٨٨).

توجيه ضبط الواو الزائدة:

الوجه لزيادة الواو في الكلمات التي زيدت فيها: أن الزيادة لتقوية الهمزة، وبيانها، أو أنها للدلالة على إشباع حركتها لتتميز عن الحركة المختلسة، أو زيدت الواو لكونها هي الحركة نفسها، أو صورة لها، وقيل: زيدت في: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ للفرق بينه وبين: ﴿إِلَيْكَ﴾، وزيدت في: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكُمْ﴾ للفرق بينه وبين ﴿إِلَيْكُمْ﴾، وزيدت في: ﴿وَأُوْلِي﴾ للفرق بينه وبين ﴿إِلَىٰ﴾ الجارة، وزيدت في ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ﴾ للفرق بيتها وبين ﴿وَأَلَّوِ﴾ وحمل: ﴿أُوْلَٰٓءِ﴾ وباقي فروعه على: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، وحمل: ﴿وَأُوْلُواْ﴾، و﴿وَأُوْلَٰتُ﴾ على: ﴿وَأُوْلِي﴾، وخص ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و ﴿وَأُوْلِي﴾ بزيادة الواو لكون همزتهما مضمومة، فناسبها الواو بخلاف ﴿إِلَيْكَ﴾ و﴿إِلَىٰ﴾ فإن همزتهما مكسورة، والواو منافرة للكسرة.(١)

والوجه لزيادة الواو في ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ و ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ عند من قال به: أن الواو صورة للهمزة على مراد الوصل، والألف زائدة لتقوية الهمزة.(٢) وقيل: زيدت للدلالة على أن الهمزة مضمومة، وفي ذلك إشارة لتمكين حركتها وعد اختلاسها.(٣) ويجوز أن تكون الواو هي الحركة، أو صورتها.(٤)

---

(١) ينظر: الطراز (ص:٣٩١-٣٩٢)، وكشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام (٩٩٦/٤). ودليل الحيران (ص: ٢٨٤).

(٢) ينظر: الطراز (ص:٣٩٤)، ورسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة (ص:٧١).

(٣) ينظر: رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة (ص:٧١).

(٤) كشف الغمام (١٠٠٥/٤).

المبحث الرابع: ضبط المختلس والمشم والممال

تنقسم الحركة غير الخالصة أو غير المشبعة إلى مختلسة ومشمة وممالة، والمعنى أنها لم ينطق خالصة، بل تكون حركة بين حركتين، أو حركة بين حركة وسكون [1]، وهذا تفصيل أحكام ضبطها:

أولا: الاختلاس، والمقصود به عند القراء: النطق ببعض الحركة في الوصل، فهي مشوبة ببعض السكون حتى يظن السامع أن الحرف خال من الحركة لسرعة النطق به[2]، ويقع في جميع أنواع الحركات، وُيقدَّر المحذوف من الحركة عند الاختلاس بالثلث، والمنطوق بالثلثين، وهو مرادف للإخفاء، وربما عبروا عنه بالروم على وجه التوسع.[3] وطريقة النقط للحركة المختلسة – عند من قرأ بذلك– في نحو: ﴿ يَخِصِّمُونَّ﴾ و﴿ لَا تَعۡدُواْ ﴾ و ﴿ لَّا يَهِدِّيٓ ﴾ يكون بأحد وجهين، الأول: أن يجرد الحرف المختلسة حركته من الحركة، ويوضع في مكانها نقطة مدورة حمراء، وتكون فوق الحرف إن كانت الحركة المختلسة فتحة، وتحته إن كانت كسرة، وفوقه أو أمامه إن كانت ضمة، وهذا هو اختيار الإمام الأكبر أبي عمرو، وهو الوجه المقدم في الذكر عند أبي داود،

---

(١) ينظر: كشف الغمام (٢/٢٦٤)، وإيفاء الكيل (ص:٥٠).

(٢)ينظر: كشف الغمام (٢/٢٦٥).

(3)معجم مصطلحات القراءات (ص: ١٤،١٦)، وانظر: الطراز(ص:٨٠)، ودليل الحيران (ص: ٣٦١)، وإيقاظ الهمم (ص:٢٣٢)، وبحث علامات الضبط بين الواقع والمأمول (ص:١٤٩٨)،

.

وهو الذي عليه العمل شرقا وغربا.[١] الثاني: تعرية الحرف الذي اختلست حركته من الحركة الخالصة، ومن عوضها وهو النقط المدور الأحمر، وهو اختيار أبي داود. [٢]

ثانيا: الإشمام، وهذا الحكم يطلق ويراد به معان[٣]، والمقصود به هنا: خلط صوت حركة بحركة، فيكون النطق بحركة تامة مركبة من حركتين، ضمة وكسرة، وجزء الضمة مقدم وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر.[٤] وقد حكى الإمام الداني طريقة نقط الحركة المشمة فقال:" فَأَما الْحَرَكَة المشمة

---

(١) ينظر: المحكم (ص: ٤٦)، وأصول الضبط (ص:٣٣)، والطراز (ص:٨٢)، ودليل الحيران (ص: ٣٦١)، وإيقاظ الهمم (ص:٢٣٣)، والسبيل (ص:٥٧)، ومصاحف ورش وقالون والدوري التي طبعها مجمع الملك فهد، وكذا المصحف الحسني والمحمدي برواية ورش الطبوعين بالمغرب.

(٢) اختار أبو داود هذا المذهب، واستحسن ترك هذه الكلمات بلا ضبط حتى يحمل ذلك المتعلم على السؤال والمشافهة. انظر ما قاله في أصول الضبط (ص:٣٨)، وانظر: بحث علامات الضبط بين الواقع والمأمول (ص:١٤٩٨). وتجدر الإشارة إلى أن أبا داود قال في نهاية كلامه:" ولا أمنع من ذا الذي ذكر شيخنا – يعني أبا عمرو- إذ هو أيضا وجه ولذلك قدمناه". (ص:٤١).

(٣) من معانيه: ضم الشفتين بُعَيد سكون الحرف من غير صوت، ولم يتعرض علماء الضبط لضبط هذا النوع؛ لأن الإشمام هنا إشارة للحركة وليس بحركة، وهم إنما يتعرضون لما تحرك أو سكن، ومثل هذا تحكمه المشافهة. كما لم يتعرضوا لضبط حكم السكت؛ لأن السكت ليس بحركة، كما أن وضع بعض المتأخرين لسين فوق سكتات حفص ليس من فن الضبط في شيء. قاله الشيخ أبو زيتحار. السبيل (ص:٥٨-٥٩)، ومنها خلط صوت حرف بحرف. ينظر: معجم مصطلحات القراءات (ص: ٢٥) وما بعدها

(٤) ينظر: الطراز (ص:٨٠)، وكشف الغمام (٢/٢٧٥)، ودليل الحيران (ص: ٣٦١)، والسبيل (ص: ٥٧).

فِي نَحْو قَوْله: ﴿ سِيٓءَ بِهِمْ ﴾ و ﴿ سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ﴾ و﴿ قِيلَ ﴾ و﴿ وَغِيضَ ﴾ و ﴿ وَسِيقَ ﴾ و ﴿وَحِيلَ ﴾و﴿ وَجِاْيٓءَ ﴾ فحقيقته أن ينحى بكسرة أوائل هَذِه الافعال نَحْو الضمة يَسِيرا ...، فَإِذا نقطت هَذِه الْحُرُوف على قِرَاءَة من أَشمّ أولها الضَّم جعل أمام السِّين وَالْقَاف والغين والحاء وَالْجِيم نقطة بالحمراء؛ ليدل بذلك على إشمامها، وَأَنه نحي بكسرتها نَحْو تِلْكَ الضمة، وَإِن تركت الْحُرُوف عَارِية من تِلْكَ النقطة وَأخذ ذَلِك مشافهة عَن الْقُرَّاء كَانَ حسنا[1]؛ لَأن الْقَارئ رُبمَا أشبع تِلْكَ الضمة وأخلصها فَخرج بذلك عَن مَذَاهِب أَئِمَّة الْقِرَاءَة ".[2] والذي عليه العمل هو الوجه الأول، وهو اختيار الداني، وذلك بوضع النقط الدال على الإشمام أمام الحرف، هكذا ﴿ سِيٓءَ بِهِمْ ﴾ و ﴿ سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ﴾. [3] ولا تجعل النقطة فوق الحروف كما زعم بعضهم.[4]

---

(١) اختار ذلك أبو داود وقال:" وترك ضبط الحروف المشمة...، أولى وأحسن، وهو الذي أختار وبه أنقط". أصول الضبط (ص:٤٢).

(2) المحكم (ص: ٤٧-٤٨)، وانظر: كتاب النقط (ص:١٣٢- ١٣٣)، ودليل الحيران (ص: ٣٦١).

(٣) ينظر: المحكم (ص: ٤٧-٤٨)، وكتاب النقط (ص:١٣٢- ١٣٣)، ودليل الحيران (ص: ٣٦٣).

(٤) وفي نقط المشم وجه آخر غير معمول به، وهو أن تجعل نقطة الإشمام حمراء في وسط الحرف إشعارا بأنه لم يرتق إلى مرتبة الضمة، ولم ينحط إلى مرتبة الكسرة. ينظر: الطراز (ص:٩١)، ودليل الحيران (ص: ٣٦٣)، والضبط المصحفي (ص:١٢٧).

ومما يلحق بضبط الإشمام قوله نعالى: ﴿لَاتَأْمَنَّا﴾[1] قال الإمام الداني:" فَأَما قَوْله فِي سُورَة يُوسُف ﴿مَالَكَ لَاتَأْمَنَّا﴾ فَإِنَّهُ جَاءَ مرسوما فِي جَمِيع الْمَصَاحِف بنُون وَاحِدَة على لفظ الإدغام الصَّحِيح، وَأجْمع أئمة الْقُرَّاء على الإشارة إلى النُّون المدغمة، وَاخْتلف أهل الأداء فِي كَيْفيَّة ذلك، فذهب بَعضهم إلى الاشارة بالشفتين إلى ضمة النُّون من غير صوت، وَقَالَ آخَرُونَ: بل الاشارة إلى النُّون بجزء من حركتها أولى وأدل، فَإِن نقطت: ﴿تَأْمَنَّا﴾ على مَذْهَب من جعله إدغاما صَحِيحا جعل على النُّون السَّوْدَاء عَلامَة التَّشْدِيد، وَجعل قبلهَا نقطة عَلامَة للإشمام، وَلَا يجوز على مَذْهَب هَؤُلَاءِ أَن تلْحق النُّون المدغمة بالحمرة بعد الْمِيم. وَإِن نقط ذَلِك على مَذْهَب من جعله إخفاء فَفِيهِ وَجْهَان، أَحدهمَا: أَن تُلْحَق نون بالحمرة بَين الْمِيم وَالنُّون السَّوْدَاء، وَتجْعَل أمامها نقطة، وَتجْعَل على النُّون السَّوْدَاء عَلامَة التَّشْدِيد[2]. وَالثَّانِي:

---

(١) الإشمام المقصود في هذه الكلمة: هو ضم الشفتين من غير صوت. ينظر: الطراز (ص:٣٢٨).

(٢) في نفس الباحث شيء من النص على تشديد النون عند ضبط كلمة ﴿تَأْمَنَّا﴾ على وجه الإخفاء، إذ المعهود أن الإخفاء لا تشديد معه لفظا؛ ولا حاجة إليه ضبطا لعدم اكتمال الإدغام، ويظهر هذا جليا في مذهب السوسي عن أبي عمرو عند القراءة بالإخفاء فيما قبله ساكن صحيح في نحو ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ - مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ - ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾، ولا زال أئمة القراءة قديما وحديثا ينبهون طلابهم على عدم التشديد عند القراءة بوجه الإخفاء، فما فائدة التشديد في الضبط إذن! وما وجه حاجة القارئ إليه؟ وقد أشار إلى هذا د: أحمد شرشال في التوجيه السديد (ص:٦٠)، وقال: على عدم التشديد جرى العمل في مصحف الجزائر برواية ورش. (ص:٦١).

أَلا تلْحَق النُّون وَتجْعَل النقطة فِي موضعهَا، وتشدد النُّون السَّوْدَاء".[١] والذي جرى به العمل شرقا وغربا هو وضع نقطة مدورة في مطة الميم وقبل النون السوداء، هكذا: ﴿لَاتَأْمَنَّا﴾ و ﴿ لاَ تَامَنَّا ﴾ وبهذا الضبط تصلح النقطة للحُكمين جميعا الروم والإشمام، ولا يفرق بينهما إلا بالقصد من الناقط.[٢]

ثالثا: الإمالة، وتنقسم عند القراء إلى: محضة وغير محضة، فالمحضة: أن تُقرِّب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء من غير قلب خالص، ولا إشباع مفرط، وتسمى بالإمالة الكبرى، وغير المحضة هي: ما بين الفتح الخالص والإمالة المحضة، وتسمى الإمالة الصغرى أو التقليل.[٣] وقد ذكر أئمة النقط في ضبط الفتحة الممالة وجهين، الأول وهو المختار عند الإمام الداني وبه جرى العمل: وضع نقط مدور أحمر تحت الحرف الممال[٤]- وليس تحت

---

(١) المحكم (ص: ٨٣) بتصرف، وانظر: الطراز (ص:٣٢٨) وما بعدها، ودليل الحيران (ص: ٤٢١).

(٢) ينظر: الطراز (ص:٣٣١)، ودليل الحيران (ص: ٤٢٢).

(٣) ينظر: الطراز (ص:٨٦)، ودليل الحيران (ص: ٣٦٢)، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل (ص: ٥٦).

(٤) في مصحف الدوري الذي طبعه مجمع الملك فهد جُعلت علامة الإمالة الكبرى دارة مطموسة الوسط، بينما جعلت الدارة الدالة على التقليل أو الإمالة الصغرى فارغة الوسط، وإنما فعلوا ذلك تفريقا بين نوعي الإمالة، ويقترح الدكتور: أحمد شكري أن تكون علامة الإمالة الكبرى على شكل معين، وعلامة التقليل على شكل مثلث، وعلل ذلك بأن الدارة المستعملة للدلالة على الإمالة تستعمل في الدلالة على أحكام أخرى. ينظر: بحث علامات الضبط بين الواقع والمأمول (ص:١٥٢٥)، وكذا بحثه: الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل (ص:٢٦٦). والذي يراه الباحث أن صنيع المجمع في مصحف الدوري عن أبي عمرو أولى

الألف الناشئ عن الإمالة- عوضا عن الفتحة، ولا توضع الفتحة على الحرف الممال. ولا فرق في تعويض الفتحة الممالة بالنقط بين أن تكون الإمالة رائية، أو يائية، وقعت في فواتح السور أو في غيرها، محضة كانت أو غير محضة، ولا بين أن يكون الألف الناشئ عن الفتحة ثابتا، أو محذوفا، كتب بالياء أم لا، فيدخل في ذلك نحو: ﴿لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ و﴿ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ و﴿ٱلنَّارِ﴾ و﴿أَلَمۡ﴾ و﴿مُجۡرِيهَا وَمُرۡسِيهَآ﴾ و﴿خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ و ﴿لِتَشۡفَىٰ﴾ و ﴿يَخۡشَىٰ﴾، ويشترط لوضع النقط الدال على الإمالة تحت الحرف الممال أن تكون الإمالة وصلا ووقفا. أما إذا كانت الإمالة وقفا فقط نحو: ﴿وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ﴾ و﴿مُّفۡتَرَىٰ﴾ و ﴿وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ﴾ فالصواب ضبطه بما يدل على الفتحة الخالصة لإجماعهم على أن الضبط مبني على الوصل. (١) وأما الوجه الثاني فهو: تعرية الحرف الممال من حركته ومن النقط الدال على الإمالة.(٢)

بالصواب وأحسن من اقتراح الدكتور، حيث حافظ على هيئة ما نص عليه الأوائل، وفرق بين الحكمين بإفراغ الدارة الدالة على التقليل، ولا شك أن متابعة الأئمة المتقدمين آثر والمصير إلى ما عُرِف وأُلِف أظهر، ولا ريب أن ضبط الإمالة بالنقط المدور أشهر، والعمل به أكثر، ونقل محقق السبيل عن الشيخ أبي زيتحار أنه يستحسن أن تكون علامة الاختلاس والإشمام والإمالة مربعا فارغ الوسط فرارا من مشابهة نقاط الإعجام. السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل هامش (ص: ٥٦). والجواب عليه بنفس ما سبق.

(١) ينظر: المحكم (ص: ٤٨)، والطراز (ص:٨٦) وما بعدها، ودليل الحيران (ص: ٣٦٢- ٣٦٣)، وإيفاء الكيل (ص:٥٢)، والسبيل (ص: ٥٧)، وإيقاظ الهمم (ص:٢٣٣).

(٢) ينظر: المحكم (ص: ٤٨)، والطراز(ص:٨٧)، ودليل الحيران (ص: ٣٦٢- ٣٦٣)، وإيفاء الكيل (ص:٥٢)، والسبيل (ص: ٥٧).

التوجيه:

الوجه لنقط المختلس والمشم: إرادة التفريق ولفت الانتباه إلى ما يشبع من الحركات وما لا يشبع، وكذا التفريق بين ما حركته خالصة محضة، وبين ما حركته مشوبة بصوت حركة أخرى، ففي نقطه زيادة بيان ودلالة على النطق الصحيح.(١)

والوجه لأخذ الخليل بمذهب أبي الأسود في نقط المختلس والمشم والممال: إرادة الجمع بين المذهبين، وكذا المحافظة على رفع اللبس، إذ لو جُعلت علامة هذه الأحكام نقطا مربعا لالتبس بنقط الإعجام، ففرق بينهما في الهيئة ليظهر الفرق في الدلالة.(٢)

والوجه لجعل العلامة الدالة على الاختلاس والإشمام والإمالة واحدة رغم اختلاف المدلول عليه بها: اختلاف المحل في الغالب الأعم، إذ لا يجعل في موضع الشكل إلا علامة الاختلاس، أما نقطة الإمالة فتكون تحت الحرف دائما، ونقطة الإشمام تكون أمام الحرف دائما، ولم يبق إلا نقطة الاختلاس فتكون فوق الحرف أو تحته، فاختلاف الموضع سوغ اتحاد العلامة، كحال الفتحة والكسرة تماما.(٣)

والوجه لتقديم رأي أبي عمرو في نقط المختلس والمشم: التنبيه

---

(١) ينظر: المحكم (ص: ٤٧-٤٨)، والطراز(ص:٨١)، وكشف الغمام (٢٦٧/٢).

(٢) ينظر: الطراز(ص:٨١)، وانظر هامش نفس الصفحة.

(٣) ينظر الطراز (ص:٩٠-٩١).

على الحكم، إذ قد يظن الناظر أن التعري غفلة من الناقط، فيقرأه بحركة خالصة على خلاف الرواية.[١]

والوجه لوضع النقط الدال على الإشمام أمام الحرف: التنبيه على أنه يشار بالكسرة إلى الضمة، فرقا بينها وبين الكسرة الخالصة.[٢]

والوجه لأبي داود في اختياره وجه تعرية المختلس والمشم من الضبط: أن التعرية تحمل على السؤال، وأن أداء هذه الأحكام لا يؤخذ من الخط، فإذا رآها المتعلم عارية من الضبط سأل الأستاذ عنها فعرفه بحقيقة النطق بها.[٣]

---

(١) ينظر: الطراز (ص:٨٤)، ودليل الحيران (ص: ٣٦١) والسبيل هامش (ص: ٥٦)، ورسم المصحف ونقطه (ص:٣٢١).

(٢) ينظر: المحكم (ص: ٤٨).

(٣) ينظر: أصول الضبط (ص:٣٨)، وكشف الغمام (٢/٢٨٣)، ورسم المصحف ونقطه (ص:٣٢١).

توجيه الإمالة:

الوجه لنقط الممال: الدلالة على القراءة بالإمالة، وإرادة التفريق بين ما يمال من الحركات والحروف وما لا يمال.(١)

والوجه لعدم وضع الفتحة على الحرف الممال: عدم خلوص الحركة، وحتى لا تلتبس بالفتحة الخالصة التي لا إمالة فيها.(2)

والوجه لعدم الجمع بين الفتحة ونقطة الإمالة: أن العوض والمعوض عنه لا يجتمعان.(3)

والوجه لجعل النقطة المدورة الدالة على الإمالة تحت الحرف وليست فوقه في محل الفتحة التي هي عوض عنها: أن الفتحة قَرُبت بالإمالة مِن الكسرة؛ فَلذَلِك جرت فِي النقط مجْراهَا فجعلوها في مكانها أسفل الحرف.(٤)

والوجه لمن قال بتعرية الحرف الممال من حركته، ومن النقط الدال على الإمالة: أن التعرية تدفع القارئ وتحثه على السؤال والاستفسار ومشافهة الأشياخ.

---

(١) ينظر: الطراز (ص:٨٧)، وكشف الغمام (٢/٢٨٣)، ودليل الحيران (ص: ٣٦٢).

(2) ينظر: دليل الحيران (ص: ٣٦٢).

(3) ينظر: دليل الحيران (ص: ٣٦٢).

(٤) ينظر: المحكم (ص: ٤٨).

المبحث الخامس: ضبط اللام ألف[1] وتوجيه ذلك.

أجمع كتاب المصاحف على رسم حرف اللام ألف في نحو: ﴿ لَآ إِلَهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ و ﴿ لَأَتِ﴾ و﴿ لَأَيَةَ ﴾ و ﴿ لَأَنتُمۡ ﴾ و ﴿ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ ﴾ و﴿ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ ﴾ و ﴿ أَلَآ إِلَى ﴾ و ﴿ لَأَمۡلَأَنَّ ﴾ و ﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ و﴿ لِأُخۡتِهِۦ﴾ مضفرة[2]، وحقيقية التضفير: أن يؤخذ شيء من خيط ونحوه فيضفّر، ويخرج كل واحد من الطرفين إلى جهة غير التي كان فيها، ثم يقام الطرفان فيتبين أن الأوّل هو الثاني، وأن الثاني هو الأوّل.[3] أو يؤخذ عود له شعبتان أدخلت إحداهما في الأخرى وأخرجت منها فصار أولهما ثانيا، وثانيهما أولا.[4] ويتعلق هذا بالضبط تعلقا كبيرا من جهة معرفة موضع الهمزة وعلامة المد والحركات.

قال الداني:" اعلم إن القدماء من النحويين اختلفوا أي الطرفين من اللام الف هي الهمزة، فحُكى عن الخليل بن أحمد رحمه الله أنه قال: إن

---

(١) اللام ألف حرف مركب من حرفين متعانقين: أحدهما لام، والآخر ألف، وفي أعلاه طرفان وفي أسفله دارة صغيرة". ينظر: دليل الحيران (ص: ٤٣٥)، وسمير الطالبين (ص:١٢٧)، والسبيل (ص:٩٣).

(٢) أكثر كتب الضبط تكتب كلمة (مضفرة) بالظاء المشالة (مظفرة)، والذي يراه الباحث أن استعمالها بالضاد المعجمة هو الصحيح، إذ أنها مأخوذة من ضفر الشعر والحبل ونحوهما. ينظر: القاموس المحيط (ص: ٤٢٩)، والصحاح (٢/ ٧٢١)، وجمهرة اللغة (٢/ ٧٥٠)، ولسان العرب (٤/ ٤٨٩).

(٣) ينظر: صبح الأعشى (٣/ ١٦٤)

(٤) كشف الغمام (٤/١٠٣٤).

الطرف الأول هو الهمزة والطرف الثاني هو اللام، وذهب إلى هذا القول عامّة أهل النقط، واستدلوا على صّحة ذلك بأن رَسْمَ هذه الكلمة كانت أولا لاما مبسوطة في طرفها ألف(لا)، كنحو رسم (ما) و(ها) وشبههما، إلا أنه استُقِل رسم ذلك كذلك في اللام ألف خاصّة، واستُقبِح لاعتدال طرفيه إذ كان يشبه كتابة الاعاجم[1] ، فحَسُن رسمه بالتضفير، فضُمّ أحد الطرفين إلى الآخر، وخرج من الجهة الأخرى، فصار يمينه يسارا، ويساره يمينا، ويدل لذلك أن من أتقن صناعة الخط من الكتّاب القدماءِ وغيرهم إنما يبتدئ برسم الطرف الأيسر قبل الطرف الأيمن، ولا يخالف ذلك ألا من جهل صناعة الرسم، إذ هو بمنزلة من ابتدأ برسم الألف قبل الميم في نحو (ما) وشبهه. وقال الاخفش سعيد بن مسعدة النحوي بعكس ذلك فزعم أن الطرف الأول هو اللام والطرف الثاني هو الهمزة، واستدل على صحة ما ذهب إليه بأن ما يُلفظ به أولا هو المرسوم أولا، وما يلفظ به آخرا هو المرسوم آخرا، قال: ونحن إذا قرأنا ﴿ لَآتِ﴾ و﴿ لَآيَةً﴾ وشبههما لفظنا باللام أولاً ثم بالهمزة بعد".[2]

وبعد، فإن الأحكام المتعلقة باللام ألف تنقسم إلى أربعة أحكام هي:

---

(١) قلت: تشبه اللام ألف إذا كتبت ممدودة في طرفها الألف حرف [u] في الإنجليزية إلى حد كبير.

(٢)كتاب النقط (ص:١٤٥- ١٤٦) بتصرف، وانظر: أصول الضبط (ص:٢٥٢) وما بعدها، وصبح الأعشى (٣/ ١٦٤)، والطراز (ص:٤٣٤)، ودليل الحيران (ص: ٤٣٦).

١) **حكم الهمزة التي صورت ألفا وعانقت اللام التي قبلها،** نحو: ﴿ ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ و ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ ﴿لَأَنتُمْ﴾ و ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ و﴿ لِإِخْوَٰنِهِمْ ﴾، وقد اختلف المشارقة والمغاربة في تعيين أي الطرفين هو صورة الهمزة وأيهما اللام، فذهب المشارقة إلى أن الطرف الأول هو اللام، والثاني هو الهمزة، ومع كل حرف حركته[1]، مستمسكين في ذلك بمذهب الأخفش سعيد بن مسعدة النحوي، وعليه العمل عندهم. وأما المغاربة فأخذوا بمذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي فجعلوا الطرف الأول للألف التي هي صورة الهمزة، والثاني للَّام، هكذا ﴿ لَأَنتُمْ ﴾ و ﴿ لَأَقْتُلَنَّكَ ﴾ ﴿ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ﴾ و ﴿لِأَقْتُلَكَ﴾ و﴿ لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾ و ﴿لَأَكِيدَنَّ ﴾ و﴿ ٱلْأَرْضِ ﴾ وهذا اختيار الداني وابن نجاح والخراز والمارغني وغيرهم، وهو المعمول به في مصاحفهم.[2]

---

(١) قد يستشكل البعض موضع الكسرة على مذهب الأخفش في نحو: ﴿ لِإِخْوَٰنِهِمْ ﴾، وقد أجاب التنسي على هذا بالقول: إن ما قرب من الشيء يعطى له حكمه. ينظر الطراز (ص:٤٣٩).

(2) ينظر: سمير الطالبين (ص:١٢٧)، وإيفاء الكيل (ص:٧٩)، والسبيل (ص:٩٣) إرشاد الطالبين (ص:٤٧).ومصاحف حفص وشعبة والدوري وورش وقالون التي طبعها مجمع الملك فهد، وكذا مصحف الشمرلي برواية حفص المطبوع بمصر، وكذا المصحف الحسني والمحمدي برواية ورش المطبوعين بالمغرب.

والذي يظهر للباحث- والعاصم من الزلل هو الله- أن مذهب الأخفش الذي اختاره المشارقة أوضح وأبين من جهة موافقة المرسوم للمتلوِّ، وفي هذا رفع للَّبس والاستشكال عند القارئ، وهذا هو الهدف الأسمى من الضبط، والغاية الكبرى من النقط، وأما مذهب الخليل الذي أخذ به المغاربة وعولوا عليه في مصاحفهم فلا يسلم من جملة من الاعتراضات، أهمها: عدم موافقة المرسوم للمتلو، ومخالفة الأصل وترتيب الحروف في الكلم، وهذا ولا شك مما يوقع القارئ في اللبس، وقد اجتُلب النقط للمصاحف لرفعه لا لتأكيده.(١)

٢) **حكم علامة المد إذا كانت الألف المعانقة للَّام حرف مد،** نحو: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ﴾ و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ و ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾، وقد اختلف المشارقة والمغاربة في محل علامة المد في هذا النوع، هل توضع على الطرف الأول أم على الطرف الثاني؟ فالذي ذهب إليه المشارقة أنها توضع على الطرف الثاني، وفاقا لمذهب الأخفش، إذ الألف ثانية في اللفظ، هكذا: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ﴾ و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ و ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ وعلى هذا عملهم.(٢) واختار المغاربة وضع علامة المد على الطرف الأول وفاقا لمذهب الخليل،

---

(١) ينظر: إيفاء الكيل (ص:٧٩)، وانظر ما قاله الدكتور: أحمد شرشال في تحقيقه لأصول الضبط هامش (ص:٢٥٢-٢٥٣)، والطراز هامش (ص:٤٣٧)، والدكتور: أحمد شكري في: بحث علامات الضبط بين الواقع والمأمول (ص:١٥٢٦).

(٢) ينظر: الطراز (ص:٤٣٩)، ومصاحف حفص وشعبة والدوري التي طبعها مجمع الملك فهد، وكذا مصحف الشمرلي برواية حفص المطبوع بمصر.

إذ هو الألف بعد تضفيره مع اللام وخروجه من الجهة الأخرى[1]، هكذا: ﴿ ٱلۡاَخِلَّآءُ ﴾ و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَّ ﴾ و ﴿ وَلَآ أَنتُمۡ ﴾، وعلى هذا جرى العمل عندهم.[٢]

٣) **حكم الهمزة المتصلة بالألف المعانقة للَّام وهي مؤخرة عنها في اللفظ،** نحو: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ و ﴿أُوْلَآءِ﴾ و ﴿ٱلۡأَخِلَّآءُ﴾ و﴿ ٱلۡجَلَآءَ ﴾، وقد اتفق المشارقة والمغاربة على جعل الهمزة التي بعد اللام ألف في بياض السطر بعد الطرفين المضفرين جميعا ومعها حركتها [٣]، سواء كتبت الهمزة رأس عين أو نقطة صفراء، وافترقوا في موضع علامة المد هل توضع على الطرف الأول أم الثاني، وقد سبق بيان ذلك.[4]

٤) **حكم الهمزة الواقعة بعد اللام وقبل الألف المعانقة،** نحو: ﴿لَأَنِيَةٌ﴾ و ﴿لَأَكِلُونَ﴾ و ﴿لَأَيۡتٍ ﴾ و﴿ لِأَدَمَ﴾، وقد اختلف المشارقة والمغاربة في موضع رأس العين أو النقطة الصفراء، هل توضع قبل الطرف الأيمن أم قبل الطرف الأيسر، فذهب المشارقة إلى أنها توضع قبل الطرف الأيسر ومعها حركتها، وبهذا يكون موضعها بين الطرفين، هكذا: ﴿لَأَنِيَةٌ﴾ و

---

(1) ينظر: الطراز (ص:٤٣٩،٤٣٢)، ودليل الحيران (ص: ٤٣٦).

(٢) ينظر: الطراز (ص:٤٣٩)، ومصاحف ورش وقالون التي طبعها مجمع الملك فهد، وكذا المصحف الحسني والمحمدي برواية ورش المطبوعين بالمغرب.

(٣) ينظر: أصول الضبط (ص:٢٥٧)، والطراز (ص:٤٤٠).

(4) ينظر: أصول الضبط (ص:٢٥٧-٢٥٨)، والطراز (ص:٤٤٠-٤٤١)، دليل الحيران (ص: ٤٣٩).

﴿لَأَكِلُونَ﴾ و ﴿لَأَيَتِ﴾ و﴿ لِأَدَمَ﴾، وعليه عملهم. وذهب المغاربة إلى أنها توضع قبل الطرف الأيمن ومعها حركتها، وبهذا يكون موضعها قبل الطرفين جميعا، هكذا: ﴿ءَلَأَتِيَةٌ﴾ و ﴿ءَلَأَكِلُونَ﴾ و ﴿ءَلَأَيَٰتِ﴾ و﴿ ءَلِأَدَمَ﴾، وبذلك جرى نقطهم،.[1] ويجب التنبيه إلى أن المطة توضع على الطرف الأيمن إذا ضبط المصحف لورش على وجه إشباع البدل، قال المارغني:" فإن كان الهمز قبل الألف المعانق نحو ﴿ءَلَأَتِيَةٌ﴾ فمن ذهب إلى مده لورش مدا مشبعا، فإن يوضع المد في مذهبه".[2]

(١) ينظر: أصول الضبط (ص:٢٥٦)، والطراز (ص:٤٤٢)، ودليل الحيران (ص: ٤٣٩)، وسمير الطالبين (ص:١٢٧)، وإيقاظ الهمم (ص:٢٤٤).

(٢)دليل الحيران (ص: ٤٣٦)، وانظر: الطراز هامش(ص:٤٣٢).

ملحقات تتعلق باللام ألف

١) حكم الألف المعانقة للام إذا حذفت من الرسم:

مما يلحق بأحكام اللام ألف: الألف المعانقة إذا حذفت اختصارا، كما في نحو: ﴿ لَبِثِينَ ﴾ و ﴿اللَّعِينَ﴾ و ﴿اللَّعِنُونَ ﴾ و ﴿اللَّتَ ﴾ و ﴿الضَّلَلَةَ﴾، وقد اختلف المشارقة والمغاربة في موضع إلحاق الألف المعانقة إذا حذفت من الرسم، فأما المشارقة فيلحقونها خنجرية حمراء على يسار اللام منفصلة عنها وغير متصلة بالسطر، هكذا: ﴿ لَبِثِينَ﴾ و ﴿اللَّعِينَ﴾ و ﴿اللَّعِنُونَ ﴾ و ﴿اللَّتَ ﴾ و ﴿الضَّلَلَةَ﴾.[1] وأما المغاربة فيلحقون الألف الخنجرية مائلة، ويقطعون بها مدة اللام، فيكون طرف الألف الأعلى على يمين اللام ونهايته على يسارها، هكذا: ﴿ لَّبِثِينَ﴾ و ﴿اللَّعِينَ﴾ و ﴿اللَّعِنُونَ﴾ و ﴿اللَّتَ﴾ و ﴿الضَّلَلَةَ﴾ ، قال في دليل الحيران: إذا كانت الألف المعانقة للام محذوفة نحو: ﴿لَعِينَ﴾ فعلى مذهب الخليل تلحق في الجهة اليمنى ﴿لَعِينَ﴾ وهو المختار، وعلى مذهب الأخفش تلحق في الجهة اليسرى ﴿لَعِينَ﴾.[2]

٢) حكم الألف المعانقة للام إذا نقلت حركة همزها.

---

(١) ينظر: مصاحف حفص وشعبة والدوري التي طبعها مجمع الملك فهد، وكذا مصحف الشمرلي المطبوع في مصر.

(2)دليل الحيران (ص: ٤٣٨).

ومما يلحق كذلك الألف المعانقة للام إذا نقلت حركة همزها للساكن الذي قبلها عند ورش، في نحو: ﴿ ٱلْأَكْبَرُ - ٱلْإِنسَٰنُ - وَٱلْأَرْضَ - ٱلْأَوَّلُونَ - ٱلْأَسْمَآءُ - ٱلْأُولَىٰ ﴾ وطريقة المغاربة في نقط هذا تكون بحذف رأس العين من الطرف الأول لذهابها من اللفظ، وتبقى الألف مجردة من غير جرة عليها، وتوضع الحركة فوق الطرف الثاني الذي هو اللام إن كانت فتحة أو ضمة، وتحته إن كانت كسرة، هكذا: ﴿ ٱلاَكْبَرُ- ٱلِانسَٰنُ- وَالاَرْضُ- ٱلاَوَّلُونَ- ٱلاَسْمَآءُ- ٱلاُولِىٰ﴾.(١)

٣) حكم اللام ألف غير المضفرة:

ومما يلحق كذلك بهذا المبحث حكم اللام ألف غير المضفرة في نحو: ﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾، حيث أن الألف عوض عن الواو، وقد ألحق المشارقة والمغاربة الألف الخنجرية فوق الواو التي هي عوض من الألف من غير تضفير، وبهذا جرى العمل عند كلا المدرستين.(٢)

وقد اختلف المشارقة والمغاربة في تضفير بعض الكلمات في نحو: ﴿ ٱلْمَلَأُ ﴾ و ﴿ فَلَأُقْطِّعَنَّ ﴾ و ﴿ صَلَاتِهِمْ ﴾ و ﴿ لِّلْأَكِلِينَ ﴾حيث كتبت في

---

(١) ينظر: أصول الضبط (ص:٢٦٠)، وقد سبق عند الحديث عن ضبط الهمزة المنقول حركتها التنبيه على أن الاختيار جعل الجرة فيما انفصل دون ما اتصل اعتدادا بمذهب التجيبي وعليه العمل عند المغاربة. ينظر: الطراز (ص:٢٥٤)، ومصاحف ورش وقالون التي طبعها مجمع الملك فهد، وكذا المصحف الحسني والمحمدي برواية ورش بالمغرب.

(٢) تنظر: المصاحف المطبوعة المشار إليها سابقا.

مصاحف المشارقة غير مضفرة، بينما كتبت مضفرة في مصاحف المغاربة، هكذا: ﴿ ٱلْمَلَّأَ - لَّأَفَطِّعَنَّ - صَلَاتِهِمْ - لِّلَاكِلِينَّ ﴾.[1]

التوجيه:

الوجه لتضفير اللام ألف: تحسين صورة الخط، والبعد عن مشابهة خطوط الأعاجم. والحق أقول: إن من بركة القرآن الكريم على هذه الأمة أنه ارتقى بالإنسان المسلم في كل مناحي الحياة حتى في فن الخط وتجويده.[2]

الوجه لكراهة كتابة اللام ألف من غير تضفير: اعتدال طرفيهما وقيامهما مستويين، فيظهران في الخط والصورة متماثلين.[3]

والوجه لاختصاص الألف بالتضفير مع اللام دون سائر الحروف: المشابهة التي بينهما في الصورة، فقرن بينهما لشبههما. ويجوز أن يكون الناقط قصد تعريف كيفية رسم الألف المتطرفة إذا اتصلت باللام، إذ هي في تلك الحال ملتصقة بها، وليس شيء من الحروف يختلط باللام ويتداخل معها غير الألف.[4]

---

(١) لمطالعة مذهب المشارقة تنظر مصاحف حفص وشعبة والدوري التي طبعها مجمع الملك فهد، وكذا مصحف الشمرلي بمصر، ولمطالعة مذهب المغاربة تنظر: مصاحف: ورش وقالون التي طبعها المجمع، وكذا المصحف الحسني والمحمدي برواية ورش المطبوعين بالمغرب.

(٢)ينظر: كتاب النقط (ص:١٤٥- ١٤٦) وصبح الأعشى (٣/ ١٦٤)، والطراز (ص:٤٣٤).

(٣) كشف الغمام (١٠٣٥).

(٤)كشف الغمام (١٠٣٧).

والوجه للمشارقة في الأخذ بمذهب الأخفش وجعل الطرف الثاني من اللام ألف هو صورة الهمزة: رعاية اللفظ وترتيب الحروف في الكلمة وموافقة المرسوم للمتلو، إذ الألف التي هي صورة الهمزة متأخرة في التلاوة عن اللام، إضافة إلى أن التضفير وقع في جزء يسير من أسفل الحرفين.(١)

والوجه للمغاربة في اعتبار الطرف الأول هو صورة الهمزة: إجماع أهل النقط ومن صلح علمه ونظره من أهل العربية على الاعتداد بما حصل من التضفير، فصار يمين الحرف المضفر يسارا، ويساره يمينا، فتقدمت الألف التي هي صورة الهمزة على اللام في الخط، وإن تأخرت في اللفظ.(٢)

والوجه للمشارقة في وضع علامة المد على الطرف الثاني من اللام ألف: أن الطرف الثاني هو الألف وهو المستحق للعلامة دون الأول.

والوجه للمغاربة في وضع علامة المد على الطرف الأول من اللام ألف: الاعتداد بالتضفير وتغير محل الألف، إذ صارت متقدمة على اللام خطا وإن تأخرت لفظا.

والوجه للمشارقة في إلحاق الألف المعانقة المحذوفة اختصارا على يسار اللام: مراعاة اللفظ والترتيب، وتأخر الألف في التلاوة عن اللام.

---

(١) ينظر: الطراز (ص:٤٣٦).

(٢) ينظر: أصول الضبط (ص:٢٥٤)، والطراز (ص:٤٣٤-٤٣٥).

والوجه للمغاربة في إلحاق الألف المعانقة المحذوفة اختصارا على يمين اللام: الحمل على المضفرة، والتشبيه بها.

الخاتمة

تناولت في هذا البحث بعضا من علامات الضبط التي استعملها المشارقة والمغاربة في نقط مصاحفهم، واجتهدت في الكشف عن الحجج والعلل لوضع تلك العلامات عند كل فريق، وكان من أبرز نتائج هذا البحث:

١) استطاع علماء الضبط من خلال القواعد التي قعدوها والضوابط التي وضعوها صيانة القرآن الكريم من التحريف والتصحيف.

٢) العلامات التي وضعها علماء النقط لضبط المصحف إنما وضعوها عن علم ومعرفة وقصد وتحقق.

٣) اختلاف علامات الضبط في بعض الأحكام بين المشارقة والمغاربة من اختلاف التنوع الذي تستسيغه العقول وتقبله النفوس.

٤) لا تخلو علامة من علامات الضبط من إشارة تدل القارئ وتعينه على معرفة الحكم الذي تدل عليه، ولذلك كان للضبط أحسن الأثر في صيانة الألسن من اللحن.

ثبت المراجع

١) إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين، د: محمد سالم محيسن، طبع على نفقة قطاع المعاهد الأزهرية، عام:١٤٣٦-١٤٣٧هـ، الأجزاء: ١.

٢) أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، المؤلف: أبو داود سليمان بن نجاح، تحقيق: د: أحمد أحمد شرشال، الناشر: مجمع الملك فهد ، ١٤٢٧هـ، عدد الأجزاء:١

٣) إيفاء الكيل بشرح متن الذيل ، الشيخ : عبد الرزاق علي موسى، غراس للطباعة، الأولى:٢٠٠٦م، عدد الأجزاء:١

٤) إيقاظ الهمم بشرح ضبط ورش وقالون الأصم، الشيخ: محمد القاضي الحجاجي، الأولى:١٩٩٨م على نفقة أحد المحسنين بنواكشوط.

٥) بحث علامات الضبط في المصاحف بين الواقع والمأمول، د: أحمد خالد شكري، المجلد الثالث، ندوة طباعة القرآن الكريم بمجمع الملك فهد ، صفر عام:١٤٣٦هـ.

٦) بحث: الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل، د: أحمد خالد شكري، نشرته مجلة معهد الإمام الشاطبي بجدة، العدد:٣، ١٤٢٨هـ.

٧) بحث: التوجيه السديد في رسم وضبط القرآن المجيد، د: أجمد بن أحمد شرشال، منشور بحولية كلية الشريعة والقانون بجامعة قطر لعام:١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، العدد العشرون.

٨) بحث: ضبط القرآن الكريم نشأته وتطوره وعناية العلماء به، د: سالم الزهراني، منشور بالمؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن وعلومه، المقام بمدينة فاس بالمغرب عام ٢٠١١م.

٩) بحث: الترميز اللوني في المصاحف الشريفة بين اصطلاحات السلف ودعوى التجديد، د:حسن حميتو، المجلد الثالث، ندوة طباعة القرآن الكريم بمجمع الملك فهد ، عام:١٤٣٦هـ.

١٠) بحث: مذاهب العلماء في تقدير المحذوف وتحديد الزائد، وأثرها في ضبط المصحف، د: غانم قدوري – المجلد الثالث، ندوة طباعة القرآن الكريم بمجمع الملك فهد، عام:١٤٣٦هـ.

١١) بحث: أثر القرآن الكريم في الخط العربي، د: كمال عيد جاسم الجميلي، منشور

بمجلة البحوث والدراسات القرآنية التي يصدرها مجمع الملك فهد ، العدد التاسع، عام: ١٤٣٢هـ.

١٢) تاريخ القرآن الكريم، المؤلف: محمد طاهر الكردي، طبع بمطبعة الفتح بجدة ١٩٤٦ م.

١٣) التحديد في الإتقان والتجويد، المؤلف: عثمان بن سعيد الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)،المحقق: غانم قدوري ، الناشر: مكتبة دار الأنبار – بغداد ، الأولى ١٩٨٨ م، الأجزاء: ١

١٤) الجامع المفيد لأحكام الرسم والضبط والقراءة والتجويد، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي القاسم، المعروف بابن القاضي المكناسي(ت:١٠٨٢هـ)، تحقيق د: أنس الكندري.

١٥) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، أبو بكر عبد الغني المشتهر باللبيب، تحقيق عبد العلي زعبول، وزارة الشؤون الإسلامية بدولة قطر، الأولى ٢٠١١م، عدد الأجزاء:١.

١٦) دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرسم والضبط، لأبي عبد الله الخراز، شرح: إبراهيم المارغني التونسي، تحقيق د: عبد السلام البكاري، دار الحديث بالقاهرة، ٢٠٠٥م، الأجزاء: ١

١٧) رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة،د: شعبان محمد إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة: عام٢٠١٢م، عدد الأجزاء:١

١٨) رسم المصحف ونقطه، د: عبد الحي الفرماوي، المكتبة المكية، الأولى:٢٠٠٤م، الأجزاء:١

١٩) السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل، الشيخ: أحمد محمد أبو زيتحار، تحقيق: د: ياسر إبراهيم المزروعي، نشرته وزارة الأوقاف بالكويت، الطبعة الأولى:٢٠٠٩م، عدد الأجزاء:١.

٢٠) سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين ، الشيخ: علي محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، الأولى:١٩٩٩م، عدد الأجزاء:١

٢١) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، المؤلف: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (المتوفى: ٨٢١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، عدد

الأجزاء: ١٥.
٢٢) الضبط المصحفي نشأته وتطوره، د: عبد التواب مرسي الأكرت، مكتبة الآداب بالقاهرة، الأولى: ٢٠٠٨م، عدد الأجزاء: ١
٢٣) الطراز في شرح ضبط الخراز، أبو عبد الله محمد بن عبد الله التنسي، تحقيق: د: أحمد أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، الثانية٢٠١١م، عدد الأجزاء:١
٢٤) كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام، الحسن بن علي بن أبي بكر المنبهي الشهير بالشباني، تحقيق د: حسن بن عبد الهادي حميتو، رسالة علمية في دار الحديث الحسنية بالرباط، العام الجامعي ٢٠٠٧م، عدد الأجزاء:٤
٢٥) المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. عزة حسن، دار الفكر – دمشق، الثانية، ١٤٠٧هـ،عدد الأجزاء: ١
٢٦) مختصر التبيين لهجاء التنزيل، المؤلف: أبو داود سليمان بن نجاح الأندلسي (المتوفى: ٤٩٦هـ)،تحقيق: د: أحمد شرشال، الناشر: مجمع الملك فهد، عام ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ٥
٢٧) مدخل إلى التعريف بالمصحف الشريف، د: حازم سعيد حيدر، من مطبوعات معهد الإمام الشاطبي بجدة، الأولى:٢٠١٤م، عدد الأجزاء: ١
٢٨) مصاحف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، برواية ورش وقالون وشعبة وحفص والدوري.
٢٩) المقنع في رسم مصاحف الأمصار ، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة، الأجزاء: ١
٣٠) الميسر في علم رسم المصحف وضبطه، د. غانم قدوري الحمد، مركز الدراسات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي،٢٠١٢م، عدد الأجزاء: ١

Romanized List of Resources

1. *Irshād al-ṭālibīn ilā ḍabṭ al-kitāb al-mubīn*, ed. Muḥammad Sālim Muḥaysin, printed at the expense of the Azhar Institutes Sector, 1436–1437 AH, 1 vol.
2. *Uṣūl al-ḍabṭ wa-kayfiyyatuhu ʿalā jihat al-ikhtiṣār*, author: Abū Dāwūd Sulaymān ibn Najāḥ, ed. Aḥmad Aḥmad Sharshāl, Madīnat al-Munawwara: King Fahd Complex, 1427 AH, 1 vol.
3. *Īfāʾ al-kayl bi-sharḥ matn al-dhayl*, Shaykh ʿAbd al-Razzāq ʿAlī Mūsā, Kuwait: Ghirās Press, 1st ed., 2006 CE, 1 vol.
4. *Īqāẓ al-himam bi-sharḥ ḍabṭ Warsh wa-Qālūn al-Aṣamm*, Shaykh Muḥammad al-Qāḍī al-Ḥajjājī, 1st ed., 1998 CE, privately funded in Nouakchott.
5. *ʿAlāmāt al-ḍabṭ fī al-maṣāḥif bayna al-wāqiʿ wa-al-maʾmūl*, Aḥmad Khālid Shukrī, in: *Proceedings of the King Fahd Complex Symposium on Qurʾān Printing*, vol. 3, Ṣafar 1436 AH.
6. *al-Tarjīḥ wa-al-taʿlīl li-rasm wa-ḍabṭ baʿḍ kalimāt al-tanzīl*, Aḥmad Khālid Shukrī, *Majallat Maʿhad al-Imām al-Shāṭibī*, Jeddah, no. 3, 1428 AH.
7. *al-Tawjīh al-sadīd fī rasm wa-ḍabṭ al-Qurʾān al-majīd*, Aḥmad ibn Aḥmad Sharshāl, *Ḥawliyat Kulliyat al-Sharīʿa wa-al-Qānūn*, Qatar University, no. 20, 1423 AH / 2002 CE.
8. *Ḍabṭ al-Qurʾān al-karīm: nashaʾtuhu wa-taṭawwuruh wa-ʿināyat al-ʿulamāʾ bihi*, Sālim al-Zahrānī, in: *Proceedings of the First World Congress of Qurʾānic Studies*, Fez, Morocco, 2011 CE.
9. *al-Tarmīz al-lawnī fī al-maṣāḥif al-sharīfa bayna iṣṭilāḥāt al-salaf wa-daʿwā al-tajdīd*, Ḥasan Ḥamīṭū, *Proceedings of the King Fahd Complex Symposium on Qurʾān Printing*, vol. 3, 1436 AH.
10. *Madhāhib al-ʿulamāʾ fī taqdīr al-maḥdhūf wa-taḥdīd al-zāʾid wa-atharuhā fī ḍabṭ al-muṣḥaf*, Ghānim Qudūrī, *Proceedings of the King Fahd Complex Symposium on Qurʾān Printing*, vol. 3, 1436 AH.
11. *Athar al-Qurʾān al-karīm fī al-khaṭṭ al-ʿarabī*, Kamāl ʿĪd Jāsim al-Jumaylī, *Majallat al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Qurʾāniyya*, published by the King Fahd Complex, no. 9, 1432 AH.

12. *Tārīkh al-Qurʾān al-karīm*, Muḥammad Ṭāhir ibn ʿAbd al-Qādir al-Kurdī (d. 1400 AH), Jeddah: Maṭbaʿat al-Fatḥ, 1946 CE.
13. *al-Taḥdīd fī al-itqān wa-al-tajwīd*, author: ʿUthmān ibn Saʿīd al-Dānī (d. 444 AH), ed. Ghānim Qudūrī, Baghdad: Maktabat Dār al-Anbār, 1st ed., 1988 CE, 1 vol.
14. *al-Jāmiʿ al-mufīd li-aḥkām al-rasm wa-al-ḍabṭ wa-al-qirāʾa wa-al-tajwīd*, author: ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī al-Qāsim, known as Ibn al-Qāḍī al-Miknāsī (d. 1082 AH), ed. Anas al-Kandari, published in *Majallat al-Waʿy al-Islāmī*, Kuwait, issue no. 143, 2017 CE.
15. *al-Durra al-ṣaqīla fī sharḥ abiyāt al-ʿAqīla*, Abū Bakr ʿAbd al-Ghanī, known as al-Labīb, ed. ʿAbd al-ʿAlī Zaʿbūl, Doha: Ministry of Islamic Affairs, Qatar, 1st ed., 2011 CE, 1 vol.
16. *Dalīl al-ḥayrān ʿalā Mawrid al-Ẓamʾān fī fannay al-rasm wa-al-ḍabṭ*, by Abū ʿAbd Allāh al-Kharrāz, commentary by Ibrāhīm al-Mārghanī al-Tūnisī, ed. ʿAbd al-Salām al-Bakkārī, Cairo: Dār al-Ḥadīth, 2005 CE, 1 vol.
17. *Rasm al-muṣḥaf wa-ḍabṭuhu bayna al-tawqīf wa-al-iṣṭilāḥāt al-ḥadītha*, Shaʿbān Muḥammad Ismāʿīl, Cairo: Dār al-Salām li-al-Ṭibāʿa wa-al-Nashr, 3rd ed., 2012 CE, 1 vol.
18. *Rasm al-muṣḥaf wa-naqṭuhu*, ʿAbd al-Ḥayy al-Farmāwī, Mecca: al-Maktaba al-Makkiyya, 1st ed., 2004 CE, 1 vol.
19. *al-Sabīl ilā ḍabṭ kalimāt al-tanzīl*, Shaykh Aḥmad Muḥammad Abū Zayṭār, ed. Yāsir Ibrāhīm al-Mazrūʿī, Kuwait: Ministry of Awqāf, 1st ed., 2009 CE, 1 vol.
20. *Samīr al-ṭālibīn fī rasm wa-ḍabṭ al-kitāb al-mubīn*, Shaykh ʿAlī Muḥammad al-Ḍabbāʿ, Cairo: al-Maktaba al-Azhariyya li-al-Turāth, 1st ed., 1999 CE, 1 vol.
21. *Ṣubḥ al-aʿshā fī ṣināʿat al-inshāʾ*, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Aḥmad al-Fazārī al-Qalqashandī al-Qāhirī (d. 821 AH), Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 15 vols.
22. *al-Ḍabṭ al-muṣḥafī: nashaʾtuhu wa-taṭawwuruh*, ʿAbd al-Tawwāb Mursī al-Akirt, Cairo: Maktabat al-Ādāb, 1st ed., 2008 CE, 1 vol.
23. *al-Ṭirāz fī sharḥ ḍabṭ al-Kharrāz*, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Tinsī, ed. Aḥmad Aḥmad Sharshāl, Madīnat

al-Munawwara: King Fahd Complex for the Printing of the Qurʾān, 2nd ed., 2011 CE, 1 vol.
24. *Kashf al-Ghamām ʿan Ḍabṭ Mursūm* al-Imām, al-Ḥasan ibn ʿAlī ibn Abī Bakr al-Munabbihī al-Mashhūr bi-l-Shabānī, taḥqīq: Dr. Ḥasan ibn ʿAbd al-Hādī Ḥamītū, risālah ʿilmiyyah fī Dār al-Ḥadīth al-Ḥasaniyyah bi-l-Ribāṭ, al-ʿām al-jāmiʿī 2007, ʿadad al-ajzāʾ: 4.
25. *al-Muḥkam fī naqṭ al-maṣāḥif*, Abū ʿAmr ʿUthmān ibn Saʿīd ibn ʿUthmān Abū ʿAmr al-Dānī (d. 444 AH), ed. ʿIzza Ḥasan, Damascus: Dār al-Fikr, 2nd ed., 1407 AH, 1 vol.
26. *Mukhtaṣar al-tabyīn lihijāʾ al-tanzīl*, Abū Dāwūd Sulaymān ibn Najāḥ al-Andalusī (d. 496 AH), ed. Aḥmad Sharshāl, Madīnat al-Munawwara: King Fahd Complex, 1423 AH / 2002 CE, 5 vols.
27. *Madkhal ilā al-taʿrīf bi-al-Muṣḥaf al-Sharīf*, Ḥāzim Saʿīd Ḥaydar, Jeddah: Imām al-Shāṭibī Institute Publications, 1st ed., 2014 CE, 1 vol.
28. *Maṣāḥif Majmaʿ al-Malik Fahd li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf*, in the transmissions of Warsh, Qālūn, Shuʿbah, Ḥafṣ, and al-Dūrī.
29. *al-Muqniʿ fī rasm maṣāḥif al-amṣār*, ʿUthmān ibn Saʿīd ibn ʿUthmān Abū ʿAmr al-Dānī (d. 444 AH), ed. al-Ṣādiq Qamḥāwī, Cairo: Maktabat al-Kulliyyāt al-Azharīyya, 1 vol.
30. *al-Muyassar fī ʿilm rasm al-muṣḥaf wa-ḍabṭihi*, Ghānim Qudūrī al-Ḥamd, Markaz al-Dirāsāt al-Qurʾāniyya, Imām al-Shāṭibī Institute, 2012 CE, 1 vol.